الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية

فراس عباس البياتي









الانفجار السكاني

والتحديات المجتمعية

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية (12/4520)

371.29
البياتي، فراس عباس فاضل
الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية/ فراس عباس فاضل البياتي
-عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع،

( ) ص
ر.أ: (12/4520).
الواصفات:/ الازدحام السكاني// السكان

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ISBN 978-9957-480-86-8



دار غيداء للنشر والتوزيع

تلاع العلي شارع الملكة رانيا العبدالله مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
تلفاكس: 5353402 6 962+ خلــوي: 95667143 7 962+
ص.ب: 520946 عمان 11152 الأردن E-mail: darghidaa@gmail.com

الانفجار السكاني

والتحديات المجتمعية

تأليف

فراس عباس فاضل البياتي

مدرس الديموغرافية الاجتماعية

الطبعة الأولى

1432 هـ - 2011م


@Ahmedyassin90

" !

j i h g f e d c b a ` _ ^] \ M

{ z y x w ׀ u t s r q p o n m l k

| } ~ ثُمَّ نُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا ثُمَّ لِتَبۡلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمۡۖ وَمِنكُم مَّن ©

وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرۡذَلِ ٱلۡعُمُرِ لِكَيۡلَا يَعۡلَمَ مِنۢ ´ µ ¶ وَتَرَى ٱلۡأَرۡضَ

هَامِدَةٗ فَإِذَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡهَا ٱلۡمَآءَ ٱهۡتَزَّتۡ وَرَبَتۡ وَأَنۢبَتَتۡ مِن كُلِّ زَوۡجِۭ بَهِيجٖ ﴿٥﴾ L

الحج: 5

صدق الله العلي العظيم


@Ahmedyassin90

الإهداء

الإهداء

إلى من حملتني وهناً على وهن

أمي، أمي، أمي

إلى إخوتي... وأخواتي

إلى زوجتي عرفانا وجميلاً

اهدي هذا الكتاب


@Ahmedyassin90

الفهرس

الفصل الأول

الانفجار السكاني والتغير السكاني

الفصل الثاني

العوامل المؤدية إلى حدوث الانفجار السكاني

الفصل الثالث

التحديات التي تواجه الانفجار وإبطال مفعولها

الفصل الرابع

المشكلات التي تنتج عن الانفجارات السكانية

الفصل الخامس

الانفجار السكاني والتنمية والتخطيط لها

الفصل السادس

المقدمة

من المتفق بوجه عام إن لا احد يعرف بالضبط تعدد سكان العالم في وقتنا الحاضر، وذلك لان بعض الشعوب الكثيرة التناسل ما زالت تعاني قصوراً في التعداد السكاني، وان التعدادات التي أجريت فيها عرضة لمختلف أنواع الأخطاء، وأدق التقديرات وا حرصها على مطابقة الحقيقة تبين أن مجموع سكان العالم في عام 2010 يتراوح بين (7 مليارات نسمة، إلى 10 مليارات نسمة)، وهي أرقام تفوق ما قد يستطيع تصوره اي خيال عادي، ان الإنسان هو كائن وفير التناسل.

إن ازدياد سكان العالم بمعدلات مرتفعة في كل شهر فيه شيء من الإفراط، تلك هي ((معضلة السكان)) التي ما فتئت تستحوذ على اهتمام أصحاب الفكر وتشغل بالهم يوماً بعد يوم، وهذا القلق يعود في أصوله إلى عهد العالم روبرت مالثوس عام 1800، خوفا من الضغط السكاني على الموارد المتاحة في الأرض والسعي للعيش الرغيد.

وقد قسم الكتاب إلى ستة فصول استعرض فيها على التوالي:

تناول الفصل الأول (الانفجار السكاني والتغير السكاني) الذي ضم مبحثين جاء المبحث الأول: اتجاهات النمو السكاني دلالات رقمية، وفيه إشارة الى التسلسل التاريخي لنمو السكاني في العالم إلى وقتنا الحاضر، أما المبحث الثاني: الانتقال الديموغرافي للمجتمعات السكانية، نسلط في صفحاته الضوء على عملية الانتقال الديموغرافي التي مرت به المجتمعات البشرية في العالم، وأبعادها على الحياة البشرية.

في حين ضم الفصل الثاني (العوامل المؤدية إلى حدوث الانفجار السكاني) وفيه مبحثين

المبحث الأول: الأوضاع الصحية والنمو السكاني، تناول فيه أبعاد التطور العلمي في الرعاية الصحية والأوضاع الصحية على عملية نمو السكان في العالم، وتناول المبحث الثاني: العوامل الاجتماعية والاقتصادية والدينية، فيه الكشف عن البعد الديموغرافي للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والدينية، وأهميتها في النمو السكاني في العالم.

وجاء الفصل الثالث (التحديات التي تواجه الانفجار وإبطال مفعولها) الذي ضم ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول: السياسات السكانية وأبعادها على الانفجار

السكاني، الذي فيه نعكس أهمية السياسة السكانية في الحد من الانفجار السكاني.أما المبحث الثاني: الوسائل المحددة للنسل، وفيه تسليط الضوء على دور الوسائل المحدد للنسل في مواجهة الانفجار السكاني والزيادة السكانية. وأخيراً جاء المبحث الثالث: الحروب والكوارث الطبيعية، تناول المبحث البعد الديموغرافي للحروب والكوارث البيئية في المجتمعات البشرية من حيث أنها تعصف بأرواح الملايين من البشر سنويا.

أما الفصل الرابع (المشكلات التي تنتج عن الانفجارات السكانية) ضم الفصل ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول: التزايد السكاني والحاجات السكانية، جاء فيه تسليط الضوء على حجم النمو السكاني وطبيعة الموارد المتاحة وحجم الحاجات البشرية. أما المبحث الثاني: التزايد السكاني والفقر والرفاه الاقتصادي. فيه تناولُ لموضوعات الفقر الناتج عن الزيادة السكانية الغير مخطط لها.

في حن تناول الفصل الخامس (الانفجار السكاني والتنمية والتخطيط لها) الذي ضم مبحثين، المبحث الأول: النمو السكاني والتنمية، وفيه تصور لعلاقة النمو السكاني بالتنمية من حيث الأثر والتأثر، أما المبحث الثاني: التحديات السكانية- تحديات سكان العراق لإشباع الحاجات،دراسة سوسيوديموغرافية، تناول فيه أهم التحديات التي تواجه سكان العراق في سد حاجاتهم في ظل الظروف الاستثنائية بعد عام 2003.

وأخيرا تناول الفصل المفاهيم، والمعادلات السكانية) ضم بعض المفاهيم السكانية، وبعض المعادلات السكانية التي بواسطتها نزداد تعرفا على آلية حساب بعض الظواهر السكانية.

ومن الله التوفيق...

فراس عباس فاضل البياتي
مدرس الديموغرافية الاجتماعية


@Ahmedyassin90

الفصل الأول
الانفجار السكاني والتغير السكاني

المبحث الأول: اتجاهات النمو السكاني دلالات رقمية
المبحث الثاني: الانتقال الديموغرافي للمجتمعات السكانية.

تمهيد

لا يبقى حجم السكان ونوعه في بلد ما أو مجتمع ما على حال واحدة من الاستقرار والثبات، فهو يتغير بالزيادة أو النقصان، كما يتغير التكوين السكاني في النوع، وهذا ما يعبر عنه بالتغير السكاني، فان كان نحو الزيادة قيل انه نمو سكاني، وان كان نحو النقصان قيل انه تخلخل سكاني. ومن الملاحظ إن هذه الزيادة لم تحدث بنسب متساوية بين مناطق العالم المختلفة، وإنما اختلفت بين قارات العالم من جهة، وبلدانها من جهة أخرى.

إن الاختلاف في معدلات النمو السكاني بين المجتمعات تكمن خلف أسباب، وتنتج عنها أثار لها البعد الاجتماعي والاقتصادي على تلك المجتمعات.

المبحث الأول
اتجاهات النمو السكاني دلالات رقمية

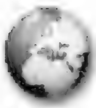
صورة سكان العالم اليوم

من المشكلات الدقيقة التي تواجهها العلوم الاجتماعية اليوم مشكلة اتجاهات السكان مستقبلا، وقدرة المجتمعات على تنظيمها، وبرغم إن مثل هذه المسالة من الموضوعات القديمة التي ما زالت موضع نقاش فإنها قد اكتسبت أهمية خاصة لأربعة أسباب على الأقل، يكمن السبب الأول (هو نمو سكان العالم بحيث قد يصل عددهم إلى 11200 مليون نسمة في عام 2050)، أما السبب الثاني فهو (تشابك العلاقات بين المتغيرات السكانية والنمو أاقتصادي والاجتماعي)، ويختص السبب الثالث (ببعض الأسئلة الأساسية التي تثار حول كل من مكونات واتجاهات السياسات السكانية ومدى فاعليتها)، وأخيرا يمكن السبب الرابع في (بعض الاهتمامات العالمية بمشكلة السكان)، واحتمال الوصول إلى اتفاق عام حول معالجة تلك المشكلة الهامة واعتبارها مشكلة عالمية.

على الرغم من انتشار وسائل انخفاض النسل في المجتمعات النامية إلا إنها تفضل أن يتزايد عدد الأولاد في الأسرة، وذلك لأسباب (اجتماعية، ودينية، واقتصادية...)، لا تخرج التقديرات السكانية المتوفرة في الأدبيات المهتمة بقضايا السكان قبل القرن السابع عشر الميلادي عن كونها تخمينات ويصح القول بوجه عام أن نمو السكان قبل ذلك كان يخضع لتقلبات تختلف اختلافا سريعا بين البلدان التي تتباين ظروفها والتي نعم بعضها بالسلام والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي النسبي وتضاءل في البلدان التي خاضت الحروب واجتاحتها الأوبئة والمجاعات، لا سيما أجزاء بعض الإمبراطوريات الآخذة بالانحلال آنذاك، وأدناه عرض للنمو البشري والزيادات السكانية "الضغط السكاني" على المعمورة بحسب السنين[1].

---

(1) عبد المنعم عبد الحي ، علم السكان ، المكتب الجامعي للنشر، مصر، 1985، ص155



جدول (1)

يبين عدد سكان العالم بالملايين ومعدل نموهم السنوي للمدة (1650-1950).(1)

	العدد بالمليون	معدل الزيادة بالملايين	
	516	1.8	
	731	3.5	
	890	5.3	
	1171	8.7	
	1668	10.1	
	2499	61.3	

لقد كان واضحا للعيان لا سيما بقضايا السكان والتنمية بان وللمرة الأولى في تاريخ البشرية أن سكان العالم قد تضاعف مما أدى ذلك النمو السكاني الذي لم يسبق له مثيل إلى تدمير الكثير من النظم البيئية الداعمة لقطاع الزراعة وبمعدلات قياسية وهو ما أدى بدوره إلى انخفاض المستوى ألمعاشي لمئات الملايين من البشر[2]، وهذه الظاهرة بدأت تثير انتباه البشر خلال النصف الثاني من القرن الماضي إذ تضاعفت إعداد السكان من حوالي (5.2) مليار في عام 1950 إلى أكثر من (6) بلايين عام 1999، ويظهر الجدول (5) أدناه ذلك بالتفصيل[3].

(1) J.O.M. Brook and .J.W .Webb .Geography of Mankind . Grow Hill .New York.1973.P:145.

(2) لستر براون، السكان وكوكب الأرض ، ترجمة : ليلى زيدان ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ن القاهرة ، مصر، 1995،ص51.

(3) UN. Demographic. Year Book.2004.

جدول (2)

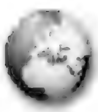
يبين عدد سكان العالم بالملايين ومعدل نموهم السنوي للمدة (1960-2010)

	3010	64.8	
	3632	70.4	
	4438	76.2	
	5282	80.2	
	5750	52	
	6792	62	

ففي الفترة مابين 1950 و 1990 على سبيل التوضيح زاد عدد سكان العالم (2.8) مليار نسمة سنويا غير انه من المتوقع أن يزيد عدد سكان العالم في الفترة ما بين عامي 1990و 2030 نحو (3.6) مليار نسمة أي (90) مليون سنويا،بل إن ما يثير مزيدا من القلق انه من المتوقع أن تكون كل هذه الزيادة تقريبا في الدول النامية، حيث أصبحت نظم دعم الحياة بالفعل في حالة تدهور، ويثير مثل هذا النمو السكاني في ظل نظام ايكولوجي محدود، التساؤلات إزاء طاقة الأرض على استيعاب السكان، هل بوسع نظم الدعم الطبيعية في الكرة الأرضية أن تمد هذه الزيادة بأسباب الحياة [1].

قد تكون هناك أخطاء تقدر بالملايين في هذه الإعداد ولكن لا يشك احد في أنها تعكس صورة قريبة جدا من الحقيقية للاتجاه الذي يتبعه نمو السكان في العالم، إذ قفز من نصف مليار في عام 1650، إلى نحو مليارين ونصف بعد مرور ثلاثة قرون، أي خمسة أضعاف ما كان عليه آنذاك، أضف إلى ذلك أن تضاعف السكان كان يسير بسرعة جارفة وتبين الأرقام في الجدول (5) إن متوسط الزيادة في عدد

(1) U.S. Bureau of the Census date. Published in Francis Urban and Ray Nightingale ,Word Population by Country and Regian,1950-1990.P:121.



السكان في كل عشر سنوات اعتبارا من القرن السابع عشر يقدر بـ (2.7 ٪) وقد أصبح هذا المتوسط في النصف الأول من القرن الثامن عشر (3.2٪) وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر(4.5 ٪)، وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر (5,3٪) وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر(6.5٪) وفي مطلع القرن العشرين كان عدد سكان العالم يتزايد بما معدله(8.3٪) في كل عشر سنوات فلا غرو إذن أن يرتاع العاكفون على دراسة نمو السكان عندما يتطلعون إلى مستقبل على ضوء أوضاع الماضي القريب فالقرون الثلاثة لا تضاهي في لحقيقة أكثر من دقيقة بالنسبة إلى مئات ألوف السنين التي مرت من تاريخ كوكب الأرض. وحياة الإنسان على سطح الأرض وانصرافه إلى تكثير نوعه بكل ما يستطيعه من طاقة، ومهما كانت الصورة مشرقة للبعض وقاتمة للبعض الأخر إلا إن حقيقة الأمر يبدو كانفلات غير مسيطر عليه كالانفجاريات التى تدخل الرعب في النفوس دائما[1].

ويمكن القول أن أول الانفجاريات السكانية الحاصلة في العالم حدثت عند قيام (الثورة الزراعية) حوالى عام 6000 ق.م، فأنتجت من مواد الغذاء ما يزيد عن حاجة السكان، وحدث الانفجار السكانى الثانى عندما قامت (الثورة الحضرية) حيث نشا الاقتصاد السوقى ونشأت على أثره تجمعات سكانية في مواقع الأسواق لتبادل السلع إذ تسببت الأسواق والتجارة في إقامة أعداد كبيرة من السكان لتلبية الحاجة المتزايدة إلى العمل والمنتجات التى أوجدتها كثرة طلبات أهل المدن وحدثت الانفجار السكانى الثالث عندما قامت الإمبراطوريات الكبيرة القديمة (المصرية، والبابلية، والأشورية، والفارسية، واليونانية، والرومانية) حيث تطور التبادل التجاري ونمت الأسواق في الإمبراطوريات وقدر عدد السكان في العصر الروماني قي العالم كله بين 200، و300 مليون نسمة وتبطأ النمو السكاني

---

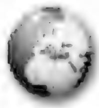
(1) مارستون بيتس، الانفجار السكاني، ترجمة: جلال زريق، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان،1966،ص 155.

خلال الستة عشر قرنا التالية، ثم حدث الانفجار السكانى الرابع عندما قامت (الثورة الصناعية) في أوربا في القرن السابع عشر فقد حسنت المخترعات والمكتشفات في مجالات الصناعة والطب واستغلال الموارد من حياة البشر وساهمت في زيادة النمو السكانى ونوعية الحياة فانتقل العالم من حالة التخلخل السكاني الحالة الكثافة السكانية [1]

التباين في النمو السكاني بين القارات

لقد حقق سكان العالم معدلات نمو عالية خلال المدة (1960_1999) فقد بلغ المعدل السنوي للنمو (1،9٪) على مستوى العالم مقابل (2،3٪) للدول النامية، و(0،8٪) للدول الصناعية. وبلغ معدل النمو السنوي لسكان العالم للمدة(1970_1999)،(1،6٪) مقابل (2٪) للدول النامية،(0،6٪) فقط للدول الصناعية، والمتوقع إن معدلات النمو تشهد انخفاضا بعد ذلك، فما بين (1997و2015) سيكون معدل نمو السكان السنوي(1،1٪) على مستوى العالم مقابل (1،4٪) للدول النامية و(0،2٪) للدول الصناعية. والجدول أدناه يبين هذا التطور في حجم السكان ونموه.

(1)عبد المجيد عبد الرحيم، علم الاجتماع السكاني، مكتبة غريب ، مصر، 1979، ص 118.



جدول رقم (3)

يبين تطور سكان العالم (البلدان النامية، والبلدان المتقدمة) وتقديرات السكان حتى عام 2015[1].

البلد	1960	1970	1980	1990	1999	2015
	2070	2412	3678	4006	4208	8،5750
	940	1220	790	1277	1542	2،889
	3010	3632	4438	5282	5750	2،7040

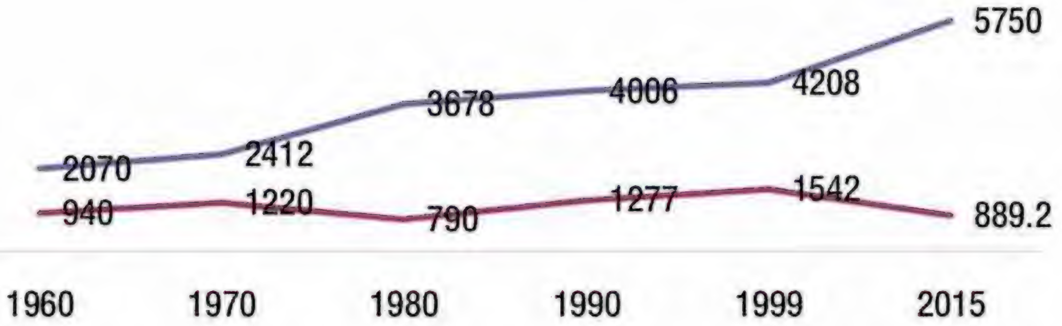
إن النمو السكاني في القارة اخذ بالزيادة خلال القرن الثامن عشر وذلك لبدء مرحلة النمو الاقتصادي في الكثير من الدول الأوربية وتحسن الأوضاع الصحية وتحسن الواقع الغذائي لها، ففي حين النمو السكاني لهذه الدول (الأوربية) بدأت منذ أوائل القرن التاسع عشر فان سكان البلدان النامية لم يبدأ بالزيادة الفعلية إلا في عقد الأربعينيات، أي إن الفاصل الزمني بينهما يعادل نحو (150 عاماً)، وفي الأحوال كلها فان العامل الذي يفسر هذا الارتفاع يكمن في انخفاض الوفيات فيما يتعلق بالبلدان النامية في حين استمر معدل الولادات بالارتفاع وسجل انخفاضا متواصلا فيما يخص البلدان الأوربية وهذا يفسر بصورة أساسية الفرق بين معدل النمو الطبيعي في كل من مجموعتي الدول[2].

(1) تقارير التنمية البشرية لعامي 2004_2005.

(2) منصور الراوي ، سكان الوطن العربي، ط1، بيت الحكمة ، بغداد، العراق، 2002.

الشكل رقم (١) يبين تطور سكان العالم (البلدان النامية، والبلدان المتقدمة) وتقديرات السكان حتى عام ٢٠١٥

دول العالم المتقدم — دول العالم النامي



إن التباين واضح جدا في النمو السكاني بين الدول النامية والدول المتقدمة وذلك نتيجة لطبيعة الظروف التي مرت وتمر بها هذه المجتمعات.

من جهة أخرى تعدد التكهنات حول طبيعة التغيرات الديموغرافية التي ستطرأ خلال القرن الحادي والعشرين الحالي، وقد طرح الخبراء والمخططون في الأمم المتحدة عدة سيناريوهات في هذا المضمار، ويتوقع واحد من السيناريوهات (العليا) إن يصل عدد سكان العالم 2150 إلى 25 بليون نسمة، بينما سيناريو الخصوبة (المعتدلة الوسطى) الأكثر احتمالاً استقرار مستويات الخصوبة في تلك الفترة على ما يزيد على طفلين لكل امرأة مما سيزيد عدد سكان العالم (10،8) بليون نسمة عام 2150، وتختفي خلف مظاهر النمو السكاني حقيقتان مهمتان: الأولى هي إن أكثر البلدان النامية ستواجه الانتقال الديموغرافي عاجلا أم آجلا، وبصورة أو بأخرى، وستواجه مع انخفاض نسبة الوفيات قفزات حادة في حجم السكان، وسيقترب عدد السكان الصين ثم الهند على سبيل المثال إلى بليون ونصف نسمة، كما ستشهد مناطق أخرى في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية معدلات مشابهة تعود بعدها إلى حالة الاستقرار السكاني، أما الحقيقة الثانية، فتتصل بالبلدان المتقدمة التي ما زالت تعيش الطور الثالث من الانتقال السكاني، فسوف



يتسع القطاعات السكانية التي دخلت مرحلة الشيخوخة فيما قطاعات الشباب بالتناقص النسبي ويشكل ذلك تحدياً كبيراً للدول النامية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي،فمع ارتفاع نسبة الإعالة، سيتصاعد الضغط على الخدمات الصحية والاجتماعية، ومع تزايد الأعداد بين أوساط الشيوخ والمتقدمين في السن، يتعاظم الوزن السياسي لهؤلاء ويأخذون بالتركيز على نفقات أعلى في البرامج والخدمات التى تهمهم[1].

كشفت أرقام للأمم المتحدة نشرت مؤخرا إن عدد سكان العالم سيتجاوز تسعة مليارات نسمة في 2050 مقابل 6,8 مليارا هذه السنة وسبعة مليارات مطلع 2012.وسيقيم العدد الأكبر من السكان الجدد في الدول النامية التى سيتجاوز عدد سكانها 5,6 مليار نسمة هذه السنة في مقابل 7,9 مليار في 2050. وستوزع هذه الزيادة على أعمار تتراوح ما بين 15 إلى 59 سنة (1,2 مليار إضافي) أو تزيد عن الستين (1,1 مليار).وبحسب تقديرات تعيد النظر في الأرقام الرسمية التى وضعتها الأمم المتحدة في 2008 حول السكان في العالم، فان زيادة عدد السكان ستكون طفيفة في الدول المتطورة من 1,23 إلى 1,28 مليار خلال الفترة نفسها.كما إن عدد سكان الدول المتطورة سيميل إلى التراجع إلى 1,15 مليار نسمة من دون اخذ الهجرة من الدول النامية في الاعتبار والتى ستقدر ب2,4 مليون نسمة سنويا بين 2009 و2050.ومن 2005 إلى 2010 فان عدد المهاجرين سيساهم أكثر بمرتين في النمو الطبيعى لعدد السكان في ثمانى دول أو منطقة هى بلجيكا وجزيرة مكاو وتشيكيا ولوكسمبورغ وقطر وسنغافورة وسلوفينيا واسبانيا.وللفترة الممتدة بين 2010 و2050 فان الدول الرئيسية التى ستشهد معدل هجرة ايجابيا هى الولايات المتحدة (+1,1 مليون سنويا) وكندا (+214 ألفا) وبريطانيا (+174 ألفا) واسبانيا

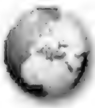
---

(1) انتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصياغ، ط4، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2005، ص632.

(+170 ألفا) وايطاليا (+159 ألفا) وألمانيا (+110 آلاف) وكل من استراليا وفرنسا (+100 ألف).أما الدول التى ستشهد معدل هجرة سلبيا فهى المكسيك (-334 ألفا سنويا) والصين (-309 آلاف) والهند (-253 ألفا) والفيليبين (-175 ألفا) وباكستان (-161 ألفا).ويتوقع إن يزداد عدد سكان الدول الأقل تطورا ال49 بمقدار الضعف من 840 مليونا هذه السنة إلى 1,7 مليار في 2050. أما النمو الديموغرافي للدول النامية الأخرى فسيكون بوتيرة اقل من 4,8 إلى 6,2 مليارا.والسيناريو الأكثر ترجيحا يتوقع تراجع نسبة الخصوبة التى ستنخفض من 2,56 طفلا لكل امرأة في 2005-2010 إلى 2,02 طفلا لكل امرأة في 2045-2050. وهذه الأرقام التى قدمتها دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة تدل على إن تراجع نسبة الخصوبة سيترجم بنسبة اكبر من المسنين.وفي الدول المتطورة فان 22٪ من السكان سيكونون في الستين من العمر أو أكثر وقد ترتفع هذه النسبة إلى 33٪ في 2050 وعندها سيكون عدد المسنين ضعف عدد الأطفال.واليوم 9٪ من سكان الدول النامية فقط في الستين من العمر أو أكثر لكن هذه النسبة قد ترتفع إلى 20٪ في 2050. وتشمل هذه الدراسة الأرقام الأخيرة من الإحصاءات الوطنية ودراسات عدة حول السكان أجريت عبر العالم [1].

---

(1) جريدة المنارة، مستقبل سكان العالم : خصوبة أقل ومسنون أكثر، العراق، العدد653.



المبحث الثاني
الانتقال الديموغرافي للمجتمعات السكانية

يسمى الانتقال الديموغرافي، التحول الديموغرافي، ويعني التحول التاريخي في معدلات الولادات والوفيات من مستويات عالية إلى مستويات منخفضة، وهو يسبق انخفاض الوفيات وانخفاض الولادات مما ينجز عنه نمو سريع يسمى (نموا انتقاليا) وهو اشد من النمو قبل الانتقال وبعده. ويعود أصل مفهوم الانتقال الديموغرافي إلى العالم الديموغرافي الفرنسي (أدولف لاندريه 1934)، لكن صياغته المتكاملة وضعها الاقتصادي الأمريكي (نوتستاين 1945)، ويقسم (نوتيستاين) الانتقال الديموغرافي إلى ثلاثة أطوار متمايزة بحسب تسلسلها التاريخي وهي على النحو التالي: النظام التقليدي (ما قبل الانتقال)، ومرحلة الانتقال، والنظام العصري (ما بعد الانتقال)[1] .

يشير علماء السكان إلى التقلب الدائم للنمو الطبيعي في المجتمعات البشرية ذلك النمو الناتج عن الفرق بين (معدلات الولادات، ومعدلات الوفيات)، وهي ميزة تمتاز بها هذه الدول إلى وقتنا الحاضر، وهذا ما يطلق عليه في الأدبيات الديموغرافية بـ(الانتقال الديموغرافي) وهي دلالة على عملية من ثلاثة أطوار يجري فيها استبدال شكل محدد من الاستقرار لسكاني في المجتمع بشكل آخر يتناسب مع مرحلة متقدمة من التنمية الاقتصادية . ويشير الطور الأول إلى الأوضاع السائدة في بعض المجتمعات التقليدية التي ترتفع فيها معدلات الولادة والوفاة، على السواء ويتساوى فيها هذان المعدلان بحيث يكاد احدهما يلغي الأخر، وفي حالة من التوازن تنخفض معدلات النمو السكاني، أما الطور الثاني الذي بدأ في أوربا وفي

(1) علي لبيب ، جغرافية السكان الثابت والمحول، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، لبنان، 2004، ص111.

الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن التاسع عشر، فتنخفض فيه نسبة الوفيات فيما ترتفع نسبة المواليد، ومع تزايد معدلات النمو السكاني ونمو الصناعة، يبدأ الطور الثالث الذي تنخفض فيه نسبة المواليد ويصبح فيه المجتمع في حالة من الاستقرار النسبي، ويختلف الديموغرافيون في تفسير أسباب هذه التغيرات وفي توقعاتهم للمرحلة الزمنية التي سيستغرقها الطور الثالث،غير أنهم يتفقون على العموم على إن هذه الأطوار الثلاثة تمثل تحولات أساسية في الخصائص الديموغرافية للمجتمعات الحديثة، كما إن هذه النظرية بمجملها تعارض ما ذهب إليه مالثوس الذي تكهن بان تزايد الازدهار سيؤدي بصورة تلقائية إلى انخفاض السكان، وتؤكد هذه النظرية بالمقابل إن التنمية الاقتصادية الناجمة عن التطور الصناعي ستؤدي إلى ما يشبه التوازن والاستقرار في الوضع السكاني.[1]

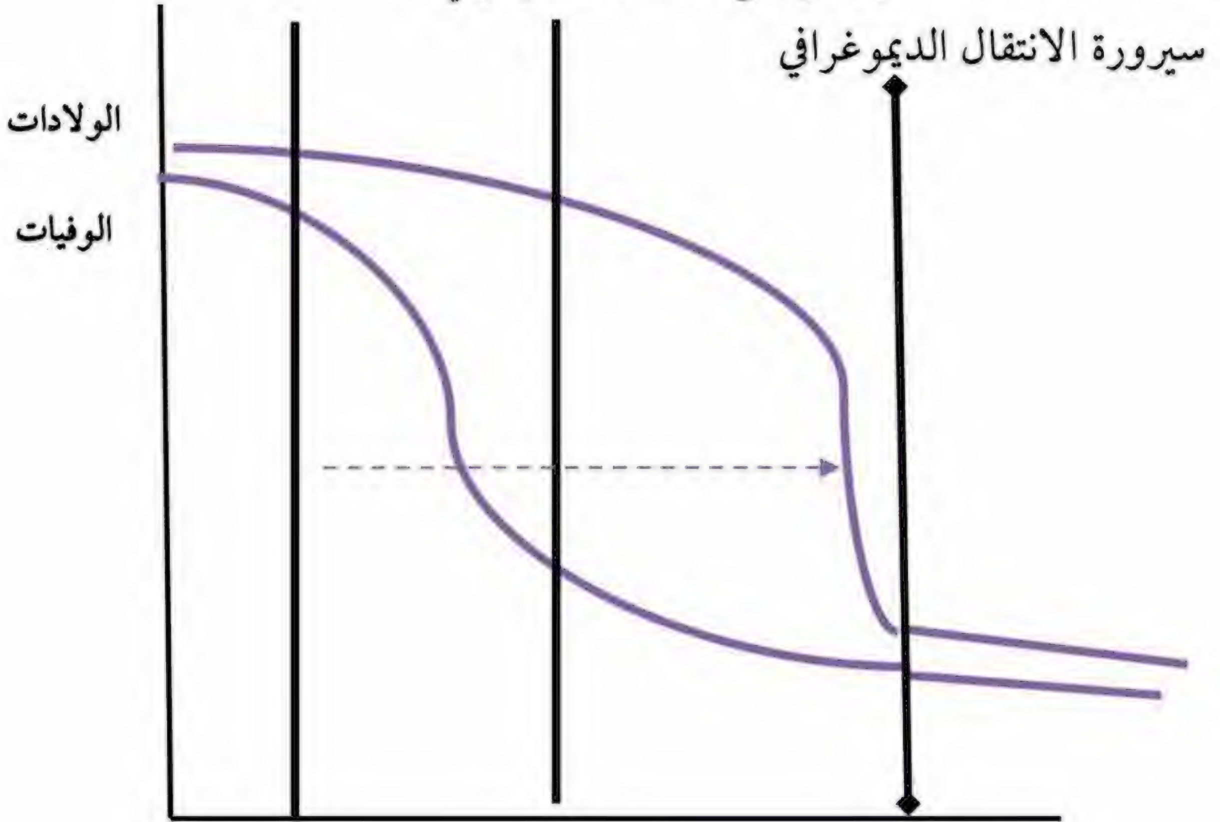
---

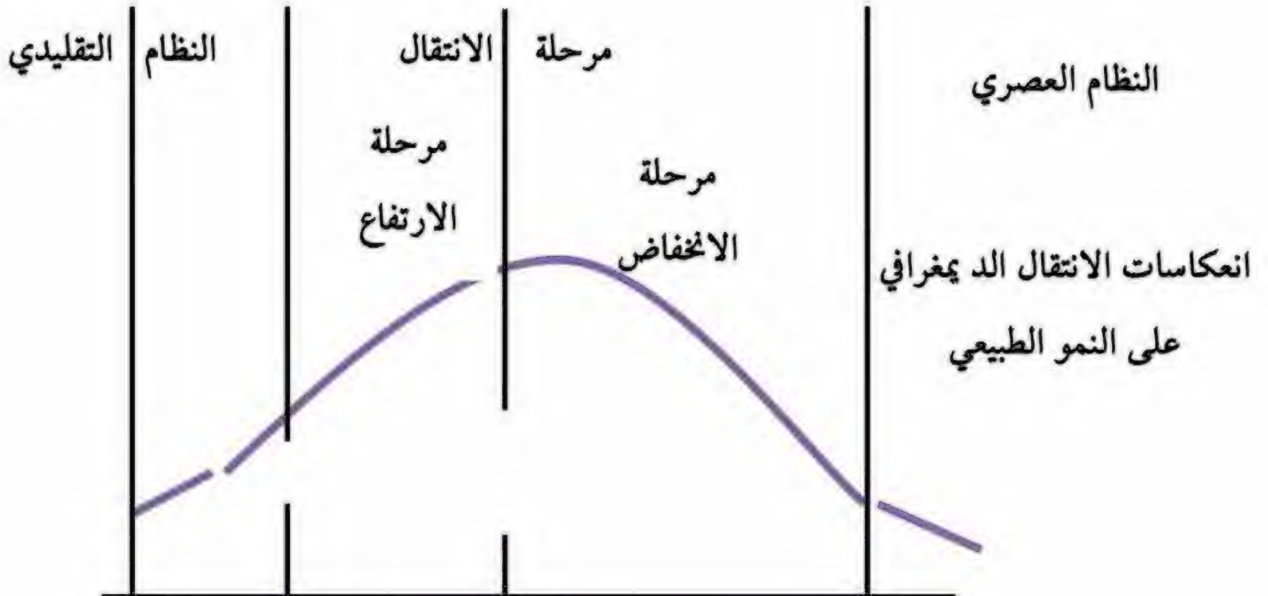
(1) انتوني غدنز، علم الاجتماع، المصدر السابق، ص632.



الشكل رقم (2)

يبن مراحل الانتقال الديموغرافي





أولا: النظام التقليدي[1].

وهو النظام الذي يسبق مرحلة الانتقال الديموغرافي، ويسمى أيضا بالنظام (الطبيعي، و البدائي)، ويتميز هذا النظام بارتفاع معدلات الوفيات، والولادات اذ يتجاوز (30٪) في اغلب الأحيان، وبالتالي يكون معدل النمو السكاني (الطبيعي) ضئيلا أو معدوما، وهو ما يعني أن التزايد السكاني ضعيف أو منعدم.

أن ارتفاع معدلات الولادات في هذا النظام عامل محافظ من الاندثار السكاني، الذي قد يحصل نتيجة ارتفاع معدلات الوفيات فيه، وكان هذا النظام سائدا حتى نهاية القرن الثامن عشر.

ثانيا: النظام الانتقالي

وتنقسم إلى مرحلتين هما: (مرحلة الارتفاع، ومرحلة الانخفاض).

1. مرحلة الارتفاع: وهي المرحلة الأولى من الانتقال الديموغرافي، تبدأ مع بداية التراجع في الوفيات، الناتج عن تحسن المستويات (الاجتماعية، والصحية، والاقتصادية)، بالقابل تبقى معدلات الولادات في ارتفاع متزايد وهذا مؤشرا على بداية النمو السكاني (الطبيعي) في المجتمع.
2. مرحلة الانخفاض: وهي المرحلة الثانية من الانتقال الديموغرافي، وتبدأ حالما يبدأ تراجع الولادات اثر تناقص الخصوبة، ويحصل ذلك عندما يعي السكان بتزايد عددهم، ويقوم الأزواج باتخاذ القرار بالتقليل من الإنجاب سيما أنهم لم يعودوا مضطرين لتعويض الوفيات مثل أبائهم.

ثالثا: مرحلة النظام العصري

وتسمى ايضا (مرحلة النضج) وفيه يعود النمو السكاني ضعيفاً أو منعدما، اذ يتناقص معدلي المواليد والوفيات إلى ادنى مستوياتهم حتى يصلا إلى الثبات والاستقرار، ويكون النمو السكاني بطيئاً جداً كما هو شانه في النظام التقليدي، إلا

(1) علي لبيب ، جغرافية السكان الثابت والمحول، مصدر سابق، ص112.

أن الاختلاف بينهما إن النمو في المراحل البدائية ناتج عن ارتفاع في معدلي الولادات والوفيات معا، أما في هذه المرحلة فالنمو السكاني بطيء بسبب الانخفاض الحاد في كل من معدلي المواليد والوفيات، وأمد الحياة بين سكان هذه المرحلة ممتد إلى ما يزيد 75 سنة[1].

نتائج الانتقال الديموغرافي [2]

إن عملية الانتقال الديموغرافي للمجتمعات تتولد عنها نتائج وتغيرات وتجديدات أهما:

1. التغيرات الحادة في معدلات الزيادة الطبيعية للسكان، فالمرحلة البدائية تكون الزيادة فيها طفيفة ثم تأخذ في التزايد التدريجي في المرحلة الثانية، ومن ثم سرعان ما تصل إلى التزايد الانفجاري، ثم يتغير معدل الزيادة بصورة حادة مرة أخرى ليصل إلى مرحلة الاستقرار السكاني، نرى إن هذه التقلبات تحتاج إلى مراحل زمنية، بالإضافة إلى تغيرات في العوامل المجتمعية، والعوامل الاقتصادية، والسياسية... وغيرها، وان كل مرحلة من هذه المراحل لها سماتها الخاصة التي تميزها عن غيرها.
2. إن الانتقال الديموغرافي يحدث تغيرات في التوليفة السكانية للمجتمع، اذ انه يؤثر بشكل مباشر على التركيب السكاني للمجتمع وخاصة التركيب العمر ي للسكان، فمثلا عندما يدخل السكان المرحلة الثانية من التحول الديموغرافي ترتفع معدلات المواليد تزيد نسبة الأطفال الفئة السكانية الأولى المتمثلة بقاعدة الهرم السكاني، وتتغير بصورة حادة في المرحلة الثانية عندما، أما في المرحلة الأخيرة فان نسبة كبار السن تتزايد بصورة

---

(1) فايز محمد العيسوي، أسس جغرافية السكان ، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2003، 172.

(2) المصدر نفسه، ص176.

واضحة الفئة العمرية التي تمثل قمة الهرم السكاني وتنخفض نسبة الأطفال.

3. إن التحول الديموغرافي يؤثر ويتأثر بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ويؤثر بعضها بالبعض، فان التحسن الاقتصادي والاجتماعي يزيد من نسبة سكان الحضر مما يؤثر بدوره في التحولات الاقتصادية والاجتماعية، ومع زيادة المؤثرات تتزايد نسبة سكان الحضر مع تغير مراحل النمو السكاني حتى يصل إلى المرحلة الاخيرة ويكون اغلب السكان من الحضر.
4. تحدث تغيرات وتحولات اقتصادية هائلة في سكان المراحل المختلفة، فهي تبدا بالمجتمعات التقليدية ثم المجتمعات الزراعية المطورة، ثم المرحلة الصناعية التي تربط بها تحسن مستويات المعيشة وتحسن أحوال السكان النوعية كافة من صحة وتعليم، ووعلى الرغم من قلة أعداد السكان إلا إن تكلفة إنجاب الأطفال ترتفع كثيرا ويصبح للفرد قيمة في مجتمعه وهذا ما يحدث فقط مع مرحلة الاستقرار.

الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لبطئ التحول الديموغرافي

الضغط على المصادر الطبيعية

لا جدال إن التوالد الإنساني لم يعد مسالة تخص الزوجين فحسب، فقد بلغ التطور الديموغرافي مرحلة دقيقة أصبح بموجبه اي ارتفاع لمعدلات الزيادة الطبيعية في اي بقعة من بقاع العلم يؤثر على البقاع المجاورة لها، ولهذا فليس من شك أن الشواهد التي وفرتها التجارب، الدولية والمحلية، في أعقاب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية انطوت على استراتيجية وفهم عميقين لأهمية الإنسان وقابليته في خلق القيمة المضافة، فمع تزايد الإدراك لأهمية الإنسان يلاحظ أن دور العوامل الأخرى في عملية الإنتاج (ارض، عمل ورأسمال) لم يعد يحتل الأهمية السابقة



ذاتها بل أصبحت تكنولوجيا المعلومات، والذكاء أو الإدراك البشري ومستوى المعرفة هي المدخلات الأساسية في الإنتاج. و في هذا السياق توفر بلدان شرق آسيا نموذجا معاصرا يتناسب والتغيرات المسارعة في كافة المجالات ونموذجا يحتذى به إذا ما أرادت البلدان النامية تحقيق نمو اقتصادي مطرد محوره الإنسان[1].

إن الإنسان الذي يعيش فوق الأرض هو جزء من البيئة بتأثيره عليها واستغلاله لها أو قيامه بتحسينها، أو إقدامه على الإساءة إليها بتلويثها بالدخان والنفايات والأوبئة، وكذلك فباستطاعتنا إن نعد حالة الكثافة السكانية أو الانفجار السكاني نوعا من الواقع إذ إن ازدحام السكان له آثاره المتعددة في مجال الاستغلال المكثف للبيئة كما إن هذا الازدحام قد يؤدي إلى كثرة الدخان والنفايات والأوبئة مما يؤدي بدوره إلى تناقص نقاء البيئة، وان فقدان الأمن البيئي ينعكس سلباً على حياة السكان ويحددها.

أسلوب تعامل السكان مع البيئة

يمكن تقسيم البيئة إلى ثلاثة عناصر أساسية هي:

1. **البيئة الطبيعية**: وتتكون من أربعة نظم مترابطة وثيقا هي: الغلاف الجوي، والغلاف المائي، واليابسة والمحيط الجوي، بما تشمله هذه الأنظمة من ماء وهواء وتربة ومعادن، ومصادر للطاقة بالإضافة إلى النباتات والحيوانات، وهذه جميعها تمثل الموارد التي أتاحها الله سبحانه وتعالى للانسان كي يحصل منها على مقومات حياته (الغذاء، والكساء، والمأوى).

(1) UN-ESCWA Sustainable Human Development under Globalization :The Arab Challenge, A.A .Kubursi,1999.p;45

2. **البيئة البيولوجية**: وتشمل الإنسان "الفرد" واسرته ومجتمعه، وكذلك الكائنات الحية في المحيط الحيوي وتعد البيئة البيولوجية جزءا من البيئة الطبيعية.
3. **البيئة الاجتماعية**: وقصد بالبيئة الاجتماعية ذلك الاطار من العلاقات الذي يحدد ما هية علاقة حياة الانسان مع غيره، ذلك الإطار من العلاقات الذي هو الاساس في تنظيم اي جماعة من الجماعات سواء بين افرادها بعضهم ببعض في بيئة ما، أو بين جماعات متباينة أو متشابهة معاً وحضارة في بيئات متباعدة، وتؤلف حياته الطويلة بيئة حضارية لكي تساعده في حياته فعمر الأرض واخترق الاجواء لغزو الفضاء.وعناصر البيئة الحضارية للإنسان تتحدد في جدانبين هما:

الأول: الجانب المادي: وهو كل ما استطاع الانسان إن يصنعه كالمسكن والملبس ووسائل النقل والادوات والأجهزة التي يستخدمها في حباته اليومية.

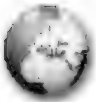
الثاني: الجانب الغير مادي فيشمل عقائد الإنسان وعاداته وتقاليده وأفكاره وثقافته وكل ما تنطوي عليه نفس الإنسان من قيم وآداب وعلوم تلقائية كانت أم مكتسبة[1].

التدهور الاقتصادي

من هنا نلاحظ أن طبيعة العلاقة بين التغيرات الديموغرافية والنمو الاقتصادي هي علاقة سببية لها اثر استرجاعي وتندرج تحت مفهوم النظم من حيث إن هناك مدخلات ومخرجات و تتغير الأدوار بين المدخلات والمخرجات مع الزمن. فالشواهد التاريخية المستقاة من تجارب البلدان الصناعية الغربية تشير إلى أن التقدم التكنولوجي وتعاظم تكوين راس المال قد عمل على تحفيز النمو

---

(1) السيد عبد العاطي السيد ، الإنسان والبيئة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1988، ص128.



الاقتصادي و زيادة ادخل القومي وبدوره، وبموجب أربعة مراحل تنموية رئيسية عمل الدخل القومي على تحفيز خفض معدلات الخصوبة بشكل متناسب مع نمو الدخل ومع تطور هيكل الإنتاج وهيمنة القطاع الصناعي. إن اتساع القطاع الصناعي واستيعابه للسكان في سن العمل حفز في حينه على انتقال الأيدي العاملة من القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة القطاع الزراعي مؤديا بذلك إلى تغيير أنماط الخصوبة وسلوكها. أما التجارب المعاصرة فقد وفرت شواهد مختلفة تماما حيث إن التغيرات الديموغرافية لم تكن نتيجة للنمو الاقتصادي بقدر ما كانت سبب في زيادة في تراكم رأسمال من خلال نمو السكان في سن العمل وانخفاض نسبة المعالين. فقد أدى التقدم الصحي والتعليمي إلى خلق خزين من راس المال البشري كانت استجابته سريعة لأنماط وتقنيات حديثة في الإنتاج موظفا بذلك معارفه في خلق القيمة المضافة وكما حدث في بلدان شرق آسيا.

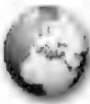
إن تخصيص جزء كبير من الدخل القومي للاستهلاك يأخذ أشكالا عدة. فعندما يتم تمويل الاستثمار عن طريق الادخار الخاص، فان الأسر الكبيرة تجد صعوبة في زيادة ادخارها مما يؤدي إلى انخفاض حجم الادخار الكلي وبالتالي انخفاض مستوى الاستثمار. وعندما تكون الأسرة الكبيرة فقيرة وليست مصدرا للادخار، فان ارتفاع الخصوبة يؤدي إلى ضغط اجتماعي لزيادة حصة هذه الأسر من الدخل القومي وذلك للإبقاء على مستوى معين من الاستهلاك. أما عندما تكون الدولة هي الممولة للاستثمار من خلال الادخار العام فان ارتفاع معدلات الخصوبة يؤدي إلى زيادة الأنفاق وتباطؤ معدلات الاستثمار. أن الجديد الذي أضافته تجربة بلدان شرق آسيا على أدوات التحليل هو الأثر ألاسترجاعي للبعد الديموغرافي وسرعته، ويتمثل ذلك في إن انخفاض أعداد المعالين يؤدي ألي زيادة في الادخار والاستثمار خاصة في الصحة والتعليم، بدورها تؤدي إلى انخفاض الخصوبة. فما كان سببا في وقت من الأوقات قد يصبح نتيجة بفعل التغذية الاسترجاعية. و عند ارتفاع نمو السكان في سن العمل وانخفاض معدلات الإعالة عندها يظهر بوضوح

الأثر الإيجابي لانخفاض معدلات الخصوبة ممثلا بزيادة حصة الفرد من مدخلات الإنتاج ورافعا متوسط دخل الفر وقد يؤدي الانخفاض المتوقع للخصوبة بالتزامن مع عدد أقل من السكان المعالين، إلى إمكانيات في نمو متوسط دخل الفرد قد تمتد على مدى خمسة وعشرين سنة خاصة وان التجارب التاريخية تبين أن حدوث هذه العملية في موازاة نمو بطيء لفئة كبار السن تتيح لعدد من الدول - في أوقات متفاوتة إنما لزمن محدد – ظهور الهبة الديموغرافية(1).

الاختلال الاجتماعي

إن لكل حضارة أو تنظيم اجتماعي إفرازات متنوعة تتمثل بالتوترات الداخلية، أو انحرافات سلوكية لأسباب متعددة منها تعدد البناءات الاجتماعية الداخلية وتعدد المعايير والقيم الضابطة للسلوك واختلاف التراكيب النفسية وتعدد المؤثرات مدى تعرض الفرد إلى ضغوط وعقبات قد يؤدي إلى بعض الانحرافات الفردية أو التوترات الاجتماعية، وتعد المجتمعات الحضرية أكثر إفرازاً لمثل هذه التوترات والانحرافات بسبب تعقد بناءها الاجتماعية وتعددها ونمو التنظيمات الاجتماعية وتنظيمها، وهي تتطلب انتماء الفرد إلى عدد من التنظيمات المؤسسية والأنساق الاجتماعية وإشغاله مراكز اجتماعية في أن واحد، وهذا يؤدي بدوره إلى نوع من التوتر والصراع، ذلك إن الأدوار الوظيفية التي تتطلبها تلك المراكز تسبب تقاطعا بين عدد من البدائل السلوكية الأمر الذي يخلق توترات داخلية أو انحرافات سلوكية تنعكس سلباً على الأداء الوظيفي للنسق الاجتماعي نتيجة عجزه عن التوفيق والموائمة بين تلك المراكز والأدوار، وماذا صرفنا عما يمكن أن تؤديه تلك الانحرافات أو التوترات من ادوار وظيفية في ضغط تماسك المجتمع أو تدعيم النسق الاجتماعي، سواء كانت تلك الانحرافات واستيعابها يعد مشكلة في حد ذاته، لأنه

(1) بتول شكري، الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلي، المنتدى العربي للسكان 19- 11-2004 بيروت ،ص24.



يهدد بتصعيد تلك التوترات إلى انفجارات لا على مستوى النسق الاجتماعي وحده وإنما قد تمتد آثاره إلى بقية الأنساق الاجتماعية الأخرى وتهدد النظام الاجتماعي والأمن الاجتماعي. ومن المعلوم أن فشل النظام الاجتماعي في الحد من هذه الانحرافات والتعامل معها بشكل ايجابي والعمل الدءوب في تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال تفعيل آليات الضبط الاجتماعي قيميا ومؤسسيا، يدلل على عجز النسق الاجتماعي عن أداء وظائفه وتحقيق متطلباته الوظيفية التي تربطه بالأنساق الأخرى في المجتمع فتتحول تلك التوترات إلى مشكلات اجتماعية تمتد أثارها إلى بقية الأنساق الاجتماعية فتسود حالة التفكك الاجتماعي في النظام كله[1].

فالتنظيم الاجتماعي للمجتمعات مسالة حجم فكلما زاد السكان اتسع التنظيم وتعدد، وكلما زاد تراكم الثقافة كلما تنوعت وظائف التنظيم وهذا ينطبق أيضا في حالات تقسيم العمل كما أن التنظيم الاجتماعي حين يزداد عددا تزداد التنظيمات ذات الغرض الواحد، وعندما يحدث تغير اجتماعي يفقد التنظيم المتعدد الوظائف بعض وظائفه وتستقل بها تنظيمات اجتماعية أخرى، فتغير الأسرة مثلاً جعل بعض وظائفها تنتقل إلى أجهزة الدولة أو المؤسسات الأخرى[2]. ومن التنظيمات الاجتماعية ما عاش مئات من السنين، دون أن يفقد وظائفه المتعددة وخاصة ما كان لها صفة العمومية في ثقافات متعددة وهذه التنظيمات نطلق عليها اسم التنظيمات الاجتماعية الكبرى، وعلى الرغم من تعدد أنماط التنظيم الاجتماعي بحسب الزمن والوظائف إلا أن كل تنظيم مهما تدرج من النظام ذي الوظائف الثابتة نسبياً إلى المنظمة ذات الأغراض المحددة والأقل ثباتا لابد أن ينطوي

---

(1) كامل جاسم المراياتي، مفهوم البيئة من منظور علم الاجتماع، العوامل والآثار الاجتماعية لتلوث البيئة، ندوة بيت الحكمة،بغداد، 2001 ، ص17

(2) محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع، مركز الكتب الثقافية،بيروت، 1985، ص41.

على مجموعة من المكونات الضرورية تعتبر في واقع الامر مظاهر ملازمة للتنظيم الاجتماعي.

تركز الحياة الاجتماعية بالضرورة إلى شيء من التنظيم وان كل تنظيم يتضمن بالضرورة نوعا من الضبط، لقد أشار إلى ذلك حين أشار إلى ذلك ابن خلدون حين أكد أن العمران البشري لابد له من سياسة ينتظم بها آمره، وبعامة يمن القول أن كل ما ساعد على امتثال الأفراد لقواعد وأنماط السلوك والمعايير والقيم السائدة في المجتمع يدخل في موضوع الضبط الاجتماعي، وبما أن الأمن الاجتماعي في ابسط معانيه هو حماية الأفراد والجماعات والمنظمات من التهديدات التي تتعرض لها بسبب تناقض الأحكام والضوابط لاجتماعية وتحلل القيم والمثل الحضارية[1] .أن حالة اللا امن الاجتماعي تعني الانفصال بين الأهداف الثقافية والوسائل المتبعة للوصول إليها وفي هذه الحالة تفقد المعايير الاجتماعية قدرتها على ضبط سلوك الأفراد والجماعات كما أن القيم هي الأخرى تفقد سلطتها في تحديد تصرفات الأفراد، أن حالة فقدان المعايير قوتها الإلزامية بوصفها أداة للضبط الاجتماعي هي حالة اجتماعية تتميز بالتخبط وانعدام الأمن والتي اسماها دوركهايم بالفوضى المعيارية الانومي اللامعيارية[2] ،وبعامة يمكن القول أن المجتمع الذي يتوفر الأمن الاجتماعي، يكون أفراده ممتثلين للقيم والمعايير الثقافية، والتماسك الاجتماعية في أعلى حالاته، وهناك توافق في الوسائل والأهداف التي يسعى المجتمع إليها.

---

(1) أمين هويدي، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي ، دار الطليعة ، بيروت، 1975، ص45.

(2) مزاحم جاسم العاني، دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي، ندوة بيت الحكمة ، بغداد،2001، ص138.

خلاصة الفصل

نعم الانفجار السكاني المتزايد يمثل كارثة بكل المعايير، وذلك أن هذا الانفجار وما يقابله من خلل في الموارد وقصور في الإنتاج إذا ترك يتصاعد بمعدلاته الحالية فإن هذا سيعجل بالانفجار الذي تدفع إليه أمور وعوامل أخري كثيرة.

في عالم اليوم يرتبط الكثير من مشاكل المجتمعات البشرية بالزيادة السكانية ونموها المتزايد بدون تخطيط مسبق مما يفاجئ العاملون على التخطيط والتنمية في سد متطلبات الزيادة السكانية مما يخلق فجوة بين حجم السكان وحجم الموارد المتاحة للعيش البشري، فتظهر الاختلالات في المجتمع بشتى أنواعها (الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والثقافية...وغيرها) التي تعد الانطلاقة الأولى لمعاناة البشرية في بلوغ الأمن الاجتماعي والاقتصادي والصحي، وان إرباك ذلك يعني خلق مشكلة تبدأ بالمعاناة وقد تنتهي بالموت.

مصادر الفصل الأول

1. أمين هويدي، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، دار الطليعة، بيروت، 1975.
2. أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصياغ، ط4، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2005.
3. بتول شكري، الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلى المنتدى العربي للسكان 19- 11-2004 بيروت.
4. تقارير التنمية البشرية لعامي 2004_2005.
5. جريدة المنارة، مستقبل سكان العالم: خصوبة أقل ومسنون أكثر، العراق، العدد653.
6. السيد عبد العاطي السيد، الإنسان والبيئة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.
7. عبد المجيد عبد الرحيم، علم الاجتماع السكاني، مكتبة غريب، مصر، 1979.
8. عبد المنعم عبد الحي، علم السكان، المكتب الجامعي للنشر، مصر، 1985.
9. علي لبيب، جغرافية السكان الثابت والمحول، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2004.
10. فايز محمد العيسوي، اسس جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2003.
11. كامل جاسم المراياتي، مفهوم البيئة من منظور علم الاجتماع، العوامل والآثار الاجتماعية لتلوث البيئة، ندوة بيت الحكمة،بغداد، 2001.

12. لستر براون، السكان وكوكب الأرض، ترجمة: ليلى زيدان، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ن القاهرة، مصر، 1995.

13. مارستون بيتس، الانفجار السكاني، ترجمة: جلال زريق، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان،1966.

14. محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع، مركز الكتب الثقافية، بيروت، 1985.

15. مزاحم جاسم العاني، دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي، ندوة بيت الحكمة، بغداد،2001.

16. منصور الراوي، سكان الوطن العربي، ط1، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2002.

17. J.O.M. Brook and.J.W.Webb.Geography of Mankind. Grow Hill.New York.1973.

18. U.S. Bureau of the Census date. Published in Francis Urban and Ray Nightingale,Word Population by Country and Regian,1950-1990.

19. UN. Demographic. Year Book.2004.

20. UN-ESCWA Sustainable Human Development under Globalization: The Arab Challenge, A.A .Kubursi,1999.


@Ahmedyassin90

الفصل الثاني
العوامل المؤدية إلى حدوث الانفجار السكاني

المبحث الأول: الأوضاع الصحية والنمو السكاني.
المبحث الثاني: العوامل الاجتماعية والاقتصادية والدينية.



التمهيد

الكل يعلم أن عملية النمو السكاني لا يقف وراءها عامل واحد وإنما تجتمع العديد من العوامل لتحقيق النمو السكاني هذه العوامل تختلف في أهميتها وأثرها في الزيادة السكانية، وهذا ما شار إليه الكثير من الباحثين في الديموغرافية إن العوامل الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والصحية، والبيئية، والنفسية (البيولوجية)، والسياسية.... وغيرها من العوامل لها أثرها المتباين في تحقيق النمو السكاني ورفع معدلات السكان بين حقبة زمنية وأخرى.

ولعل التقدم العلمي في مجال الرعاية الصحية كانت لها البعد الديموغرافي في العالم وخاصة في الدول المتقدمة، هذا التقدم انعكس ايجابا على القوانين الاجتماعية والتي بدورها كانت الدافع في النمو السكاني كما هو مبين في الفصل.

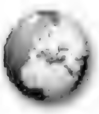
المبحث الأول
الأوضاع الصحية والنمو السكاني

يعد الواقع الصحي الجيد والتقدم العلمي في كافة المجلات الطبية عاملا فعالا في النمو السكاني وطول أمد حياة السكان، تمثل الحاجة البشرية إلى الصحة ضرورة أساسية، من حيث أنها عنصر أساسي لبقاء الإنسان، وان ما حصل من تقدم في النواحي الصحية كان له دوره وانعكاسه في حياة السكان من حيث توفير الأمن الصحي ضد آفة المرض وبالتالي حمايته من خطر الموت.

القضاء على الأمراض المعدية وتحسن الواقع الصحي

لقد كان انتشار وتفشي الأمراض المعدية ووجودها ذاته يعتمد تاريخيا بشكل كلي على نمو السكان، وعلى سبل المثال

شهد القرن العشرون ارتفاعا ملحوظا في مستوى العمر المتوقع للبشر في الكثير من البلدان وخاصة المتقدمة منها، واستؤصلت في هذه المجتمعات أمراض وأوبئة عديدة (كساح الأطفال، الحمى القرمزية، والسل..وغيره)، كما إن مستوى الصحة ما زال عالياً بصورة عامة، مقارنة ببلدان العالم الأخرى، وتعزى أوجه التقدم في مجالات الصحة العامة في العادة إلى ارتقاء الطب الحديث، كما إن ثمة اعتقادا بان البحوث الطبية قد أسهمت، وستظل تسهم في الكشف عن الأسباب البيولوجية للمرض وابتكار الوسائل الفعالة لمعالجتها أو السيطرة عليها، ويعتقد أكثر المراقبين لن تزايد الخبرة الطبية والعلمية سيؤدي إلى اطراد التحسن في مستويات الصحة العامة. ورغم ذلك فان حدوث إمراض معينة يتكرر بصورة ملحوظة بين الأفراد الوافدين من أصول افريقية كاريبية وآسيوية، وتشيع في أوساط هذه الجماعات معدلات الوفاة من جراء أمراض (سرطان الكبد، والسل، والسكري) بصورة أعلى مما هي عليه في أوساط البيض، كما تنتشر في أوساط الأفريقيين الكاريبين نسب عالية مماثلة من أمراض (ضغط الدم، والانيميا (فقر



الدم)الوراثي). كما إن البشر في شبه القارة الهندية يتوفون بنسب أعلى من جراء أمراض (القلب)، كما إن الأطفال الأسيويين يكونون أكثر من غيرهم عرضة للإصابة بالكساح[1].

هناك إدراك متزايد بان خبراء الطب وحدهم قادرين على فهم قضيتي الصحة والمرض، إن كلاً منا بصرف النظر عن اعتبارات الوضع الاجتماعي أو الديموغرافي، قادر على تفسير وتشكيل مفهوم معين عن أوضاع أجسادنا وصحتنا من خلال ممارساتنا اليومية والغذائية ومن خلال ما نزاوله من رياضات بدنية وقد بدأت هذه التوجهات الجديدة حول الصحة، أسهمت في إحداث تغيرات عميقة في عملية العناية الصحية وأنظمتها في المجتمعات الحديثة والمعاصرة.

وأضيفت إلى هذه العوامل اعتبارات أخرى منها إن طبيعة المرض واتساع أنواع محددة منه أخذت بالتغير ففي العصور الماضية كانت الأمراض الكبرى تتمثل في الأوبئة والأمراض السارية المعدية مثل (السل، والكوليرا، والملاريا، وشلل الأطفال) التي أخذت في ما مضى طابعاً وبائياً يهدد المجتمع بأسره، أما في البلدان المتقدمة فقد تناقصت هذه الأمراض الحادة والمعدية، بل إن بعضها قد استؤصلت واندثر كلياً، وانتشرت عوضا عن ذلك أمراض جديدة وأنواع مختلفة من الأمراض المزمنة وغير المعدية مثل (أمراض السرطان، والقلب، والسكري، واضطرابات الدورة الدموية) هذه الظاهرة هي ما يطلق عليها اصطلاح "الانتقال الطبي". وفيما كانت أسباب الوفاة الأولى في مرحلة المجتمعات ما قبل الحديثة تتمثل في وفيات الرضع والأطفال، فان الوفاة في المجتمعات الحديثة تحدث مع أو بسبب التقدم في السن، ومن هنا تزايد الاهتمام بالأمراض المزمنة التي تتفاقم مع التقدم في السن[2].

---

(1) انتونوي غدنز، علم الاجتماع، مصدر سابق ، ص 232.

(2) المصدر نفسه ، ص 238.

رغم سعة مجالات الطب وتقدم الوضع الصحي في إنقاذ حياة سكان المعمورة ودوره الأساسي في تطور معدلات النمو السكاني إلا إننا نرى ارتفاع معدلات الوفيات في الكثير من الدول وخاصة الدول النامية، وذلك يعود بسبب القصور في الوضع الصحي وهذا مؤشر على انعدام التوازن في توزيع التقدم الصحي والخبرات الصحية بين مجتمعات العالم المتقدمة والنامية، بسبب القصور الاقتصادي لأغلب الدول النامية.

من جانب أخر رغم التقدم المشهود به في مجالات الطب البشري وخاصة مجالات علاج (العقم، وتأخر الإنجاب) إلا إننا نرى ظهور أمراض خطيرة إصابة الجنس البشري وهي أمراض وبائية مثل (الانفلاونزا الوبائية_ انفلاونزا الطيور، وانفلاونزا الخنازير) التي حصدت بانتشارها مئات الآلاف من البشر على إرجاء المعمورة كافة نتيجة لهذا الوباء القاتل الذي ظهر مع العشرة السنوات الأولى من الألفية الثانية، ورغم التقدم الصحي نرى إن المجتمع الدولي والمنظمات الصحية العالمية عاجزة عن إنقاذ البشر بإنتاج لقاح ضد هذا المرض مما قاد المرض على التمكن وحصد أرواح مئات آلاف من البشر.

زيادة الوعي الصحي

إن الشواهد التي وفرتها التجارب، الدولية والمحلية، في أعقاب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية انطوت على إستراتيجية وفهم عميقين لأهمية الإنسان وقابليته في خلق القيمة المضافة، فمع تزايد الإدراك لأهمية الإنسان يلاحظ أن دور العوامل الأخرى في عملية الإنتاج (ارض، عمل، ورأسمال) لم يعد يحتل الأهمية السابقة ذاتها بل أصبحت تكنولوجيا المعلومات [1]، إن العلاقة بين السكان والتنمية هي علاقة سببية تشق طريقها باتجاهين:" من الديموغرافيا إلى الاقتصاد ومن الاقتصاد إلى الديموغرافيا" وان هذا التفاعل بين السبب والنتيجة هو عملية ديناميكية، فكل

(1) UN-ESCWA Sustainable Human Development under Globalization : The Arab Challenge, A.A. Kubursi,1999. P: 14

من المتغيرات يؤثر ويتأثر بالآخر ولكن تظهر نتائجه خلال فترات متعاقبة وليست متزامنة، إذ تظهر نتائج هذه العلاقة بعد فترة زمنية تطول أو تقصر حسب حجم التدخلات والمخطط التالي يوضح العلاقة بين المكونات الأساسية للتنمية.

تشير السجلات الإحصائية إن البلدان ذات النمو السكاني السريع لا سيما الدول النامية غير قادرة في معظم جوانب التنمية على تحقيق التوازن التنموي مع النمو السكاني السريع، إذ حدثت نتائج عكسية في جوانب في هذه الدول بفضل المعدلات السريعة لنمو السكان، فان النمو السكاني يرتبط بزيادة الحاجات الخاصة والمتطلبات في مجالات الغذاء والصحة والتعليم والسكن، وهي حاجات إنسانية ضرورية في البلاد النامية والمتقدمة كما بتوقف الحفاظ على المستويات المناسبة للمعيشة وتحقيق هذه الاحتياجات الاجتماعية على زيادة جملة الناتج القومي وإنتاج السلع المستهلكة والخدمات بنفس سرعة النمو السكاني مع اخذ تكوين السكان وتوزيعهم في الاعتبار، ولما كانت المطالب المتزايدة والاحتياجات التي يتسبب فيها نمو السكان في البلدان النامية لا تماثل الزيادة في القدرة الإنتاجية التي تكفي لرفع أو حتى الحفاظ على مستويات المعيشة حتى المنخفضة منها في هذه البلدان ثارت المخاوف واخذ ينظر إلى مشكلات تنمية البلدان الفقيرة باعتبارها واحدا من التحديات الرئيسة التي تواجه العالم، واخذ المجتمع الدولي يركز جل اهتمامه على نحو متزايد إلى الجهود التي تعجل بالتنمية، وعلى حفز وتوصيل المعونات الدولية سواءً المادية منها أو على مستوى الخبرات وعلى محاولة ردم الهوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية والتفكير في حلول ناجحة كل ذلك من خلال دراسة العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية[1]، فعدم كبح جماع سرعة النمو السكاني سيؤدي وبلا شك إلى تباطؤ التقدم بمستويات التنمية وبصرف النظر عما ستقرره كل دولة على حدة بشان التوازن بين حجم السكان وحجم الموارد فإننا

(1) علي عبد الرزاق ألجلبي، علم اجتماع السكان،ط2 ، المصدر السابق،ص 357.



نعلم الآن من البيانات العالمية إن العالم يواجه تحديا قد يفضي إلى أزمة، وذلك يتطلب أن يواجه قضية النمو السكاني الضاغط المنفلت بشكل جماعي ويعزم بتناسب مع قدرة المعاناة البشرية وذلك بجعل هذه القضية احد أهم المسائل التي تواجهها بانتظام اجتماعات الحكومة وكل دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

إن التحسن الاقتصادي وارتفاع المستويات المعيشية للأسر كانت من العوامل الأساسية في زيادة النمو السكاني لقد تزايد الناتج الاقتصادي العالمي، وهو مجموع جميع السلع والخدمات المنتجة من (6) تريليون دولار عام 1950 إلى (29) تريليون دولار عام 1998، بزيادة ثلاث مرات تقريبا عن زيادة السكان وهذه الزيادة التي تكاد تبلغ سبعة أضعاف رفعت الدخول بشكل كبير لأغلب البشرية، كما خلقت اقتصاداً ضخماً فاق نموه من (1990الى 1998) لنمو خلال (10000) سنة من بداية الزراعة حتى عام 1950، وبالنسبة للفرد، ارتفع الناتج قليلا ومصادر النمو تتغير ففي العصور الأولى كان اغلب النمو في الزراعة، ولكن بدأت الثورة الصناعية تزايد تركيز النمو على الصناعة، ثم من حوالي منتصف القرن العشرين بدأ قطاع الخدمات في التوسع وأصبح يشكل اغلب التغير في العالم المتقدم، وإذا كان للاقتصاد إن ينمو بما يكفي لمواجهة النمو السكاني حتى عام 2050 فقطك، فسيحتاج إلى الزيادة من (39)تريليون دولار لعام 1998، إلى (59) تريليون دولار، وهذا بالطبع سيقتصر على المحافظة على الاقتصاديات الحالية رغم إنها غير مقبولة لغالبية البشر، ولكن من ناحية أخرى، إذا كان للاقتصاد إن ينمو بمعدل 3٪ سنيا، فان الناتج الاقتصادي العالمي سيصل إلى 183 تريليون في عام 2050[1].

(1) جاري جاردنر وآخرون، أبعاد التحدي السكاني، ترجمة :احمد أمين الجمل، الجمعية المصرية انشر المعرفة والثقافة العالمية، مصر، 2000،ص104.

التنمية الصحية

لقد كان انتشار وتفشي الأمراض المعدية ووجودها ذاته يعتمد تاريخيا بشكل كلي على نمو السكان، وعلى سبل المثال شهد القرن العشرون ارتفاعا ملحوظا في مستوى العمر المتوقع للبشر في الكثير من البلدان وخاصة المتقدمة منها، واستؤصلت في هذه المجتمعات أمراض وأوبئة عديدة (كساح الأطفال، الحمى القرمزية، والسل..وغيره)، كما إن مستوى الصحة ما زال عالياً بصورة عامة، مقارنة ببلدان العالم الأخرى، وتعزى أوجه التقدم في مجالات الصحة العامة في العادة إلى ارتقاء الطب الحديث، كما إن ثمة اعتقادا بان البحوث الطبية قد أسهمت، وستظل تسهم في الكشف عن الأسباب البيولوجية للمرض وابتكار الوسائل الفعالة لمعالجتها أو السيطرة عليها، ويعتقد أكثر المراقبين لن تزايد الخبرة الطبية والعلمية سيؤدي إلى اطراد التحسن في مستويات الصحة العامة. ورغم ذلك فان حدوث أمراض معينة يتكرر بصورة ملحوظة بين الأفراد الوافدين من أصول افريقية كاريبية وأسيوية، وتشيع في أوساط هذه الجماعات معدلات الوفاة من جراء أمراض (سرطان الكبد، والسل، والسكري) بصورة أعلى مما هي عليه في أوساط البيض، كما تنتشر في أوساط الأفريقيين الكاريبيين نسب عالية مماثلة من أمراض (ضغط الدم، والانيميا (فقر الدم)الوراثي). كما إن البشر في شبه القارة الهندية يتوفون بنسب أعلى من جراء أمراض (القلب)، كما إن الأطفال الأسيويين يكونون أكثر من غيرهم عرضة للإصابة بالكساح[1].

هناك إدراك متزايد بان خبراء الطب وحدهم قادرين على فهم قضيتي الصحة والمرض، إن كلاً منا بصرف النظر عن اعتبارات الوضع الاجتماعي أو الديموغرافي، قادر على تفسير وتشكيل مفهوم معين عن أوضاع أجسادنا وصحتنا من خلال ممارساتنا اليومية والغذائية ومن خلال ما نزاوله من رياضات بدنية وقد

(1) انتونوي غدنز، علم الاجتماع،مصدر سابق، ص 232.

بدأت هذه التوجهات الجديدة حول الصحة، أسهمت في إحداث تغيرات عميقة في عملية العناية الصحية وأنظمتها في المجتمعات الحديثة والمعاصرة.

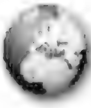
وأضيفت إلى هذه العوامل اعتبارات أخرى منها إن طبيعة المرض واتساع أنواع محددة منه أخذت بالتغير ففي العصور الماضية كانت الأمراض الكبرى تتمثل في الأوبئة والأمراض السارية المعدية مثل (السل، والكوليرا، والملاريا، وشلل الأطفال) التي أخذت في ما مضى طابعاً وبائياً يهدد المجتمع بأسره، أما في البلدان المتقدمة فقد تناقصت هذه الأمراض الحادة والمعدية، بل إن بعضها قد استؤصلت واندثر كلياً، وانتشرت عوضا عن ذلك أمراض جديدة وأنواع مختلفة من الأمراض المزمنة وغير المعدية مثل (إمراض السرطان، والقلب، والسكري، واضطرابات الدورة الدموية) هذه الظاهرة هي ما يطلق عليها اصطلاح "الانتقال الطبي". وفيما كانت أسباب الوفاة الأولى في مرحلة المجتمعات ما قبل الحديثة تتمثل في وفيات الرضع والأطفال، فان الوفاة في المجتمعات الحديثة تحدث مع أو بسبب التقدم في السن، ومن هنا تزايد الاهتمام بالأمراض المزمنة التي تتفاقم مع التقدم في السن[1].

رغم سعة مجالات الطب وتقدم الوضع الصحي في إنقاذ حياة سكان المعمورة ودوره الأساسي في تطور معدلات النمو السكاني في حين نرى ارتفاع معدلات الوفيات في الكثير من الدول وخاصة الدول النامية، وذلك يعود بسبب القصور في الوضع الصحي وهذا مؤشر على انعدام التوازن في توزيع التقدم الصحي والخبرات الصحية بين مجتمعات العالم المتقدمة والنامية، بسبب القصور الاقتصادي لأغلب الدول النامية.

من جانب أخر رغم التقدم المشهود به في مجالات الطب البشري وخاصة مجالات علاج (العقم، وتأخر الإنجاب) إلا أننا نرى ظهور أمراض خطيرة إصابة الجنس البشري وهي أمراض وبائية مثل (الانفلاونزا الوبائية_ انفلاونزا الطيور، و

---

(1) المصدر نفسه ، ص 238.



انفلاونزا الخنازير) التي حصدت بانتشارها مئات الآلاف من البشر على إرجاء المعمورة كافة نتيجة لهذا الوباء القاتل الذي ظهر مع العشرة السنوات الأولى من الألفية الثانية، ورغم التقدم الصحي نرى إن المجتمع الدولي والمنظمات الصحية العالمية عاجزة عن إنقاذ البشر بإنتاج لقاح ضد هذا المرض مما قاد المرض على التمكن وحصد أرواح مئات آلاف من البشر.

منجزات الرعاية الصحية (1)

1. الرؤية العالمية

كان من المنجزات الكبرى للرعاية الصحية الأولية، إنشاءُ منظومة قِيَميَّة. فقد كانت فلسفة الرعاية الصحية الأولية المتمثِّلة في الشمول، والعدالة، والجودة، والكفاءة، والاستمرارية، هي الأساس الذي قامت عليه مختلف النماذج المبتكرة في شتى أرجاء العالم، وأدَّت إلى تهيئة بيئة مؤاتية للعديد من المبادرات الناجحة التي نشهدها الآن. وقد استرعت هذه الفلسفة الانتباه إلى احتياجات الكثيرين، وكانت وسيلة فعَّالة لحمل الحكومات وشركائها على الاعتراف بأن مهمة توفير الرعاية الصحية لا يمكن أن تُترَك للمختصِّين وحدهم. ومن ثَمَّ، فإن تركيز المنظمة الآن على أمراض الفقر، وعملها المتعلق بالنُظُم الصحية، هو أمر يتَّفق كل الاتفاق مع رسالات الرعاية الصحية الأولية.

2. إعادة توجيه مؤسسات الرعاية الصحية وتوفير هذه الرعاية

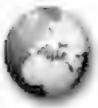
إن أهم إنجاز تَحقَّق في مجال توفير الرعاية هو تحسين التغطية بالرعاية الصحية الأولية. فقد تحسَّنت إمكانيات الحصول على خدمات هذه الرعاية في بلدان الإقليم تحسُّناً كبيراً، إذْ بلغ معدَّلها 84٪ في عام ألفَيْن. وقد اتَّسعت قاعدة هرم الرعاية الصحية. وتركَّز الاهتمام على مستوى الرعاية الأوَّل الذي يُعنَى بأغلبية الأمراض

---

(1) الأمم المتحدة ، منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، الرعاية الصحية الأولية، الدورة 50، اب 2003، ص23.

والمشكلات الصحية؛ بحيث صار بإمكان مستوى الرعاية الصحية الأولية تلبية 80٪ من الاحتياجات الصحية. وقد مكّنت البِنْيَة الأساسية الواسعة للرعاية الصحية الأولية من تنفيذ برامج وقائية فعّالة. فقد أمكن شن حملات استئصال الأمراض (شلل الأطفال، مثلاً) أو التخلُّص منها (الحصبة، مثلاً) بفضل اتِّساع شبكة مرافق الرعاية الصحية الأولية والعاملين فيها.

هذا، ومن المعلوم أن حجر الأساس للنظام الصحي الوطني يتمثَّل في نظام المنطقة الصحية، الذي أُدخل من خلاله مفهوم اللامركزية الذي هو عمدة الرعاية الصحية الأولية. ولا يَخْفَى أن نظام المنطقة الصحية district health system يشجِّع على التفاعل مع جميع الأطراف صاحبة المصلحة على مستوى القاعدة الشعبية، كما أنه مهَّد الطريق للعمل في ما بعد على ترسيم الحدود الجغرافية والوظيفية للنُظُم الصحية. كما يُرادُ لهذا النظام أن يكون عملياً وذا جدوى. وقد استُكشفت، لدى تنفيذ نظام المنطقة الصحية، آليات تمويلية بديلة، من دون المساس بالالتزام بتلبية احتياجات السكان وبالمسؤولية الاجتماعية عن تعزيز الصحة، وتلبية احتياجات الفئات المختَطَرَة والفقراء المهمَّشين. وفي إطار نظام المنطقة الصحية، اعتمدت بعض بلدان الإقليم مبادرة التركيز على دوائر نشاط catchment areas المرافق الصحية، التي تكفل التواصُل مع المؤسسات الصحية، واستخدام الإمكانيات المتاحة استخداماً أفضل، ولاسيَّما في المجتمع المحلّي، والتعاون بين القطاعات. وتمثِّل هذه المبادرة محاولةً لإشراك المجتمعات والمؤسسات المحلية إشراكاً كاملاً في تخطيط الموارد العامة وإدارتها والإشراف عليها من خلال مشاركة المجتمع، وهي تتَّسم بالتكامُل وباللامركزية في آن واحد. ويتَّضح من عمليات رصد وتقييم مسيرة توفير الصحة للجميع ومن تقرير عام ألفَيْن عن الصحة في العالم، أن البلدان التي استثمرت في الرعاية الصحية الأولية، وأقامت نُظُمها على أساس مبادئ هذه الرعاية، قد أحرزت درجة عالية في الأداء، وحققت تغطية فعَّالة. وجَنْباً إلى جَنْب مع تطوير شبكة الرعاية الصحية الأولية وبِنْيَتها الأساسية، بُذلت الجهود في عدد



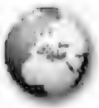
من بلدان الإقليم (الأردن، ومصر، وبلدان مجلس التعاون الخليجي) لتطوير ممارسة طب الأسرة، بوصفها إستراتيجية تكفُل التغطية الفعَّالة، من خلال مراقبة وتحرِّي المتفعين بالخدمات. وقد أكَّد إعلان المنامة لعام 2003 على دَوْر طبيب الأسرة في إيتاء الرعاية الصحية. وقد قامت بعض بلدان الإقليم ذات المداخيل المنخفضة والمتوسطة بإعداد ((مضمومات محورية)) core packages تحدِّد المُداخلات الصحية التي ينبغي توافرها على مستوى المركز الصحي ومستوى مستشفى المنطقة. علماً بأن فكرة تحديد نطاق ومحتوى الخدمات، تتَّفق مع العناصر الثمانية للرعاية الصحية الأولية كما عُرِّفت في إعلان ألما آتا. ولا يَخْفَى أن المضمومات الفعَّالة تلبِّي الاحتياجات على نحو عالي المردود، ولاسيَّما احتياجات الفئات المستهدَفة، وأشد الشرائح السكانية فقراً، وتمثِّل أنشطةً لها أولوية التمويل من الميزانية العمومية. علماً بأن نظام المنطقة الصحية يهيِّئ بيئة مؤاتية لتنفيذ أي مضمومة محورية. وفي أوائل عقد الثمانينات من القرن العشرين، تبوَّأ ضمان الجودة وتحسينها في مجال الرعاية الصحية الأولية مكانة مهمة في برنامج عمل معظم بلدان الإقليم. ومنذ ذلك الحين، قامت جميع بلدان الإقليم تقريباً بإعداد خطة لضمان الجودة وتحسينها في مجال الرعاية الصحية الأولية. وقام عدد من بلدان الإقليم (الأردن، وباكستان، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والمملكة العربية السعودية) بإجراء تقييم شامل لجودة الرعاية الصحية الأولية، إمّا على الصعيد الوطني بأجمعه وإمّا في مناطق ارتيادية معيَّنة. وشرعت جميع بلدان الإقليم تقريباً في تدريب المهنيِّين المحليِّين على طرائق ضمان الجودة وتحسينها وتنمية قدراتهم في هذا المجال. وعُقدت عدة حلقات عملية، وحلقات دراسية، ودورات، ومؤتمرات في بلدان الإقليم على الصعيد الوطني وصعيد المناطق. فقد أنشأت المملكة العربية السعودية، مثلاً، دورة وطنية لمهنيِّي الرعاية الصحية المحليِّين للحصول على دبلوم إدارة الجودة.

3. إضفاء الطابع الديموقراطي على الصحة من خلال المبادرات المجتمعيّة

لابد لضمان نجاح الرعاية الصحية الأولية من تنظيم المجتمع واستنهاضه؛ وقد اتّخذ ذلك أشكالاً مختلفة في الإقليم. ومن بين أشكال تنظيم المجتمع، أسلوب تلبية الاحتياجات التنموية الأساسية BDN الذي جرى تطبيقه في العديد من بلدان الإقليم. ويتميَّز هذا الأسلوب بأنه يحوِّل بؤرة الاهتمام صوب القيادة المجتمعيّة، والاستمرارية، وبعيداً عن المُداخلات القصيرة الأمد. ويجدر بالتنويه أنه في المناطق التي نُفِّذت فيها برامج ومبادرات تلبية الاحتياجات التنموية الأساسية، زادت إمكانيات الحصول على خدمات الرعاية الصحية واتَّسع نطاق التغطية بها، وتناقصت معدلات المراضة والوفيات. وقد اتَّسع نطاق أسلوب تلبية الاحتياجات التنموية الأساسية مستوعباً أيضاً مفاهيم من قبيل التخفيف من وطأة الفقر، والقرى الصحية، ومُغْنِياً إياها بمنهجية مجتمعيّة تحقِّق التناسُق والتوازُن للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وذلك هو ما يُسمَّى أحياناً ((التنمية ذات الوجه الإنساني)). وكان من بين المبادرات الأخرى التي للمجتمع فيها قولٌ فصل، برامج المدن الصحية والقرى الصحية.

4. إبراز أهمية التعاون بين القطاعات من أجل التنمية الصحية

على الرغم من أهمية التعاون بين القطاعات لبلوغ هدف توفير الصحة للجميع وتحسين الوضع الصحي، إلا أن الواقع قد أثبت صعوبة تحقيق هذا التعاون. واتَّضحت صحة اعتراف نظام الرعاية الصحية الأولية بالدَوْر الحيوي لسائر القطاعات في صياغة السياسات الصحية، وتمويل الخدمات الصحية واستجلاب الموارد. ولا ريب أن مشاركة مختلف القطاعات ضرورية للتصدِّي للعوامل الرئيسية لاعتلال الصحة وعبء المرض في جميع البلدان. علماً بأن أهم العوامل الفتَّاكة هي الأمراض غير السارية والإصابات. وهي عوامل يمكن تقليصها من خلال مشاركة القطاعات ذات العلاقة والتزامها بأداء دَوْرها في مكافحة التبغ، والسِّمنة، وقلة النشاط البدني، ومعاقرة المسكرات، والإدمان، وما إلى ذلك. وفي



حين أن الرعاية الصحية الأولية ربما لا تكون قد حقَّقت الكثير في مجال تطوير التعاون بين القطاعات من أجل الصحة، إلا أنها قد استرعت انتباه المخطِّطين الصحيِّين إلى أهميتها، وهو أمر بالغ الشأن. غير أنه توجد بالفعل أمثلة على التعاون بين القطاعات، منها أسلوب تلبية الاحتياجات التنموية الأساسية، وأسلوب المنهج المدرسي الصحي ذي المردود العملي. علماً بأن هذا الأسلوب الأخير من أساليب المشاركة المجتمعيّة يُنظَر من خلاله إلى المدرسة باعتبارها أداة قيِّمة يمكن الاستعانة بها في إحداث التغيير المطلوب. فالمعلِّمون المدرَّبون يعلِّمون التلاميذ كيفية التصدِّي للقضايا الصحية والقضايا المرتبطة بالصحة في المنزل، وفي المجتمع، وفي المدرسة.

5. تمهيد الطريق لمبادرات جديدة

إن إعادة توجيه النُظُم الصحية في الإقليم نتيجةً للأخذ بأسلوب الرعاية الصحية الأولية، إضافةً إلى المحاولات العديدة التي بُذلت والأخطاء الكثيرة التي وَقعت في تنفيذ هذه الرعاية، قد يسَّرت العمل في إعداد وسائل جديدة، كالحسابات الصحية الوطنية، وتقييم عبء الأمراض، القائمة في واقع الأمر على أسلوب الرعاية الصحية الأولية، كما يسَّرت قبول وزارات الصحة لها. ويشيع إزاء هذه الوسائل فهم خاطئ مردّه النظر إليها باعتبارها وسائل بديلة للرعاية الصحية الأولية، في حين أنها تخدم في واقع الأمر مبادئ واستراتيجيات الرعاية الصحية الأولية وتدعمها. ومن بين المبادرات العالمية الداعمة للرعاية الصحية الأولية، لجنة الاقتصاد الكلِّي والصحة، التي قامت بتحديد مكوِّنات المجموعة الأساسية من الخدمات وتكاليفها، ومرامي الأمم المتحدة الإنمائية للألفية، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

6. إنشاء نواة أساسية من الخبراء

هنالك اختلافات كبيرة في كيفية فهم الرعاية الصحية الأولية، وأهم من ذلك في كيفيّة تطبيقها على المستوى القُطري. ويعني ذلك أنه لا توجد خطة أساسية

مشتركة تختص بجميع تجارب الرعاية الصحية حول العالم. ولا مناص من تلك الاختلافات، إذْ إن النُظُم تختلف، بطبيعة الحال، في كيفية اعتمادها وتكييفها للمفاهيم، والمعارف، والوقائع الجديدة. علماً بأن اختلاف نماذج الرعاية الصحية الأولية قد زاد تطبيقَ الرعاية الصحية الأولية وخبراتها ثراءً. وقد أمكن تكييف أسلوب الرعاية الصحية الأولية بفضل وجود نواة أساسية من المهنيِّين الصحيِّين المبدعين والمبتكِرين الذين استخدموا هذا الأسلوب بما يناسب واقع الحال في بلدانهم. ولا يَخْفَى أن تعدُّد نماذج وأشكال الرعاية الصحية الأولية يشير إلى قوة مفهومها وملاءمته. وقد قامت منظمات المجتمع المدني المهتمَّة بمبادئ الرعاية الصحية الأولية بدفع روحها قُدُماً، ومن هذه المنظمات جمعية الرعاية الصحية الأولية في قَطَر، والحركة الصحية الشعبية، وهي منظمة يغطِّي نشاطها العالم قاطبةً.

7. الصحة حقاً من حقوق الإنسان

إن مفهوم الرعاية الصحية الأولية بما ينطوي عليه من قِيَم المساواة والعدالة الاجتماعية المتأصِّلة فيه، قد وضع الصحة في صدارة برنامج العمل السياسي، وأوجد التزاماً لدى منظمات المجتمع المدني بتوفير الصحة للجميع، باعتبار ذلك حركة عالمية. فلابد من ضمان العدالة لجميع الفئات الجغرافية، والاقتصادية، والعرقية، وبغضِّ النظر عن الجنس، وكذلك لجميع المسنِّين والفئات الخاصة. إن الإرث الذي اكتسبته الرعاية الصحية الأولية على مدى خمسة وعشرين عاماً من الخبرة في تعزيز العدالة والصحة للجميع قد زاد الآن بروزاً في ضوء بعض وجهات النظر المتطرِّفة التي أعرب عنها أنصار السوق الحرة، وفي ضوء الاتجاه العالمي نحو الاتِّجار بالصحة. إن هذا الإرث من الخبرة يساعد أيضاً، إلى حدٍّ ما، في ما تديره جماعات الضغط من مناقشات حول اتفاقات التجارة العالمية التي قد تقوِّض المكاسب التي حقَّقتها مسيرة توفير الصحة للجميع[1].

---

(1) المصدر نفسه، ص42

المبحث الثاني
العوامل الاجتماعية والدينية.

يرتبط النمو السكاني في أي مجتمع كان بعوامل سائدة في ذلك المجتمع منها (**العوامل الاجتماعية، العوامل الدينية، والعوامل الاقتصادية**)، إن الزيادة في معدلات السكان لا تقف عن عامل واحد كالعامل الصحي مثلاً، وإنما ترتبط الزيادة الطبيعية بنواحي مختلفة في حياة المجتمع كتوفر الغذاء، والدخل، ودرجة الثقافة، والمهنة،وأخيراً بعض عادات والتقاليد السائدة في المجتمع والمتعلقة بالزواج والإنجاب كالزواج المبكر. وفيما يأتي نحاول في مبحثنا الإيجاز في شرح بيان أهمية العوامل الاجتماعية والثقافية والدينية في الزيادة السكانية.

العوامل الاجتماعية

تعد العوامل الاجتماعية السائدة في المجتمع من أهم العوامل المؤثرة في النمو السكاني لتلك المجتمعات فطبيعة العادات والتقاليد السائدة كسن الزواج (الزواج المبكر)،وأهمية الإنجاب،وتعدد الزوجات. ففي المجتمعات النامية بشكل عام والمجتمعات العربية بشكل خاصة، ترتفع معدلات الزواج المبكر بشكل يفوق باقي المجتمعات المتقدمة، وخاصة في المناطق الريفية، إذ يكون سن الزواج بالنسبة للذكور(15) سنة، أما بالنسبة للإناث (13) سنة، وبما أن خصوبة المرأة تبدأ في سن (12الى 45) سنة فهذا يعني إن خصوبة المرأة المتزوجة في سن (13) ستكون أطول من مثيلاتها المتزوجات في سن اكبر من الناحية الإنجابية.وان فرص الإنجاب ترتفع لدى المرأة المتزوجة في سن (13) وبالتالي ستكون حجم أسرتها اكبر من سواها المتزوجات في سن (20)، إذن الزواج المبكر السائد في المجتمعات النامية مكنت تلك المجتمعات بزيادة معدلات نموها السكاني، وان الزواج في سن مبكر له مميزات يمكن إجماها في ما يأتي:

1. طول مدة خصوبة الزوجين، وطول فترة الإنجاب، وخاصة إن المرآة لها القدرة على إنجاب أكثر من (30) طفلا إذا ما توفر الظروف الملائمة.
2. زيادة عدد أفراد الأسرة.
3. تمكن الزوجين من تعويض خسارة الأطفال إذا ما توفي طفل بسبب الأمراض أو بأي سبب كان.

من جانب آخر إن التقاليد السائدة والمتمثلة بأهمية الإنجاب بالنسبة للزوجين في هذه المجتمعات فإنجاب الطفل بالنسبة للزوجة هو ضمان لارتباط الرجل بها، ولديمومة استمرار الزواج بشكل ناجح، لان التأخير في الإنجاب من مربكات الزواج في هذه المجتمعات مما نرى إن الزوجين يسعون جاهدين في الإنفاق على حصول على الطفل مما يركب الواقع الاقتصادي ويزيد على كاهل الأسرة، إلى جانب إن تأخر الزواج في بعض الأحيان يضع الرجل تحت تساؤلات الأهل مما يعرضه إلى مواقف محرجة، ويزيد الشكوك بقدراته الجنسية.

فضلا عن ما تقدم إن ظاهرة تعدد الزوجات في المجتمعات النامية والمجتمعات العربية تعد من العوامل المؤدية إلى زيادة النمو السكاني، فتعدد الزوجات يعني تعدد الولادات، وزيادة حجم الأسرة في عدد أفرادها من الأطفال، وفي بعض الأحيان نرى إن حجم الأسرة الواحدة تصل إلى (24) فردا أو أكثر من ذلك.

لا تقل العوامل الاجتماعية دورا في تباين مستويات الخصوبة والمواليد، إذ تبرز أثرها الواضح على الأسرة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام،فالعادات والتقاليد السائدة المرتبطة بالزواج في المجتمع لها دورها المؤثر على الخصوبة وعلى عدد ما تنجبه المرأة من أطفال، مثلا أشكال الزواج السائد في المجتمع كـ (الزواج الأحادي، أو تعدد الزوجات)،ينعكس ذلك على عدد الأطفال التي تنجبها الأسرة، من جهة أخرى تلعب المعتقدات الدينية دورها المؤثر في الخصوبة فكل الأديان السماوية نادت وشجعت على زيادة الإنجاب، نزيد على ذلك دور قيمة الأبناء وخاصة الذكور، وان الرغبة الملحة لدى المرأة في إنجاب طفل الذكر تعد عاملا

مؤثرا على الخصوبة في معظم المجتمعات، فالأسرة لا تعد كاملة إلا إذا كان بها ابن (طفل ذكر)، فبذلك تستمر المرأة بالإنجاب حتى تحقق رغبتها أو رغبة زوجها، وهذا التقليد سائد في المجتمعات العربية، وخاصة في المجتمع العراقي إذ أن رغبة الأسرة في إنجاب الطفل الذكر عاملا حاسما في نجاح الكثير من الأسر في ديمومتها.

تصنيف المجتمعات حسب الإنجاب

قبل الكلام عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المؤثرة في نسبة الإنجاب بالنسبة للأقطار كلها، وبالنسبة للطوائف أو الطبقات داخل المجتمع الواحد، ونستطيع أن نصف المراحل التي يمر عليها السكان عامة إلى ثلاثة أنماط سكانية هي:

1. **النمط الأول:** خصوبة مرتفعة، ووفيات مرتفعة يسود هذا النمط المجتمعات الزراعية التقليدية، وعمل في الزراعة الكثيفة وهذا النمط يمتاز بقوة الروابط الأسرية، وتمثله الأقطار الزراعية كثيفة السكان مثل الشرق الأقصى.
2. **النمط الثاني:** خصوبة اقل ارتفاعا، ووفيات اقل ارتفاعا، يسود في المجتمعات الزراعية الراقية في طور الانتقال إلى الصناعة، ولا يمتاز هذا النمط بقوة روابط الأسرة، وتمثله أوربا قبل الصناعة.
3. **النمط الثالث:** خصوبة منخفضة، ووفيات منخفضة، يسود في المجتمعات الصناعية، ويمتاز بالفردية ويمثله أوربا في الوقت الحاضر[1].

---

(1) محمد السيد غلاب ، محمد صبحي عبد الكريم ، السكان (ديموغرافيا وجغرافيا)، مكتبة الانجلو المصرية ، مصر ، 1962 ، ص83.

العوامل الدينية

في اغلب المجتمعات يرتبط الإنجاب بالعوامل الديني من حيث تقديس الطفل واعتباره هبة الله للزوجين، ونلاحظ إن اغلب الأديان السماوية تحث على زيادة الإنجاب وأهميته في ديمومة الحياة الزوجية، وديمومة المجتمع واستمراره.

فكانت الأديان السماوية تهتم بالقضية السكانية وخاصة إنجاب الأطفال، فمثلا قتل الطفل(الإجهاض) في الديانة اليهودية يعد إثم كبير، لان الأطفال تراث الله وسهام في يد الرجل القوي أكدت هذه الديانة على زيادة النسل، أما في المسيحية (انصبت الاهتمامات السكانية على زيادة النسل وكثرة الإنجاب ومنعت الإجهاض منعا باتا)، واعتبرته خروج عن تعاليم الله وكانت للكنيسة دورها في نشر التعاليم وتوعية الناس في أهمية إنجاب الطفل وعدم الإجهاض.

ومع اشراقة الإسلام خاتم الأديان السماوية تغيرت الكثير من المعايير والعادات والتقاليد والسلوكيات التي نهى عنها الإسلام وأخرى دعمها سيما في الجانب الديموغرافي، ونقول واثقين أن الإسلام دعا إلى زيادة الإنجاب، والتكثير من النسل الطيب، والذرية الصالحة، وجعل ذلك سببا لتكثير أعداد الأمة المؤمنة واتخذ لتحقيق زيادة النسل والإنجاب ونمو السكان عدة طرق تتجلى فيما يأتي:-

1. الدعوة إلى الزواج الشرعي والندب إليه

أن المطلع على الآيات القرآنية في كتابه العزيز، والأحاديث النبوية في الصحاح يكتشف إن الإسلام دين يدعو إلى ديمومة المجتمعات من خلال نمو سكانها بشكل سليم وقويم، فالآيات السماوية والأحاديث الشريفة حثت البشر على الزواج وإقامته على وفق ما يرضي الله ورسوله وجعل منه أمراً ذو قدسية خاصة، وذلك لتحقيق أهدافها الاجتماعية والنفسية، والتركيز على تكثير النسل الطيب من



الأصول الطيبة إذ أن ثمرة الزواج هي الإنجاب والنسل([1])، وجاء تأكيدا لذلك قوله تعالى في كتابه الكريم M Y Z [\ ] ^ _ ` a b c d e f h i j k l m L (سورة الروم: آية 21)، تفسيرها: بخلق حواء من ضلع آدم وسائر النساء من نطف الرجال والنساء (لتسكنوا إليها) وتألفوها (وجعل بينكم) جميعا (مودة ورحمة إن في ذلك) المذكور (لآيات لقوم يتفكرون) في صنع الله تعالى [2].

أن سياسة الإسلام هي سياسة تشجيعية للنمو السكاني والحفاظ على العنصر البشري وذلك من خلال التشريعات التي أمر بها البشر بتنفيذها، فضلا عن ذلك أن الإسلام سمح للرجل بالزواج بأربع نساء على وفق ضوابط وشروط حددها الإسلام ويتجلى ذلك بقوله تعالى: M T U V W X Y Z [\ ] ^ _ ` a b d e f g h i j k l n o p q L ،(سورة النساء: آية 3)،في الآية معنى واضح للقارئ أن الدين سمح للرجل بالزواج من أربع نساء وهذا تصريح في حث السكان على النمو والإنجاب من خلال الزواج بأربعة نساء من اجل إنجاب الأطفال وديمومة الحياة.

وأمر الرسول الأكرم محمد(r) في الكثير من الأحاديث بتكثير النسل والحث على زيادة الإنجاب، واختيار المرأة الودود ويتجلى ذلك في الحديث الشريف: قال النبي (r) ((لم نر _ في رواية _ لم ير للمتحابين مثل الزواج))، (رواه سعيد بن منصور في سننه (3/ 1/ 164) الحديث(492)، ورواه بن ماجه (السنن1/ 593) الحديث (492)).

---

(1) عبد الستار حامد ، أسباب عزوف الشباب عن الزواج، بحوث الندوة الفكرية الثانية، مطبعة الإرشاد، (بغداد: 1988م)، ص25.

(2) جلال الدين محمد بن احمد، وجلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي المحلى، تفسير الجلالين، الجزء الأول، دار الكتاب العربي، بمصر، بدون سنة طبع.

وقوله الشريف: ((تزوجوا الودود الولود فاني مكاثر بكم الأنبياء يوم القيامة)): (انظر الحديث في مجمع الزوائد(4/ 259)، والسنن الكبرى (7/ 81)، وموارد الظمآن: 302) وقوله الشريف: ((عليكم بالإبكار فانهنا عذب أفواها وانتق أرحاما وأرضى أرحاما الم تعلموا إني مكاثر)): (انظر سنن سعيد بن منصور (3/ 1/ 170) الحديث (513))، يتبين من الأحاديث الشريفة أن النبي (r) حث المؤمنين على أهمية الزواج لأنه مؤشر على ديمومة المجتمع، وان عملية الإنجاب هي أسمى أهداف الزواج لرفد المجتمع بالحياة الجديدة.

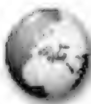
من جانب آخر نهى الإسلام (الرجل والمرأة) عن الانقطاع عن الزواج والامتناع عنه، وتجلى ذلك في قوله تعالى: M a b c d e f g h i j k l n o p q r L **(سورة المائدة: آية 87)**

ومما يلحق بتكثير الإنجاب وزيادة النسل ثلاث مسائل نطرق إليها وهي:

- **الأولى:** إباحة التزوج بأكثر من واحدة حين يتحقق المقدرة على النفقة عليهن، وتحقيق وإقامة العدالة، قال تعالى: M Z [\ ] ^ _ ` a b d e f g h i j k l n o p q L.
- **الثانية:** الاستعانة بالمستحضرات الطبية فلا يمنع من تحقيق هذه الغاية النبيلة، أن يستعان بالطب الحديث لمعالجة الفتور الحاصل بين الزوجين، أو العجز في إنجاب الذرية الصالحة مع رعاية أن لا يرتكب محضور شرعي في ذلك.
- **الثالثة:** مسالة زرع الأجنة، فقد يعجز الزوجان من إتمام الإخصاب مع قدرتهما على الإنجاب فقد أثير هذه المسالة نقاش بين المتأخرين في جواز ذلك من عدمه، فأفتى بعضهم بالمنع وأجاز آخرون [1].

---

(1) محي هلال السرحان ، المرأة والإنجاب في الإسلام، بحوث الندوة الفكرية الثانية، مطبعة الإرشاد، (بغداد: 1988م)، ص9



نزيد على ما مضى أن الإسلام نهى عن الاختصاء، وقد وردت أحاديث كثيرة في الصحاح وغيرها، أن النبي(r) نهى عن الاختصاء الذين كان يمارس قبل الإسلام، وقد في حديث عثمان بن مظعون انه قال: يارسول الله انه ليشق علينا الغربة افتاذن لي يارسول الله في الخصاء فاختصي فقال الرسول (r): ((لا ولكن عليك يا ابن مظعون بالصيام فانه مجفرة))- (أي قاطع النكاح): انظر (صحيح البخاري ط: المنيرة، ج7، ص6، الحديث 12)

أن الحكمة من النهي وتحريم الخصاء إرادة تكثير النسل، ويشمل النهي عن اختصاء الذكور أيضا قطع بيت الرحم في المرأة أو مبيضها لغير علة أو عذر، فان العلة واحدة في الحالتين.

2. تحريم قتل الأولاد والإجهاض، وقتل الناس

لم يرد في حكم الإجهاض نص قطعي الدلالة، والذي ورد هو تحريم قتل النفس بغير حق، كما ورد في كتاب الله بيان مراحل خلق الإنسان، كقوله تعالى: M \ ] ^ _ ` a b c d e f g h i j k
l m n o p q r s t u w x y z { | }
وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ © ثُمَّ نُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا ثُمَّ لِتَبۡلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمۡۖ وَمِنكُم مَّن ~
إِلَىٰٓ أَرۡذَلِ ٱلۡعُمُرِ لِكَيۡلَا يَعۡلَمَ مِنۢ ´ µ ¶ وَتَرَى ٱلۡأَرۡضَ هَامِدَةٗ فَإِذَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡهَا
ٱلۡمَآءَ ٱهۡتَزَّتۡ وَرَبَتۡ وَأَنۢبَتَتۡ مِن كُلِّ زَوۡجِۢ بَهِيجٖ ٥ L (سورة الحج: آية 5)، وفي موضع أخر قوله تعالى: M t u v w x y z {
| } ~ ٱلۡعِظَٰمَ لَحۡمٗا ثُمَّ أَنشَأۡنَٰهُ خَلۡقًا ءَاخَرَۚ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ © ٱلۡخَٰلِقِينَ L
(سورة المؤمنون: آية 14)، تفسيرها: (ثم خلقنا النطفة علقة) دما جامدا (فخلقنا العلقة مضغة) لحمة قدر ما يمضغ (فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما) وفي قراءة عظما في الموضعين وخلقنا في المواضع الثلاث بمعنى صيرنا (ثم أنشأناه خلقا آخر) بنفخ الروح فيه (فتبارك الله أحسن الخالقين) أي المقدرين ومميز أحسن محذوف للعلم به أي خلقا. صور الله سبحانه وتعالى مراحل نشوء البشر من لحظة تخصيب

البويضة إلى وفاة الإنسان وهذه هي دورة الحياة بالمفهوم السكاني، أو الدورة الديموغرافية.

لم تشهد البشرية دينا محافظا على العنصر البشري كالدين الإسلامي، فالدين الإسلامي في تشريعاته حمى البشر من قتل بعضهم بعضا، وحرم بعض العادات التي كانت تمارس عند بعض العرب في الجاهلية مثل واد البنات، ويتجلى ذلك في قوله تعالى: M = > ? @ A B C D L (سورة التكوير: آية 8 – 9)، وفي آيات أخرى قوله تعالى: M J K L M N P Q R T U V W X Y L (سورة الإسراء: آية 31)، تفسيرها: (ولا تقتلوا أولادكم) بالوأد (خشية) مخافة (إملاق) فقر (نحن نرزقهم وإياكم إن قتلهم كان خطأ) إثما (كبيرا) عظيما.، وقوله تعالى: Mوَلَا ´ µ ¶ ¸ نَّحۡنُ نَرۡزُقُكُمۡ وَإِيَّاهُمۡۖ L (سورة الأنعام: أيه 151).

ومن النصوص الأخرى في هذا المقام التي تحضّ على المحافظة على الجنس البشري، وتحريم إزهاق روحه، قوله تعالى: M d e f g h i j k L (سورة الإسراء: آية 33) تفسيرها: (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه) لوارثه (سلطانا) تسلطا على القاتل (فلا يسرف) يتجاوز الحد (في القتل) بأن يقتل غير قاتله أو بغير ما قتل به (إنه كان منصورا)، وما ثبت في الصحيحين إن رسول الله (r) قال: ((لا يحل دم أمريء مسلم يشهد إن لا اله إلا الله و إن محمداً رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والزاني المحصن والتارك لدينه المفارق للجماعة))[1]. وكذلك ما ورد عن النبي (r) في قوله: ((اكبر الكبائر الإشراك بالله و قتل النفس...)) (صحيح البخاري، ج 4، ص 264..)

(1) أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري، الجامع الصحيح المسمى صحيح البخاري، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، المكتبة التوفيقية، (القاهرة: د. ت)، ج 4، ص 266

إلى جانب نهي الإسلام المؤمنين عن قتل أولادهم اوجب على الأبوين العناية بتربية الأبناء، ذكورا أم إناثا دون فرق بينهم في الرعاية والاهتمام والتعليم وحسن المعاملة.

ولم تقتصر شرائع الإسلام على زيادة النسل فقط، بل دعا الدعوة إلى تنظيم النسل، وبخاصة عندما أباح العزل للرجال عن نسائهم بوصفه وسيلة لتنظيم النسل في المجتمع الإسلامي، فعن جابر بن عبد الله (t) قال: ((كنا نعزل على عهد النبي (r))) (صحيح البخاري، ج 3، ص 368)، ولعل من الأسباب في ذلك ما أورده الغزالي قائلاً: ((إن في النيات الباعثة على هذه الوسيلة، الخوف من كثرة الحرج بسبب كثرة الأولاد والاحتراز من الحاجة إلى التعب والى الكسب بدخول مداخل السوء))[1].

يرى العلماء أن (ضبط النسل) أو تنظيمه بدأ في الإسلام كان بما يسمى (العزل)، ويتميز الإسلام بإباحته ويجب أن لا ننكر هذا الفضل، وقد ترجم ما كتبه المفكرون والأطباء المسلمون في عصر النهضة الإسلامية إلى لغات الغرب كشفت فيها أن الإسلام علم أساليب التنظيم والضبط وكيفية تأجيل الحمل بدون أذى للمرأة والأسرة والمجتمع ويشير (العلواني 1994) إلى أن الأطباء المسلمين كتبوا في وقت مبكر عن بعض طرق تأجيل الحمل مثل (الرازي وابن سينا) كما تطرق (شهاب الدين بن عبد الوهاب النويري) في كتابه (نهاية الأرب) إلى بعض طرق منع الحمل وأساليب استخدامها[2]، وفي ضوء ما تقدم لابد من الإشارة إلى أن الفكر الديموغرافي الإسلامي قد نظر من خلال تشريعاته نظرة شمولية شملت الجوانب الأخلاقية إلى جانب الجوانب الاقتصادية المادية، وفي هذا السياق لا ننسى

---

(1) عبد علي الخفاف، محمد احمد عقله مومني، "الديموغرافية والمسألة السكانية"، المجلة الثقافية،ع 58، ص121.

(2) فراس عباس فاضل ألبياتي ، ضبط النسل عند المرأة،مجلة آداب الرافدين، العدد 48، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 2008، ص 131.

دور مؤسس علم الاجتماع والمؤرخ العربي الإسلامي ابن خلدون (808هـ/ 1406م) الذي ربط بين علم العمران والسكان، إذ تناول مسألة النمو السكاني، فرأى أن كثرة السكان تعني ازدياد العمران والإنتاج، وقلتها تعني قلة السكان [1].

العوامل الاقتصادية

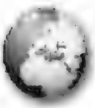
لا تقل أهمية العوامل الاقتصادية في زيادة النمو السكاني فالكثير من النظريات السكانية أولت اهتماما كبيرا بعلاقة العوامل الاقتصادية (الدخل، المستوى الطبقي، والعمل... وغيره) والنمو السكاني أو القدرة الإنجابية، وظهرت عدة تيارات وأفكار من قبل علماء مختلفون كانت بمثابة الفرش لظهور أفكار العالم (كارل ماركس)، ويعد العالم (انجلز) أهم من قام بصياغة مجموعة من المبادئ الأساسية للعلاقة بين السكان والعوامل الاقتصادية،أشار إلى أن الطاقة الإنتاجية للإنسان غير محددة لان الإنتاجية على العموم يمكن أن تزيد استخدام رأس المال والأيدي العاملة والعلم، فضلا عن أن فائض السكان في ظل النظام الرأسمالي يرافقه فائض رأس المال، ويمكن هذا التناقض في النظام الرأسمالي الذي يمكن التغلب عليه بتنظيم المجتمع من جديد، ويعتقد انجلز إلى إن المجتمع الاشتراكي ستكون لديه قدرة إنتاجية متطورة خاضعة إلى تخطيط دقيق [2].

إن التحسن الاقتصادي وارتفاع المستويات المعيشية للأسر كانت من العوامل الأساسية في زيادة النمو السكاني لقد تزايد الناتج الاقتصادي العالمي، وهو مجموع جميع السلع والخدمات المنتجة من (6) تريليون دولار عام 1950 إلى (29) تريليون

---

(1) وليد مصطفى محمد صالح، الأوضاع السكانية في شبه جزيرة العرب في عصر الرسالة، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، غير منشورة، جامعة الموصل ، 2006، ص 24.

(2) فراس عباس فاضل ، مورفولوجيا السكان، مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت 2009، ص56.



دولار عام 1998، بزيادة ثلاث مرات تقريبا عن زيادة السكان وهذه الزيادة التي تكاد تبلغ سبعة أضعاف رفعت الدخول بشكل كبير لأغلب البشرية، كما خلقت اقتصاداً ضخماً فاق نموه من (1990الى 1998) لنمو خلال (10000) سنة من بداية الزراعة حتى عام 1950، وبالنسبة للفرد، ارتفع الناتج قليلا ومصادر النمو تتغير ففي العصور الأولى كان اغلب النمو في الزراعة، ولكن بدأت الثورة الصناعية تزايد تركيز النمو على الصناعة، ثم من حوالي منتصف القرن العشرين بدأ قطاع الخدمات في التوسع وأصبح يشكل اغلب التغير في العالم المتقدم، وإذا كان للاقتصاد إن ينمو بما يكفي لمواجهة النمو السكاني حتى عام 2050 فقطك، فسيحتاج إلى الزيادة من (39)تريليون دولار لعام 1998، إلى (59) تريليون دولار، وهذا بالطبع سيقتصر على المحافظة على الاقتصاديات الحالية رغم أنها غير مقبولة لغالبية البشر، ولكن من ناحية أخرى، إذا كان للاقتصاد أن ينمو بمعدل 3٪ سنيا، فان الناتج الاقتصادي العالمي سيصل إلى 183 تريليون في عام 2050[1].

تواصل النمو بمعدلات قوية لدى أغلب الدول النامية

حافظ النمو الاقتصادي لدى الدول النامية علي قوته خلال عام 2007 حول معدل9 .6 % وتسارعت معدلات النمو لدى الدول المارة بمرحلة تحول لتبلغ معدل 8%نتيجة لارتفاع أسعار السلع الأولية والمعدلات القوية للطلب تأثرت أغلب الاقتصاديات النامية والمارة بمرحلة تحول بتداعيات الأزمة المالية الدولية،وبصفة خاصة من خلال التذبذب الحاد في أسواق الأسهم المحلية، والزيادة الواضحة في فروق أسعار الفائدة على ديونها الخارجية، إلا أنه لا يبدو أن لكي من التطورين أثرا بعيد المدى .ترجع القوة النسبية لتلك الاقتصاديات جزئيا إلى تحسن أوضاع الاقتصاد الكلي وإلى التراكم الكبير في احتياطي النقد الأجنبي، بالإضافة إلى معدلات النمو

(1) جاري جاردنر وآخرون، أبعاد التحدي السكاني، ترجمة :احمد أمين الجمل، الجمعية المصرية انشر المعرفة والثقافة العالمية، مصر، 2000،ص104.

القوية المتحققة على مدى عدة سنوات .يعود أيضا جزء من تلك القوة المتحققة في النمو إلى زيادة حالة الاعتماد المتبادل المدعومة بمعدلات قوية للنمو لدى اثنان من أكبر الاقتصاديات الناشئة من حيث الكثافة السكانية وهما :الهند والصين .إلا أن النمو السريع لدى تلك الاقتصاديات ظل بعيدا عن أن يحقق درجة من الاستقلالية ومازال يعتمد بدرجة كبيرة على البيئة الاقتصادية الدولية الأعم، والتي تعتمد بدورها بصفة أساسية على السياسات والأداء الاقتصادي للدول المتقدمة الرئيسية.

حقق النمو الاقتصادي في أفريقيا معدلات مميزة خلال عام2007 ، ويتوقع أن تتواصل طاقة الدفع المتحققة للنمو في أفريقيا خلال عام 2008 بمعدل يقارب6% ، فضلا عن أن أداء الدول الأقل نموا ظل قويا في المتوسط بالرغم من أن معدلات النمو قد انخفضت قليلا عام 2007 عما كان عليه الحال خلال عام .2006 يتوقع في هذا الصدد أن تحقق الدول الأكثر فقرا عام 2008 معدلا للنمو يبلغ حوالي7% ، إلا أن هذا المعدل القوى للنمو لدى مجموعة الدول الأقل نموا يخفى تفاوتا هاما في معدلات النمو بين آل دولة وأخرى، حيث يتوقع أن تحقق عدد من الدول الأكثر فقرا معدلات منخفضة للنمو كنتيجة مباشرة للظروف المناخية المعاكسة، وتدهور نسب التبادل التجاري وحالات الصراع الداخلي، آما تظل تلك المجموعة من الدول في وضعية حرجة للغاية في مواجهة مخاطر تقلب الأوضاع الاقتصادية الدولية.تشير التوقعات الاقتصادية لعام 2008 إلى أن النمو الاقتصادي لدى أغلب الدول النامية والاقتصاديات المارة بمرحلة تحول سيقل بعض الشيء حتى وان صحب ذلك قدر كبير من التفاوت بين دولة وأخرى[1].

(1) الأمم المتحدة ،إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التغلب على انعدام الامن الاقتصادي 2008، نيويورك، 2008، ص9.

تظل معدلات التضخم منخفضة على المستوى الدولي باستثناء لدى الدول الأقل نموا

معدل التضخم السنوي كنسبة مئوية

2006 | 2007أ | 2008ب

20
16
12
8
4
0

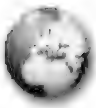
الدول الأقل نموا | الاقتصادات النامية | الاقتصادات المارة بمرحلة تحول | الاقتصادات المتقدمة

المصدر: إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ومشروع لينك
أ مقدرة جزئيا
ب تنبؤ

خلاصة الفصل

في صفحات الفصل صورة حقيقية لـتحكم عوامـل عديـدة في عمليـة النمـو السكاني، وان هذه العوامل عادة ما تجتمع لتحقيـق ذلـك وفي حالـة غيـاب عامـل دون أخر ينعكس سلبا على عملية النمو السكاني في كافة المجتمعات.

فنحن لا نستطيع إن نسلط الضوء على عامل ونقـول انـه العامـل الأهـم في عملية النمو السكاني، حقيقة القول إن مجموعة العوامـل المـذكورة آنفـا في الفـصل هي العامل الحاكم في الزيادة السكانية السريعة التي تحصل في وقتنـا الحاضـر، وهـي السبب وراء الانفجار السكاني.



مصادر الفصل الثاني

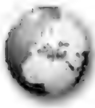
1. أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري، الجامع الصحيح المسمى صحيح البخاري، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، المكتبة التوفيقية، (القاهرة: د. ت)، ج 4.
2. الأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، الرعاية الصحية الأولية، الدورة 50، أب 2003.
3. الأمم المتحدة،إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التغلب على انعدام الأمن الاقتصادي 2008، نيويورك، 2008.
4. جاري جاردنر وآخرون، أبعاد التحدي السكاني، ترجمة:احمد أمين الجمل، الجمعية المصرية انشر المعرفة والثقافة العالمية، مصر، 2000.
5. جاري جاردنر وآخرون، أبعاد التحدي السكاني، ترجمة:احمد أمين الجمل، الجمعية المصرية انشر المعرفة والثقافة العالمية، مصر، 2000.
6. جلال الدين محمد بن احمد، وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المحلى، تفسير الجلالين، الجزء الأول، دار الكتاب العربي، بمصر، بدون سنة طبع.
7. عبد الستار حامد، أسباب عزوف الشباب عن الزواج، بحوث الندوة الفكرية الثانية، مطبعة الإرشاد، (بغداد: 1988م).
8. عبد علي الخفاف، محمد احمد عقله مومني، "الديموغرافية والمسألة السكانية"، المجلة الثقافية،ع 58.
9. فراس عباس فاضل، مورفولوجيا السكان، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت 2009.
10. فراس عباس فاضل ألبياتي، ضبط النسل عند المرأة،مجلة آداب الرافدين، العدد 48، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2008.

11. محمد السيد غلاب، محمد صبحي عبد الكريم، السكان (ديموغرافيا وجغرافيا)، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، 1962.
12. محي هلال السرحان، المرأة والإنجاب في الإسلام، بحوث الندوة الفكرية الثانية، مطبعة الإرشاد، (بغداد: 1988م).
13. وليد مصطفى محمد صالح، الأوضاع السكانية في شبه جزيرة العرب في صر الرسالة، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، غير منشورة، جامعة الموصل، 2006.
14. UN-ESCWA Sustainable Human Development under Globalization: The Arab Challenge, A.A. Kubursi,1999.

الفصل الثالث
التحديات التي تواجه الانفجار وإبطال مفعولها

المبحث الأول: السياسات السكانية وأبعادها على الانفجار السكاني
المبحث الثاني: الوسائل المحددة للنسل
المبحث الثالث: الحروب والكوارث الطبيعية





تمهيد

يميل بعض علماء السكان إلى الفصل بين أبعاد المشكلة السكانية الثلاثة: حجم السكان، وتوزيعهم، وخصائصهم؛ فيركزون على تزايد الحجم، أو ما يسمونه بالانفجار السكاني، ويعتبرونه من أهم عوائق التنمية، مغفلين البعدين الآخرين: التوزيع، والخصائص، وخاصة من حيث تأثيرهما على حجم السكان، وتأثر الأبعاد الثلاثة بالظروف الاقتصادية – الاجتماعية التي يحيا في ظلها هؤلاء السكان. وهكذا نجد البعض يحذر - بشدة - من خطورة زيادة السكان، الذي يطلق عليه الغربيون"الانفجار السكاني".

المبحث الأول
السياسات السكانية وأبعادها على الانفجار السكاني

يختلف مفهوم التشريعات السكانية باختلاف المفاهيم الديموغرافية فتعرف التشريعات السكانية أو (السياسة السكانية) بمعناها الواسع على أنها تشمل كل الجهود المبذولة من قبل الحكومات لتنظيم الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعكس آثارها على السكان والعملية الديموغرافية. أما في مفهومها الضيق فتعرف على أنها مقتصرة على الجهود المبذولة للتأثر على حجم وتركيب وتوزيع السكان أو الخصائص السكانية فحسب[1]، ويعرف (جوزيف ستاركوس j.staikus) السياسة السكانية (بأنها عملية رسم الأهداف مصحوبة بمجموعة معينة من وسائل بلوغها، وهي تتضمن نظرية تربط بعض الغايات ببعض الوسائل وتشكيل مجموعة متقنة من الوسائل، وقد تكون هناك سياسات بدون برامج ولكنها لم تعمر طويلا)[2]،ويعرف (بيرلسون B. Berelson) السياسات السكانية بأنها (تلك السياسات الواضحة التي تتبناها الحكومات من اجل افتراضاتها النتائج الأولية الديموغرافية)[3].

وينظر بعض الكتاب، من ناحية أخرى، إلى الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على مسارات السكان على أنها جزء من السياسة السكانية وبموجب هذا المنظور لا تقتصر السياسة السكانية على العوامل المؤثرة على العمليات السكانية بصورة مباشرة فحسب وانم تشمل كافة الإجراءات والتدابير

---

(1) يونس حمادي علي، مبادئ علم الديمغرافية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1985، ص387.

(2) جوزيف ستايكوس، السياسات السكانية والإنماء ، الإطار السكاني ، جمع البيانات ، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ، الأمم المتحدة ، بيروت ، 1978، ص324.

(3) BereLson .B, Population Policy in Developed Countries , MG. Grow –Hill, New York. 1974, p: 6

الاقتصادية والاجتماعية والصحية سيما العوامل التي تلعب دورا غير مباشرا في التأثير على الخصائص والعمليات السكانية ويشير البعض منهم بان أهداف السياسات السكانية تضم سياسات اقتصادية واجتماعية وصحية وثقافية [1].

يعني ذلك أن السياسة السكانية تعد مكوناً مهماً من مكونات السياسات الاجتماعية – والاقتصادية في أي بلد كان ومن ثم لا يمكن الحديث ورسم خطط تنموية ناجحة دون وجود لمثل هذه السياسات، والسياسات السكانية على المستوى الدولي يعود تاريخها إلى خطة العمل حول سكان العالم التي اقرعا مؤتمر السكان العالمي الأول الذي انعقد في (بوخارست – رومانيا) في عام 1974، واستمرت مؤتمرات السكان والتنمية العالمية التي عقدت تحت إشراف الأمم المتحدة في التأكيد عليها سيما في مؤتمر (مكسيكو) عام 1984 ومن ثم أخرها في القاهرة في عام 1994، وفي إطارها حددت السياسات السكانية التي تسنها الكثير من دول العالم على أنها تشمل كل السياسات والبرامج بما فيها (الاجتماعية والاقتصادية والصحية) المتعلقة بالمتغيرات السكانية الرئيسية وهي على النحو التالي: الخصوبة (الإنجاب)- والوفيات – والهجرة بأنواعها [2]. أدت العولمة وعدم الاستقرار الاقتصادي وسوء الحكم والحرب إلى تفاقم الاضطرابات الأمنية وحركة السكان، وأعاقت بلوغ حقوق أساسية للبقاء وحرية الفكر والرقي الفكري،وحاليا يعيش (22٪) من سكان العالم على اقل من دولار واحد في اليوم، و(25٪) على دولارين إلى (5) دولارات في اليوم، وإضافة إلى ذلك يرتبط الفقر ارتباطا وثيقا بمعايير السكان ونموه والصحة الإنجابية ومنها ارتفاع معدلات الخصوبة وارتفاع الاعتلال بالوفاة، وقلة استخدام وسائل منع الحمل، وارتفاع معدلات الإعالة،

---

(1) U.N , Word Population Trends and Policies ,19979, VOL II ,1980, P: 22.

(2) هاشم نعمة ، هل من سياسة سكانية في العراق، مجلة الطريق، 2007 ، ص1. org.www.Iraqcp.

وكبر حجم الأسرة وانخفاض معدلات التعليم، وكثرة الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة في المجتمعات [1].

من المشكلات الدقيقة التي تواجهها العلوم الاجتماعية اليوم مشكلة اتجاهات السكان مستقبلا وقدرة المجتمعات على تنظيمها، وبرغم إن مثل هذه المسالة من الموضوعات القديمة التي ما زالت موضع نقاش فإنها قد اكتسبت أهمية خاصة لأربعة أسباب على الأقل، السبب الأول هو نمو السكان المتزايد بحيث قد يصل حجم السكان (6) ملايين نسمة 1999، و(10) مليون نسمة بعد ألألفية الثانية بخمسين عاما، أما السبب الثاني فهو تشابك العلاقات بين المتغيرات السكانية والنمو الاقتصادي والاجتماعي، ويختص السبب الثالث ببعض الأسئلة الأساسية التي تثار حول كل ببعض الاهتمامات السياسات السكانية ومدى فاعليتها، ويتعلق السبب الرابع تلك المشكلة الهامة،التي، وان كانت مشكلة قومية تعتبر أيضا عالمية بالطبيعة ومن سوء الحظ إن المعومات والبيانات المتاحة عن كل العوامل المرتبطة بهذه المشكلة تعتبر محدودة مما يجعل الأساس العلمي لكل من المناقشة الفنية وصنع السياسة أساسا مهزوزا، ومع ذلك فان المشكلة من الأهمية والإلحاح بحيث تحتاج إلى تبصر وقرارات وسياسة قبل أن تتاح التحليلات التي تعد ضرورية في نظر أي متخصص مدقق، فنحن في موقف غريب حيث لا تستطيع علمية صنع السياسة إن ننتظر إلى حين توافر كافة الأدلة اللازمة ولهذا ينبغي إن نعتمد على أفضل المعارف المتاحة باستمرار مع تكميلها بالإيحاء والبصيرة ابتغاء بدء التغييرات التي يمكن أن تؤدي إلى تحسينات جذرية [2].

---

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا الاسكوا ، مؤتمر الاسكوا ، بيروت ، 2004،ص2. www.ESCWA.ORG

(2) اليونسكو، سلوك دولي لسياسة السكان ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مركز مطبوعات اليونسكو، العدد(20)، 1975، ص26.



كانت القضايا السكانية مثار اهتمام الكتاب ورجال السياسة منذ أقدم العصور فقد اظهر عدد كبير منهم اهتماما بدراسة الظواهر السكانية (قلة، ونمو) وأثرها في المؤسسات الاجتماعية ورفاهية الجنس البشري ورغم ذلك لم تكن معالجاتهم لها إلا معالجات ذات سمة سطحية تنقصها الدقة والتخطيط، إن بلوغ المجتمع معدلات خاصة من نمو السكان قد يكون سببا في تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، لذا تدخلت الحكومات في مراحل مختلفة من القرن العشرين في محاولة لتنظيم دينامية نمو السكان بشكل ذو خاصية تخطيطية [1].

إذ قامت العديد من الحكومات سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة بتشريع مجموعة من السياسات والإجراءات الرامية إلى الحد من (حرية) الأفراد والجماعات في مجال السلوك السكاني، إلا إن هذه الحرية هي ليست مطلقة بل مقيدة تقررها مجموعة من العوامل تحدد طبيعتها وتقرر أثارها وبذلك يصبح السلوك السكاني للأفراد والجماعات خاضعا في نهاية الأمر إلى مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بحيث يمكن القول بوجود علاقة عكسية ثابتة بين التطور النوعي والكمي وبما يشكل قانونا موضوعيا[2]، ولان السياسات التي تتصدى للقضايا السكانية تمس جانبا حساسا في حياة البشر كـ(الجنسية، والحمل، والعلاقات الأسرية) ولقد كان السعي للوصول إلى إجماع دولي حول السياسات السكانية عملية مثيرة للجدل واتصفت سنوات بداية عقد التسعينات بخروج عن المألوف حول كيفية قيام الحكومات بمحاولة التأثير في حجم ورفاه المجتمعات التي تحكمها والخروج بإجماع منقطع النظير من قبل الحكومات الوطنية حول السياسة السكانية، إن هذه النظرة الجديدة قد حولت تركز السياسات السكانية بعيدا عن أبطاء عملية النمو السكاني إلى تحسين حياة الأفراد وخاصة النساء ولا تزال تلك

---

(1) يونس حمادي الحديثي ، مبادئ علم الديموغرافيا، مصدر سابق، ص 385

(2) منصور الراوي ، دراسات في السكان والتنمية في العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد، 1985،ص 22.

السياسات التي تمخضت عن ذلك الإجماع في تطور مستمر[1]، رغم هذا التطور فلقد فشلت محاولات كثيرة سواء في لدول النامية أو في الدول المتقدمة على حد سواء في مجال التأثير في هذه العلاقة بجميع جوانبها لحساسية الموضوع وتشعب ارتباطاته في حياة السكان بكافة مجالاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافي.

هناك اختلاف مشهود وواضح المعالم والأهداف بين التشريعات السكانية وذلك نتيجة اختلاف ظروف المجتمعات من النواحي (الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية) وهنالك نموذجين من التشريعات والسياسات السكانية وهي على النحو التالي:

أولا: تشريعات مشجعة للإنجاب. وهي تشريعات تساعد على نمو السكان وبالتالي حدوث الانفجار السكاني.

ثانيا: تشريعات معارضة للإنجاب. وهي تشريعات تسعى للحد من النمو السكاني وتخفيف وطئتها على المجتمعات.وأدناه تفصيلا موجزا لهذه التشريعات

تشريعات معارضة للإنجاب.

يعد القانون الذي صدر في (ورتيمبرج Wurttemberg) في ألمانيا عام (1712) الذي حرم الزواج إلا في حالة القدرة على تكوين أسرة وإعالتها أول التشريعات السكانية التي تحد ولا تشجع على زيادة العملية الإنجابية في المجتمع وكانت اليابان هي أولى الدول التي أخذت بسياسة عدم تشجيع الانسال في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية لظروف ألمت بها [2]، ولقد تبنت الحكومة الهندية ع بداية عام (1852) سياسة قومية لتنظيم النسل، وتزايد الإنفاق عليها مع بداية

---

(1) لوري س. اشفورد، سياسات سكانية جديدة – دفع صحة المرأة وحقوقها قدما، النشرة السكانية، العدد(1) ، المجلد(56) الاردن ، 2001، ص 3.

(2) علي عبد الرزاق ألجلبي ، علم اجتماع السكان،ط1، مصدر سابق ، ص319.

الخطة الخمسية الثالثة في الهند والتي بدأت عام 1961 ومنذ حوالي خمسون عاما أصبحت الهند الدولة الأولى في عالم الدول النامية التي شرعت سياسات تنظيم الأسرة وضبط الانسال لإبطاء عملية النمو السكاني فيها، وخلال الفترة الستينات وحتى السبعينات كانت إدارة البرنامج الهندي تسير وفقا لأهداف تحددها الحكومة الهندية فالسياسة السكانية القومية للهند للعام (2000) تدعو إلى خفض متوسط حجم الأسرة إلى (2,1) طفل للزوجين بحلول عام (2010) من (3,2) طفل عام 1999 الأمر الذي يتطلب انخفاضا سريعا في معدل المواليد [1].

في حين تقدم السياسة القومية للسكان في الصين مثالا فريدا عن التضارب بين أهداف المجتمع والحقوق الفردية ويسجل لهذه السياسة القومية التي بدأت عام 1979، دورها في إبطاء النمو السكاني في أكثر بلدان العالم سكانا على المعمورة والتي تبلغ عدد سكانها حوالي (1,5) مليار نسمة، إلا إن للسياسة الصينية سمعة سيئة بالنسبة لتقييدها لحقوق الأفراد ووسائل تطبيقها المشددة ولقد أساءت التقارير عن الاجهاضات الإجبارية وغيرها من الممارسات السكانية الحالية في الصين الأزواج في المناطق الحضرية بطفل واحد وبطفلين إن كان الزوجان وحيدين، وتسمح للزوجان من سكان المناطق الريفية بطفلين إن كان طفلها الأول بنتا وتطبق هذه القيود بصورة غير متماثلة في إرجاء الصين ويتم التهرب منها مما يجعل تطبيقها موضوعا سياسيا رئيسيا[2].

قد نشك في أن التطور الاقتصادي والاجتماعي، يقترن بانخفاض معدل المواليد، وظهور العائلات صغيرة العدد كعرف شائع. هذا هو النمط الذي كان ملحوظا بوضوح، في أوروبا وأمريكا الشمالية عندما مروا بمرحلة التصنيع، ولكن

(1) India National Population Policy 2000 , New Delhi, minstary of health and Family Welfare,2000. P:3.

(2) لوري س ، اشفورد، سياسات سكانية جديدة دفع صحة المراة وحقوقها قدما ، مصدر سابق، ص36

هذه التجربة تكررت في أجزاء كثيرة من العالم. أكثر من ذلك، وتشير الدراسات الى أن "المناطق التي تتلكأ في التنمية الاجتماعية، والتعليم، وحقوق المرأة، وغيرها، لديها أعلى معدلات مواليد." حيث توجد زيادات في مستوى المعيشة، وفى حقوق المرأة، وفى التعليم والصحة، تنخفض معدلات المواليد بدورها.والناس أكثر إحساسا بالأمان ولا ينجبون كنوع من التأمين ضد الشيخوخة، وزيادة الأيدي العاملة المتاحة في الأسرة، وكاحتياطي يحمى ضد احتمال موت احد الأطفال، و في بلد تلو الأخر، هبطت معدلات المواليد عن طريق تعليم إناث أكثر، خفض معدل الوفيات، التوسع في الوسائل الاقتصادية والأمان، ومناقشة اكبر من الجمهور لطرق المعيشة. "لماذا لا يقود هذا الإدراك إلى خلاصة انه بينما تهذب التنمية الاجتماعية في النهاية من النمو السكاني، وبينما هي من ناحية أخرى أفضل من القسر حيث أن التنمية الاجتماعية في ذاتها صحيحة ايجابيا، وحيث القسر والإرغام سلبي، فإن اقتفاء اثر التنمية الاجتماعية هو الطريقة لتهذيب معدلات النمو السكاني!؟ المنطق هو، أن "تعمل التنمية بشكل يعتمد عليه على استقرار السكان لو أعطيت قدرا كافيا من الوقت، قد لا يتاح، هذا الوقت الكافي". بكلمات أخرى، هؤلاء المهتمون بالنمو السكاني يمكنهم وهذا ما يفعلونه التحجج بأنه بينما من الألطف الانتظار حتى تخفض التنمية من معدلات النمو السكاني، فإننا لا نملك رفاهية الانتظار. الاحتياج للخفض ملح جدا. "أيضا، معدل الوفيات يقل غالبا بسرعة مع انتشار الرعاية الصحية المتوافرة، والصرف الصحي الأفضل، وتحسن التغذية، بينما تقل معدلات النمو بشكل أكثر بطئا. زيادة اكبر في السكان قد تحدث في هذه الأثناء"، قبل أن يصبح هبوط المواليد هو السائد، وقبل أن تصبح كذلك معدلات النمو السكاني، كما تؤكد لنا كل الشواهد التاريخية.لقد قدمنا توا شهادة، وهناك المزيد مما هو متاح، على أن الحالة السكانية ليست بالمرة في الواقع هي الأزمة التي يدعيها البعض. ولكن، على الرغم من ذلك، دعنا نتدبر هل، حتى لو كانت الحالة هكذا، منطق الخفض التعسفي لمعدل النمو هو أمر

اضطراري. حجتهم في النقاش تشير بشكل ثابت إلى الصين كقصة نجاح للوسائل القسرية في خفض معدل النمو، مما يستدعي نقل تطبيقها إلى أماكن أخرى. وبما أن الصرخات التي تدعو لعمل أي شيء غير وضع وتنفيذ خطة تنموية لا تملك محتوى بدون أهداف برنامجية واقعية، وان النموذج الصيني لتنظيم حجم الأسرة بالقانون بالإضافة إلى منح حوافز اقتصادية لعدم الإنجاب وعقوبات على الإنجاب كل ذلك أمر يشير إلى الطريقة البرنامجية.

و يقف الآن المعدل العام للخصوبة في الصين (الذي يعكس عدد الأطفال المولودين لكل امرأة) عند "مستوى الإحلال" بالغا 2,0، مقارنة بالهند 3,6 والمتوسط شديد الوطأة للدول منخفضة الدخل 4.9 من غير الهند والصين." وهذا يعني انه بالرغم من أن الطريقة الصينية باستخدام القانون لقصر حجم الأسرة في طفل واحد فقط قد سببت خسارة كبيرة لحرية المرأة الإنجابية، فإنها حفزت سلطة الدولة على حساب حرية الفرد بشكل أكثر عمومية، وأدت إلى ارتفاع كبير في وفيات الأطفال الرضع حيث يقترف الآباء جريمة وأد الإناث لمحاولة إنجاب الولد في مرة أخرى، وبكل الآثار المصاحبة بدون شك لهذا النوع من السلوك، على الضحية والجناة، على الأقل قد انخفض معدل النمو السكاني، بفوائده الايجابية التي تفوق الخسائر التي تحدث من جراء هذه الأساليب الشرسة المختارة لتقليم الولادات. فالجانب الديموغرافي في المناظرة لا يظهر حتى متماسكا كما يبدو لأول وهلة، بغض النظر عما يشعره المرء إزاء تقديرها للتكاليف والمكاسب النسبية. مع الوضع في الاعتبار أن الصين لديها مستويات عالية من الرعاية الصحية الجيدة، والتعليم الأساسي، ومشاركة المرأة في العمل، الخ، قبل القفز على نتائج حول أسباب المعدلات المتناقصة للنمو السكاني فيها، نحتاج أن نسأل عن بالضبط مقدار الانخفاض في هذه المعدلات بسبب الإجبار، في مواجهة ما حدث بشكل ما، بسبب هذه المكاسب الاجتماعية الأخرى. لا نستطيع معرفة إجابة هذا السؤال على نحو أكيد، ولكننا نستطيع النظر في بعض البيانات ذات الصلة. على سبيل المثال، هل



الدول التي تقترب كثيرا من معدلات الصين في توقع الحياة بعد الميلاد، ومحو أمية المرأة، ونسبة المرأة في قوة العمل، ليها معدل خصوبة أعلى من الصين؟ يتضح أن الثلاث بلاد التي تتخذ هذه الصورة قريبة جدا من المعدل الصيني [للخصوبة]: جامايكا (2,7)، وتايلاند (2,2)، والسويد (2,1).ولكنه يتضح أن هناك مقارنة يمكن إجراؤها لتوضيح الأمور أكثر من ذلك. تعداد السكان في ولاية كيرالا في الهند يبلغ 29 مليون نسمة، أكثر من تعدادهم في بلاد كثيرة جدا، بما فيها كندا. في هذه الولاية، مثل الصين وعلى العكس من باقي الهند، مستويات عالية من التعليم الأساسي، والرعاية الصحية، ونسبة الإناث في قوة العمل، وغيره. معدل الخصوبة في كيرالا هو 1.8 (دون أي سياسات تعسفية) مقارنة بالمعدل الصيني 2,0 (بأعنف سياسات قسرية اتخذت حتى الآن في أي مكان في العالم). تعليم الإناث في كيرالا باغ معدلا قدره 86٪، حيث بلغ نفس المعدل في الصين 68٪. وعلى نفس المنوال معدل توقع البقاء على قيد الحياة عند الميلاد أطول في كيرالا منه في الصين 71 عاما للرجال وفي الصين 67 عام، وللنساء 74 عاما وفي الصين 1971يبدو أن كيرالا بالنسبة للصين بتنظيم الأسرة الإجباري فيها هي الصين الافتراضية بدون ممارسات تعسفية ولكن يبقى مع تقدم اجتماعي اكبر للصين الحالية بسياساتها التعسفية. بغض النظر عن النسبة التي ساهمت بها القوانين ضد الإنجاب في الصين لخفض معدل النمو السكاني، فضلا عن المكاسب الاجتماعية الحقيقية في الصين، كانت المكاسب الاجتماعية الأكبر لحد ما في كيرالا ذات فعالية مساوية، وواقعيا، أكثر فعالية في خفض معدلات النمو السكاني.

ولكن هل الوقت المطلوب لخفض معدلات المواليد اقصر في النموذج الصيني منه في ظروف ما قد نسميه نموذج كيرالا؟ فمعدل الخصوبة في كيرالا هبط من 3,5 عام 1979 إلى 1,8 في عام 1991، بينما انخفض في الصين من 2.8 إلى 2 خلال نفس الفترة. الأرقام، للمرة الثانية، تشير بعيدا عن أي مسوغ مهما كان



لصالح السيطرة الإجبارية على النمو السكاني بدلا من، أو لإلحاق الضرر، بالبرامج التي تستهدف التنمية الاجتماعية.

أبعاد فاعلية التشريعات السكانية والتحديات التي تواجهها.

أولا: أبعاد فاعلية التشريعات السكانية.

ثمة سياسة سكانية متبعة في معظم دول العالم،منها ما هو معلن ومحدد زمنها ما هو غير محدد أو معلن أو رسمي وتختلف أهداف السياسة السكانية من دولة إلى أخرى، كما إن هناك فروق في مستوى ووضع وتنفيذ السياسة السكانية والنشاطات المرتبطة بها، والسؤال هنا ما مدى فاعلية وإبعاد السياسات السكانية على سلوك السكان في المجتمعات ؟هناك عدد من المؤشرات تدلنا على فاعلية السياسات السكانية ومستوى تأثيرها من خلال فترة زمنية محددة (فترة تطبيق السياسة السكانية) ومن هذه المؤشرات:

1. أبعاد السياسات السكانية في معدلات الوفيات.

يقاس معدل الوفيات بنسبة عدد الوفيات خلال سنة كاملة إلى عدد السكان في منتصف هذه السنة، ويرتبط هذا المؤشر بعدد من العوامل التي لها دورها الفعال كـ (العناية الصحية، وكمية ونوعية الغذاء، ومستويات التعليم لدى السكان) وتؤدي هذه العوامل إلى خفض معدل وفيات الأطفال وتباينه من مجتمع إلى آخر، ويمكن اعتبار هذا المعدل كمؤشر لفعالية السياسة السكانية [1].

وخلال العقود الثلاثة الأخيرة لوحظ تراجع مؤشر ومعدلات الوفيات الأمر الذي يعكس تأثير وأبعاد السياسات السكانية التي تسعى إلى تحسين الأحوال الصحية سيما العناية بصحة الأم والطفل، الذي يعكس جودة وفاعلية السياسات السكانية، وبالرغم من تراجع معدلات الوفيات في الكثير من الدول العربية، إلا

(1) فراس عباس فاضل البياتي، وفيات الأطفال – دراسة اجتماعية –، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ، جامعة الموصل، العراق، الموصل ، 2003، ص 58.

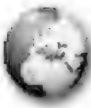
إن هذه المعدلات تعد مرتفعة مقارنة بمثيلاتها في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية الأمر الذي يدل على زيادة مستوى فاعلية وأبعاد السياسات السكانية لا سيما ما يتعلق منها بالجوانب الصحية والغذائية بصورة عامة.

2. أبعاد السياسات السكانية في معدلات المواليد.

من الملاحظ في مختلف الدول المتشابه والمختلفة في سياساتها السكانية تراجعا ملحوظا في معدلات المواليد، الأمر الذي يدل إن هناك عوامل أخرى غير السياسة السكانية تؤثر على معدلات المواليد إلى جانب هذه السياسات وفي أحيانا كثيرة ورغم توجهات السياسة السكانية نلاحظ تباين النتائج في رفع أو خفض معدلات المواليد وهذا يدل على تأثير السياسات السكانية إلى جانب عوامل أخرى تتمثل بـ (عوامل اجتماعية، وعوامل ثقافية، وأخيرا عوامل اقتصادية).

3. أبعاد السياسات السكانية في معدلات النمو السكاني.

إن الهدف الرئيسي للسياسة السكانية هو خفض أو زيادة أوثبات معدل النمو السكاني، وهكذا نجد إن معدلات النمو السكاني واتجاهات التغير فيها تعد من المؤشرات الرئيسية التي توضح لنا كفاية السياسات السكانية وفاعليتها، ولو توافقت اتجاهات تغير معدل النمو السكاني في كل دولة مع اتجاهات سياساتها السكانية فان هذا التوافق يؤكد لنا التأثير الكبير للسياسات السكانية على هذا المؤشر وكفايته والعكس صحيح إذا اختلفت اتجاهات تغير معدلات النمو السكاني مع اتجاهات السياسة السكانية فذلك يوضح لنا عدم كفاية السياسة السكاني.



المبحث الثاني
الوسائل المحددة للنسل

التنامي السريع للدول و ازدياد الوعي و الثقافة العامة للعوائل و الرغبة في تنظيم الأسر بطريقة تتناسب مع دخل الفرد و توفير تعليم و خدمات متقدمة لأفراد الأسرة جعل الحاجة إلى اللجوء لتنظيم الأسرة و تحديد النسل حاجة ملحة و ضرورية و هذا التنظيم يحتاج إلى وعي كامل بكل الطرق الحديثة المتوفرة لتحديد الحمل و الإنجاب و هنا سنحاول التطرق إلى هذه الطرق بصورة مختصرة و بما لا يعرض السيدة للوقوع في أي خطا من شانه أن يعيق التباعد بين فترات الحمل لو رغبت هي و زوجها بذلك.

تنوعت الوسائل المستخدمة في تحديد النسل بتقدم العلم، وسنقسمها إلى ثلاثة أنواع وهي على النحو التالي :

1. الطرق الميكانيكية.
2. العلاج الهرموني.
3. الطرق الجراحية.

نتكلم بالتفصيل عن كل واحدة منها.

أولا: الطرق الميكانيكية.

وهي على أنواع متعددة أهمها:

1. اللولب الرحمي.

طريقة شائعة جدا وفعالة و يتم خلالها زرع اللولب و هو عبارة عن اله بسيطة مصنوعة من البلاستيك و قطع نحاسية صغيرة داخل الرحم لمنع انغراز الأجنة و كذلك يقوم بتفاعلات داخل الرحم تقلل من نشاط الحيوان المنوي و وصوله إلى قناة فالوب و هناك أيضا اللولب الهرموني الذي يحتوي على هرمون

البروجيسترون الذي يساعد في علاج الدورة المصحوبة بآلام شديدة ويقلل كمية الدم النازف أثناء الدورة الشهرية(1).

2. طريقة العد أو الحساب

عملية حسابية دقيقة تهدف إلى تحديد موعد الإباضة، وان عملية منع الجماع خلال هذه الأيام يمكن منع الحمل و يمكن تطبيق هذه الطريقة مع النساء اللواتي تكون الدورة لديهن منتظمة كل 28-30 يوم و يتم تحديد موعد الإباضة بعدة طرق:-

- ارتفاع درجة حرارة الجسم بيوم الإباضة نصف درجة عن درجة الحرارة المعتادة.
- تغيرات في لون و سماكة إفرازات عنق الرحم.
- استخدام بعض طرق الفحص (Kits) بأخذ عينة من البول و فحص نسبة هرمون (LH) الذي يكون مرتفعا في يوم الإباضة.

و يتم الامتناع عن الجماع ثلاثة أيام قبل و ثلاثة أيام بعد الإباضة و هذه الطريقة لا تنطبق على السيدات المرضعات أو اللواتي دورتهن غير منتظمة.

3. الواقي الذكري و الأنثوي

أكثر الطرق المتوفرة والرخيصة نسبيا لمنع الحمل، و هو عامل مهم في عملية تقليل من انتقال بعض الأمراض الجنسية و كذلك يتوفر الواقي الأنثوي الذي يكون محتوياً على حلقة مطاطية من إحدى جهاته توضع داخل المهبل قبل الجماع.

4. الحلقة البلاستيكية

عبارة عن حلقة بلاستيكية تربط في رحم المرأة، تقوم بمنع وصول الحيوانات المنوية خلال عنق الرحم و يتم تركيبها و تحديد قياسها من قبل الطبيب المختص،

---

(1) سبير فاخوري، وسائل منع الحمل الحديثة، بدون عنوان مطبعة، بيروت، 1973، ص159.



ويفضل استخدام بعض المستحضرات التي تقتل الحيوانات المنوية معها لزيادة فعاليتها.

5. مستحضرات قتل الحيوانات المنوية

وهي مستحضرات تكون بعدة أشكال منها (الكريمات، والجل، والبخاخ، وكذلك التحاميل المهبلية) تستعملها المرأة قبل الجماع لمنع حدوث الحمل، إلا أنها ليست فعالة كباقي الموانع السابقة الذكر، وينصح بعدم استخدامها بمفردها ويفضل استخدامها مع الطرق الأخرى لمنع الحمل لزيادة الفعالية [1].

ثانيا: العلاج الهرموني.

1. حبوب منع الحمل

عبارة عن مركبات هرمونية تأخذها المرأة عن طريق الفم، تعمل هذه الحبوب على إيقاف عملية الإباضة عن طريق إعطاء هرمونات الاستروجين والبروجيسترون بكميات وجرع بسيطة تساعد على تثبيط هرمونات الغدة النخامية وبذلك يتم إيقاف عملية نمو البويضات ويتوفر العديد من أنواع حبوب منع الحمل يختلف فيها تركيز هرموني الاستروجين والبروجيسترون وتقسم إلى نوعين:-

- **الحبوب المختلطة:** و تحتوي على الاستروجين (اثينيل استرايدول) و هرمون البروجيسترون بتفاوت جرعة الاستروجين بين 20-50 مايكرو غرام حيث تعتبر الحبوب التي تحتوي على تراكيز قليلة من هذا الهرمون أكثر أمانا حيث أن أكثر الأعراض الجانبية التي تؤثر على الشرايين و القلب تكون مرتبطة بهذا الهرمون و هناك تحضيرات مختلفة لهذه الأنواع منها اللونين و الثلاثة ألوان و منها ذا ت اللون الواحد و هذا يعني أن جرعة هذه الهرمونات تتغير خلال الشهر الواحد لتكون مشابهة إلى حد

(1) انظر: يونس علي حمادي، مبادي علم الديموغرافيا، مصدر سابق، ص136، وسبير فاخوري، وسائل منع الحمل الحديثة، مصدر سابق، ص159.

كبير لتراكيز الجسم بالصورة الطبيعية و بهذا ينظم الدورة الشهرية بصورة أفضل.

فوائد حبوب منع الحمل المختلطة:

1. تنظيم الدورة الشهرية.
2. تقليل الآلام المصاحبة للدورة
3. تقليل كمية الدم و فترة الدورة
4. التقليل من احتمالات الإصابة ببعض أورام الثدي الحميدة و كذلك أكياس المبايض و ظهور مرض البطانة الرحمية الهاجرة و حب الشباب و أحيانا بعض التهابات الحوض.

و هناك بعض الدراسات التي تشير إلى أن هذه الحبوب تقلل نسبة الإصابة بالأورام السرطانية لعنق الرحم و الرحم.

المضار الجانبية:

1. زيادة الوزن.
2. اضطراب الجهاز الهضمي مثل التقيؤ.
3. تغييرات في الحالة النفسية.
4. ازدياد حجم الثدي و احتقانه و كذلك الآلام الثدي.
5. ازدياد قابلية الدم للتخثر مثل تخثر الأوردة العميقة DVT.
6. الجلطة القلبية خاصة إذا تصاحب استخدام حبوب منع الحمل مع التدخين.

- **الحبوب المفردة:** و هذه الحبوب تحتوي على هرمون البروجيسترون فقط و لذلك تستعمل لتجنب الأضرار الجانبية للحبوب المختلطة، و تعمل هذه الحبوب على منع الحمل و ذلك بمنع عملية التبويض و كذلك تغيير إفرازات عنق الرحم و كذلك تؤثر على بطانة الرحم و بالتالي تؤثر على دخول الحيوانات المنوية إلى رحم المرأة و على انغراز الأجنة.

2. حقن البروجسترون:

تحتوي هذه الحقن على هرمون (البروجيسترون) طويل المفعول وهو مدروكسي بروجيستون استيت ومادة نوراثيستيرون انانثيت وتعطى هذه الحقن بالعضل بجرعة(150) ملغم كل 12 أسبوع و تقوم بمنع عملية الاباضة.

الأعراض الجانبية:

1- قد تعمل هذه الإبر على تثبيط عملية الاباضة لمدة سنة واحدة بعد استخدامها و لهذا لا ينصح باستخدامها لمنع الحمل لفترات قصيرة ا ذا كانت السيدة ترغب بالحمل بعد مدة ليست بطويلة.

2- ازدياد الوزن و كذلك ازدياد نسبة هشاشة العظام.

3- انقطاع الدورة لفترات طويلة و أحيانا ضعف الدورة الشهرية و عدم انتظامها.

3. مستحضرات البروجيسترون تحت الجلد

كبسولات خاصة تحتوي على عبوات خاصة تفرز هرمون البروجيسترون بصورة بطيئة و لفترة محدودة تتكون من 6 كبسولات تحتوي على هرمون Levenorgestril يفرز بجرعة 30-35 مايكرو غرام خلال 24 ساعة و لمدة 18 شهر أي سنة و نصف.

يتم زرع هذه الكبسولات تحت التخدير الموضعي في منطقة الساعد و يتم إزالتها أيضا تحت التخدير الموضعي و لا تتطلب تداخل جراحي كبير. تظل هذه الكبسولات تعمل لمدة 5 سنوات و تعود الخصوبة الطبيعية كسابق وضعها بإزالتها مباشرة و هي طريقة أمنة و بنسب فشل ضعيفة جدا.

و من الطرق الحديثة لمنع الحمل هي استخدام كبسولات أو أشرطة خاصة تزرع تحت الجلد عند الرجل تحت التخدير الموضعي في أعلى اليد تقوم بإفراز نوعين من الهرمونات هما هرمون التيستوستيرون و البروجيستين أي هرمون ذكري و أنثوي يعمل الهرمون الأول على تثبيط أنتاج الحيوانات المنوية وذلك بتأثيره على

الغدة النخامية أما الهرمون الثاني فهو يعمل على الخصية مباشرة لتقليل الإنتاج و يستعيد الجسم قابليته على الإنتاج بعد إزالتها بحوالي 12 أسبوع [1].

ثالثا : الطرق الجراحية:

أولا: تعقيم المرأة

تعتمد هذه العملية على قطع الطريق الموصل بين الحيوان المنوي والبويضة مع الاحتفاظ بالدورة الشهرية و انتظامها إذ أن البويضة التي يكون حجمها بحجم نقطة القلم لا زالت تنزل من المبايض في موعدها المحدد كل شهر لذلك لن تحس المرأة أي تغيير.

تتم هذه العملية بثلاث طرق:-

1. عملية فتح بطن مصغرة عن طريق فتحة صغيرة في البطن تحت التخدير العام و يتم إغلاق قناتي فالوب بعدة وسائل منها:(الخياطة،القطع باستئصال قطعة صغيرة من الأنبوب و ربط الطرفين.، والكي و إغلاق الأنبوب، واستعمال الحلقات البلاستيكية أو الكلابسات).
2. التنظير البطني و هذه الطريقة اقل ايذاءا للمريضة و تغلق الأنابيب بنفس الطريقة السابقة.
3. في حالات قليلة تعمل هذه العمليات عن طريق المهبل إما بالمستشفى أو بعض العيادات المختصة.

ثانيا: تعقيم الرجل

تتم هذه العملية بقطع القناة الناقلة و بذلك يقطع الطريق الذي يؤدي إلى خروج الحيوانات المنوية من الخصيتين إلى السائل المنوي و يمكن إجراء ذلك تحت التخدير الموضعي أو العام و من الممكن الوصول إلى القناة الناقلة بسهولة حيث

---

(1) وسائل منع الحمل.. من القديم إلى الحديث ، جريدة الشرق الأوسط، الخميس 25 ذو الحجة 1428 هـ 3 يناير 2008 العدد 10628

تقع تحت الجلد مباشرة و يتم استئصال قطعة من الأنبوب و لا تستغرق هذه العملية سوى 15 دقيقة. و يمكن التأكد من نتائج العملية بأجراء فحصين للسائل المنوي بينهما 4 أسابيع و نتيجة الفحصين خلوهما من الحيوانات المنوية و هذا عادة يستغرق حوالي 16-18 أسبوع [1].

(1) سبير فاخوري ، وسائل منع الحمل الحديثة، مصدر سابق، ص159.

المبحث الثالث
الحروب والمجاعات والكوارث الطبيعية

الحروب والمجاعات

رغم إن الحروب تعد من الظواهر غير المرغوبة إلا أنها لازمت التاريخ البشري وبالطبع إن يكون لها تأثيرها في الحد من النمو السكاني سواء بصورة مباشرة حيث تؤدي بحياة أعداد كبيرة من السكان، أو بصورة غير مباشرة وذلك بموت أعداد كبيرة من لشباب القادرين على التناسل أو عزلهم لعدة سنوات في ساحات القتال، مما يتسبب عنه قلة التناسل والإنجاب.

وتشير الشواهد التاريخية إلى جملة من الحروب كان البعض منها يستمر لفترات طويلة وعلى امتداد عدة أجيال وكانت الحروب ذات طبيعة تمثل التنافس القبلي في المجتمعات الرعوية والبدائية، وفي التاريخ الحديث وقعت عدة حروب ومعارك واسعة لاسيما تلك التي حصلت في القرنين الأخيرين، وفي القرن الحالي حصلت أوسع حربين أطلقت عليها الصفة العالمي نتيجة لاشتراك عدد كبير ومهم من دول العالم فيها، وهما الحربان العالميتان الأولى والثانية.

الحرب العالمية الأولى

قدرت الخسائر البشرية من الحرب العالمية الأولى بحوالي (22) مليون نسمة، منها (6,6) مليون من العسكريين، و(5) مليون من المدنيين، كما بلغ النقص في عدد الولادات بحوالي (5،10) مليون مولود، وتقدر اكبر الخسائر في دولة (روسيا) حيث فقدت حوالي (مليوني) نسمة كخسائر عسكرية، باستثناء الخسارة من المدنيين والنقص في الولادات، وربما كانت هذه الخسائر وراء هبوط معدل النمو السكاني في روسيا خلال الفترة بين عامي (1914_1926)، إن الإحصاءات الديموغرافية تشير إلى إن النمو السكاني في روسيا تزايد بالشكل التالي كان عدد سكان روسيا (140) مليون نسمة عام 1914، تزايد إلى (147) مليون فقط عام



1926 .بينما كان من المفروض أن يصل إلى (175) مليون نسمة، وبصورة عامة يرى البعض من المهتمين في الدراسات السكانية إن قارة أوربا فقدت بسبب هبوط معدلات النمو السكاني،وبسبب الحرب والفترة الزمنية التي سبقتها وأعقبتها حوالي (50) مليون نسمة.

الحرب العالمية الثانية.

أما في الحرب العالمية الثانية فقد كانت الخسارة أعظم واشد تأثيرا في النقص السكاني لقارة أوربا بوجه خاص، وإذا كانت خسائر الحرب الأولى قد تركزت بدول غرب القارة فيبدو إن خسائر الحرب الثانية قد اشتدت في شرقها وجنوبها، لقد خسرت بولندا ما يقارب (20٪) من سكانها حيث فقدت ما يقارب (5_6) مليون نسمة، وخسرت يوغسلافيا حوالي (10٪) من سكانها إذ بلغت عدد من أودت بحياتهم الحرب حوالي (6،1) مليون نسمة.أما اليونان فقد خسرت حوالي (7٪) من سكانها.وكما هو معروف فان الاتحاد السوفيتي (السابق) قدم اكبر الخسائر إنها قدرت بحوالي (5،37)مليون نسمة بينهم، (7) مليون من العسكريين، و(5،18) مليون نسمة من المدنيين، وحوالي (9،10) مليون نسمة من نقص الولادات وحوالي (3،1) مليون نسمة من الهجرة المغادرة، ولا شك إن تنعكس أثار ذلك على أوربا والاتحاد السوفيتي، ففي تعداد عام 1959 الذي نفذ في الاتحاد السوفيتي ظهر العجز في عدد الذكور عن عدد الإناث بحوالي (8،20) مليون نسمة، بينما كان هذا العجز في التعدادين (1939و1926) هو (8،7) مليون نسمة، و(1،5) مليون نسمة على التوالي.والنقص في عدد الذكور لم يقتصر على الاتحاد السوفيتي (السابق) بل ظهر في كل من الدول التالية (ألمانيا، وبولندا، ويوغسلافيا) مما اثر في

تركيب الهرم السكاني، وهبوط معدل الولادات حتى مطلع العقد السادس في هذه الدول[1].

اثبت الإحصائيات إن الحروب كانت عاملا مؤثرا على النمو السكاني، وليس ذلك مقتصر على الحروب العالمية فحسب وإنما على الحروب الإقليمية، والحروب الأهلية فالكثير من الحروب الإقليمية كانت أثرها واضحا على سكان الدول المتقاتلة، وتشير الإحصائيات إلى إن العراق خسر في المدة الزمنية بين عام 1980_1988 حوالي(1) مليون نسمة نتيجة الحرب العراقية الإيرانية وفقدت حوالي(7،3) مليون نسمة من نقص الولادات، وفي عام 1991_1999 فقد العراق ما يقارب(1) مليون من جراء حرب الخليج الأولى والحصار الاقتصادي المفروض عليه وكان اغلبهم من الأطفال والشباب. واستمر معاناة سكان العراق من جراء ويلات الحروب ففي عام 2003 ونتيجة احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق خسر العراق من سكانه الكثير إذ اختلفت الإحصائيات حول عدد الوفيات في المدة 2003_2010 بسبب تدهور الوضع الإحصائي، وكثرة حوادث القتل المتنوعة في المجتمع العراقي. فبعد عام 2003 اخذ العنف الاجتماعي والاقتصادي يفتك بسكان العراق وما نتج عن العنف السائد في العراق نتيجة لغياب الأمن إلى جانب التدهور في الخدمات المقدمة إلى السكان في سد حاجاتهم اليومية أخذت الأوضاع السائدة تحصد أرواح السكان سواء بشكل جماعي نتيجة لقصف عسكري أو انفجار سيارات مفخخة أو القتل العمدي وتشير الإحصائيات إلى ارتفاع معدلات الوفيات في العراق بعد عام 2004الى 2,4٪ عن عام 2000، أعربت بعثة منظمة الأمم

(1) عبد علي حسن الخفاف، وعبد مخور الريحاني، جغرافية السكان، وزارة التعليم عالي والبحث العلمي، جامعة البصرة، 1986، ص169_170.

المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) عن قلقها إزاء التصعيد الأخير لأعمال العنف والتي أدت إلى تشريد أعداد كبيرة من السكان في مناطق مختلفة من البلاد[1].

هذا من جانب من جانب أخر أكدت المصادر التاريخية القديمة انتشار المجاعات في العالم وقد حدثت بسبب أما الحروب أو أسباب أخرى كالكوارث والفيضانات وغيرها وكانت السبب في موت أعداد كبيرة من سكان العالم، ولقد وضع (ولفورد Walford) قائمة بالمجاعات الشهيرة التي عرفها العالم منذ سنوات الميلاد الأولى وحتى القرن العشرين، فكان عددها (350) مجاعة حصلت منها (210) في بريطانيا، وحصلت (70) مجاعة في دول أوربية مختلفة، وحصلت (31) مجاعة في الهند، وحصلت (17) مجاعة أخرى في البحر المتوسط.

وان المجاعات التي تحدث بسبب نقص الغذاء تؤد بحياة عداد كبيرة من السكان كما إن الأوبئة التي تعقبها عادة هي الأخرى تسهم في ارتفاع معدلات الوفيات.ففي عام (1776_1789) أصاب القحط القسم الشمالي الغربي من الصين بأشهر مجاعة في التاريخ إذ قدرت ضحاياه بين (9_13) مليون نسمة كذلك المجاعات التي أصابت الهند في المدة (1803_1804) و(1837_1838) أدت بحياة الملايين من سكانها[2].

الكوارث الطبيعية

لا تقل الكوارث الطبيعة أهمية في تأثيرها على النمو السكاني في العالم، لأنها تعد إحدى المؤشرات الهامة في تهديد حياة السكان، وتتمثل الكوارث الطبيعية بـ(الزلازل، والبراكين، والفيضانات)، وان ما يميزها عن الحروب، هي أن الحروب من صنع الإنسان، والكوارث هي بعيدة عن صنع الإنسان ولا دخل له.

---

(1) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مسح الأحوال المعيشية في العراق،الجزء الثاني، 2004، ،ص51.

(2) عبد علي حسن الخفاف، وعبد مخور الريحاني، جغرافية السكان، مصدر سابق ، ص171.

أن عدد الكوارث في العالم تضاعف عشرين مرة خلال القرن الأخير وذلك بسبب الطفرة السكانية الكبيرة . وكشفت الدراسة التي قدمها (فيكتور اوسيياف) الأكاديمي الروسي أن أسباب تزايد الكوارث الطبيعية التي تهز العالم بين الحين والآخر تعود في اغلبها إلى الزيادة في عدد سكان الأرض والتي تبلغ سنويا (86) مليون نسمة ما أوصل الزحف السكاني إلى مناطق تشكل خطرا على قاطنيها وخاصة سفوح الجبال والسهول المهددة بالفيضان والغرق .وأضاف أنه من المسببات الأخرى للكوارث الطبيعية تأثير النشاط البشري على البيئة فأعمال البناء واستخراج الموارد الطبيعية تتسبب بإزاحة ما يزيد عن 100 مليار طن من الصخور سنوياً ما يؤدي إلى انزلاق التربة وزيادة المساحات المعرضة للفيضانات .وبين أن السلطات وفي جميع أنحاء العالم كانت تركز في السابق اهتمامها على إزالة آثار الكوارث الطبيعية بينما أصبحت اليوم تعتمد على إنذار السكان بقرب وقوعها ما يؤدي إلى تراكم الآثار الناجمة عنها وفيما لا تزال بعض الكوارث عصية على التوقعات بات الأمر أكثر خطورة على القاطنين.

وأشارت إحدى الدراسات إن تغير المناخ يودي بحياة نحو (315) ألف شخص سنوياً من خلال المجاعات والأمراض والكوارث المتعلقة بالطقس، وإن من المتوقع أن ترتفع محصلة الوفيات السنوية إلى نصف مليون بحلول عام 2030. وتقدر هذه الدراسة التي أجريت بتفويض من المنتدى الإنساني العالمي، ومقره جنيف، أن تغير المناخ يؤثر بشكل خطير في 325 مليون شخص سنوياً، وهو رقم سيزيد إلى أكثر من الضعف خلال 20 عاماً ليصل إلى 10 بالمائة من سكان العالم، وعددهم الآن نحو 6.7 مليار نسمة. وقال التقرير، إن الخسائر الاقتصادية بسبب ارتفاع حرارة الأرض تصل إلى أكثر من 125 مليار دولار سنوياً، وذلك يزيد على المساعدات المقدمة من الدول الغنية إلى الفقيرة، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 340 مليار دولار سنوياً بحلول 2030. وتشير أدلة علمية جديدة إلى تغير أكبر وأكثر سرعة في المناخ. ويدعو التقرير إلى تركيز خاص على 500 مليون من السكان الذين

يعرفهم أنهم عرضة للتأثر بشكل بالغ، لأنهم يعيشون في دول فقيرة أكثر عرضة للجفاف والفيضانات والعواصف وارتفاع مستويات البحار والتصحر الزاحف. ويقول التقرير إن إفريقيا هي أكثر المناطق عرضة لمخاطر تغير المناخ، وبها من 15 إلى 20 دولة أكثر عرضة للتأثر. وهناك مناطق أخرى تواجه أيضاً مستويات تهديد عالية تضم دولاً نامية في جنوب آسيا وفي جزر صغيرة[1].

ومما لاشك فيه إن قوى الطبيعة يمكن أن تكون أكثر دماراً، وقد سجلت أكثر من (7000) كارثة كبرى منذ عام 1970 إلى وقتنا الحاضر، أدت إلى مقتل (5،2) مليون شخص على الأقل، وأثرت سلبا في حياة أناس آخرين لا حصر لهم، وسببت أضراراً لا تقل قيمتها عن(2) تريليون دولار، ولا ننسى أحداث مثل كارثة التسونامي التي ضربت منطقة المحيط الهندي في 2004، بالتهديدات القاتلة التي تشكلها قوى الطبيعة، وأدت بأرواح مئات الآلاف من البشر وهددت بالأمراض والأوبئة كثيرين آخرين غيرهم.

الكوارث الطبيعية في العالم العربي

إن الموقع الطبيعي و الجيوفيزيائي للعالم العربي بامتداده بين قارتي آسيا و إفريقيا و بربطه بين محيطين(الهادي و الأطلسي) يكاد يشكل وحدة جغرافية متكاملة و متجانسة، تميزها خصائص طبيعية متشابهة، بل و متطابقة أحيانا سواء في جزئها المطل على البحار من سواحل و تضاريس مرتفعة و سهول، يغلب عليه المناخ المعتدل في معظم فصول السنة أو في جزئها القاري المكون من السهول المنبسطة أو الصحاري المعروفة بطقسها الحار و الجاف، أو شبه الجاف و تغطي الجزء الأكبر من العالم العربي.و بحكم موقعه الجغرافي و الجيو- استراتيجي هذا فإن العالم العربي معرض للكوارث الطبيعية كالزلازل و الفيضانات و الأعاصير و

(1) الأمم المتحدة ، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التغلب على انعدام الأمن الاقتصادي في العالم 2008،مصدر سابق، ص 8.

الحرائق و كذا المد البحري (Tsunami) و إنه بعد المد البحري الذي ضرب جنوب شرق آسيا و وصلت أضراره إلى الصومال في القارة الأفريقية، لم يعد أي بلد عربي في مأمن من أثار الكوارث الطبيعية حتى إذا لم يكن موقعه الجغرافي مهددا مباشرة.و لهذه التركيبة الجيولوجية و المناخية الأثر البالغ في توزيع السكان و كثافتهم في معظم دول العالم العربي حيث ترتكز في المعدل نسبة 80 إلى 85 % من عدد السكان على الشريط الساحلي أو بضفاف الأنهار و السهول الخصبة، و هي مساحات تقدر عادة بما يقارب 15 % من المساحة الإجمالية لكل قطر، و يتبعثر الباقي (15 إلى 20 %) من عدد السكان على باقي المساحة و هو ما يتراوح ما بين 80 إلى 85 % من المساحة الإجمالية لكل قطر[1].

أهم الكوارث الطبيعية في العالم العربي

1. الزلازل

فهذه الوضعية الطبيعية للعالم العربي التي أثرت إلى حد بعيد في توزيع السكان في هذه المنطقة و في نمو مدنها و مناطقها الحضرية و توسعها العمراني في شريط محدود يكاد يوازي أو يتطابق مع خط الزلازل المعروف بهذا الجزء من المعمورة و المتجه من أغادير(المغرب) غربا إلى خليج العقبة شرقا، و الأقطار العربية الأخرى الخارجة عن تأثير هذا الخط، فهي تقع في محيط تأثيرات خطوط زلازل أخرى كما هو الحال بالنسبة لبعض دول الخليج التي تتأثر بالهزات التي تقع بشرق القارة الأسيوية أو بجنوبها. فقد تم في القرن الماضي أي ما بين سنوات 1900 و 2000 تسجيل حوالي 400 هزة أرضية باطنية عنيفة (زلازل) من أخطرها و أكثرها دمارا و ضحايا من الأرواح زلزال الأصنام (الشلف) الجزائر في 1954 و 1980،

(1) حميد عفرة، الزلازل والكوارث الطبيعية في العالم العربي ومشروع المركز العربي للوقاية منها، المركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة في البناء، وزارة السكن و العمران، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 2008، ص17.

زلزال بومرداس (الجزائر) في 2003 ، زلزال أغادير بالمغرب 1960، زلزال اليمن 1981، زلزال خليج قابس بتونس، زلزال ليبيا 1990، زلزال القاهرة 1992، زلزال الكويت 1993، زلزال خليج العقبة 1995، زلزال عين تموشنت بالجزائر 1999 و زلزال الحسايمة (المغرب) في.2003 كما تم تسجيل المئات من الهزات التكتونية الباطنة في منطقة شبه الجزيرة العربية في المناطق الزلزالية المعروفة من البحر الأحمر و خليج العقبة.

إن بعض الزلازل التي حدثت في عرض البحار و المحيطات قد أنتجت مدا ألحق المناطق البعيدة بمئات الكيلومترات بأضرار كبيرة ففي حوض البحر الأبيض المتوسط سجل 10 % من هذا الخطر الذي يمس العالم (مصر 1350، لبنان و سوريا 551، الجزائر 2003 حيث و صلت أضرار الزلازل إلى إسبانيا و المغرب 2007).

2. الكوارث الطبيعية الأخرى

هذا ما تسببت فيه الحركات الباطنية للأرض، أما الكوارث التي يعرفها سطح هذه الأرض فهي لا تقل خطورة من حيث الخسائر الفادحة و الأضرار الكبيرة التي تلحقها بالأرواح و الممتلكات، دون أن ننسى الاضطرابات الإيكولوجية التي تمس المنطقة في ظل الانحباس الحراري المتزايد رغم الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي للحد منه و التي تبنتها الدول العربية، مثل إبرام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ و اتفاقية "كيوتو" الملحق بها، بالإضافة إلى الخطر الذي يهدد بالقضاء و الإبادة التدريجية للموروث الثقافي و الحضاري العربي الإسلامي الذي يشكل الهوية العربية على مر العصور.

3. الفيضانات

و لعل في مقدمة هذه الكوارث الطبيعية الفيضانات التي تجتاح دوريا جل أقطار عالمنا العربي نتيجة موقعه الجغرافي و المناخ السائد به و التقلبات الجوية الناتجة عن ذلك. ففي ما بين سنوات 1964 و 2001 تم تسجيل 54 فيضانا خطيرا مس العديد من دول العالم العربي نذكر منها 10 فيضانات بالجزائر و آخرها كارثة

10 نوفمبر 2001 بالجزائر العاصمة، و 8 فيضانات بتونس و 5 فيضانا بالمغرب و 5 بالسودان و 5 باليمن و 4 بالأردن و 4 بالصومال و 4 بجيبوتي و 2 بسوريا و 2 بالعراق و 1 بلبنان و 1 بالعربية السعودية.و قد خلفت هذه الكوارث الطبيعية لوحدها ما يقارب 000.180 ضحية بشرية هذا فضلا عن الخسائر المادية التي تقدر بعشرات المليارات من الدولارات.فعالمنا العربي معرض بالإضافة إلى هاتين الكارثتين الطبيعيتين الأكثر انتشارا إلى كوارث طبيعية أخرى لا تقل خطورة من حيث ما تتسبب فيه من خسائر في الأرواح و الممتلكات و من جراء ما تتركه من آثار سيئة على طبيعة الأرض نفسها و ما يحيط بها.

4. التصحر و زحف الرمال

تتسبب هذه الكارثة الطبيعية في ضياع المئات من الهكتارات الصالحة للزراعة سنويا، فتغطيها الكثبان الرملية فتصبح جرداء غير صالحة للحياة، يزيد في خطورتها الجفاف و قلة التساقط حيث تكاد هذه الظاهرة الطبيعية الخطيرة أن تخلط في بعض الأقطار العربية، رمال الصحراء برمال الشواطئ و السواحل.

5. انزلاق التربة

هذه الظاهرة الطبيعية التي تعرفها بعض الأقطار العربية نتيجتها أحيانا انهيار العديد من المباني و ضياع العديد من الأرواح، قد تتسبب فيها تارة عوامل سطحية كالأمطار و السيول و أحيانا أخرى عوامل باطنية كصعود المياه و الأملاح و ظهور الانشقاقات على المستوى القشرة السطحية للأرض و أحيانا أخرى يتسبب فيها الإنسان عبر تدخله العشوائي في الطبيعة.

6. حرائق الغابات

هذه ظاهرة أيضا أصبحت تتلف سنويا المئات بل الآلاف من الهكتارات من الغابات و الغطاء النباتي بكل ما ينجر عن ذلك من آثار سلبية على الطبيعة و على الإنسان معا.



7. الجفاف

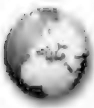
و هذه أيضا ظاهرة طبيعية تعاني منها جل أقطارنا العربية، و هي تأتي نتيجة نقص الأمطار و تذبذبها أو تساقطها بكميات أقل من المتوسط الموسمي المطلوب و قد تستمر هذه الظاهرة لعدة سنوات متتالية فتؤثر سلبا على الطبيعة و على الاقتصاد و على الإنسان في آن واحد.ففي ما بين سنوات 1964 و 1991 تم إحصاء ما يقل عن 29 حالة جفاف مست 10 بلدان في العالم العربي على النحو التالي: - 10 حالات بموريتانيا - 5 حالات بالصومال - 3 حالات بالسودان -3 حالات بجيبوتي - حالتين بكل من المغرب و تونس و اليمن و حالة واحدة بكل من العراق و الأردن[1] .

(1) المصدر نفسه، ص17وما بعدها.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل صورة عكسية للفصل الذي سبقه، الذي تناولنا فيه الأسباب والعوامل المؤدية إلى حدوث الانفجار السكاني، في هذا الفصل بحثنا من وجهة نظرنا في العوامل التي تحد من أو تمنع حدوث هذا الانفجار إذا صح التعبير العلمي.

ظهرت أمامنا حقيقة هي إن هناك تنوع في العوامل المؤدية إلى الحد من الانفجار السكاني منها ما هي من تدخل البشري، ومنها ما هو خارج الإرادة البشرية، إذا ما تحدثنا عن العوامل التي تحد من حدوث الانجار السكاني (من التدخل البشري) فيمكننا الإشارة إلى (السياسات السكانية التي ابتكرها الإنسان للحد من نموه، فضلا عن الأدوية والعقاقير التي أبتكررها الإنسان للحد من نموه" وسائل منع الحمل"، وأخيراً الحروب التي تحصد أرواح الملايين من البشر في كل عام)، أما إذا تحدثنا عن العوامل التي تحد منم النمو السكاني والتي هي خارج إرادة البشر فنستطيع الإشارة إلى (الكوارث الطبيعية والمجاعات التي تحصد أرواح الملايين من البشر)، إذا تنوعت الأسباب وتباينت لكن هدفها واحد وهو الحد من ظاهرة الانفجار السكاني الذي بات شبحا يهدد المجتمعات البشرية.



مصادر الفصل الثالث

1. الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التغلب على انعدام الأمن الاقتصادي في العالم 2008، نيويورك 2008.
2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مسح الأحوال المعيشية في العراق،الجزء الثاني، 2004.
3. جوزيف ستايكوس، السياسات السكانية والإنماء، الإطار السكاني، جمع البيانات، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، الأمم المتحدة، بيروت، 1978.
4. حميد عفرة، الزلازل والكوارث الطبيعية في العالم العربي ومشروع المركز العربي للوقاية منها، المركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة في البناء، وزارة السكن و العمران، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 2008.
5. سبير فاخوري، وسائل منع الحمل الحديثة، بدون عنوان مطبعة، بيروت، 1973.
6. عبد علي حسن الخفاف، وعبد مخور الريحاني، جغرافية السكان، وزارة التعليم عالي والبحث العلمي، جامعة البصرة، 1986.
7. فراس عباس فاضل البياتي، وفيات الأطفال – دراسة اجتماعية -، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق، الموصل، 2003.
8. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا9، مؤتمر الاسكوا، بيروت، 2004. www.ESCWA.ORG
9. لوري س. اشفورد، سياسات سكانية جديدة – دفع صحة المرأة وحقوقها قدما، النشرة السكانية، العدد(1)، المجلد(56) الاردن، 2001.

10. منصور الراوي، دراسات في السكان والتنمية في العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1985.

11. هاشم نعمة، هل من سياسة سكانية في العراق، مجلة الطريق، 2007. org.www.Iraqcp.

12. وسائل منع الحمل.. من القديم إلى الحديث، جريدة الشرق الأوسط، الخميس 25 ذو الحجة 1428 هـ 3 العدد 10628، يناير 2008

13. يونس حمادي الحديثي، مبادئ علم الديموغرافية،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1985.

14. اليونسكو، سلوك دولي لسياسة السكان، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مركز مطبوعات اليونسكو، العدد(20)، 1975.

15. BereLson.B, Population Policy in Developed Countries, MG. Grow –Hill, New York. 1974,

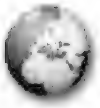
16. India National Population Policy 2000, New Delhi, minstary of health and Family Welfare,2000.

17. U.N, Word Population Trends and Policies,19979, VOL II,1980


@Ahmedyassin90

الفصل الرابع
المشكلات التي تنتج عن الانفجارات السكانية

المبحث الأول: التزايد السكاني والحاجات السكانية
المبحث الثاني: التزايد السكاني والفقر والرفاه الاقتصادي.



الفصل الرابع
المشكلات التي تنتج عن الانفجارات السكانية

تمهيد

إن عدم التوازن بين عدد السكان والموارد والخدمات وهي زيادة عدد السكان دون تزايد فرص التعليم والمرافق الصحية وفرص العمل وارتفاع المستوى الاقتصادي فتظهر المشكلة بشكل واضح وتتمثل بمعدلات زيادة سكانية مرتفعة ومعدلات تنمية لا تتماشى مع معدلات الزيادة السكانية وانخفاض مستوى المعيشة، أي أنه لا ينظر إلى الزيادة السكانية كمشكلة فى حد ذاتها وإنما ينظر إليها فى ضوء التوازن بين السكان والموارد فهناك كثير من الدول ترتفع فيها الكثافة السكانية ولكنها لا تعانى من مشكلة سكانية لأنها حققت توازنًا بين السكان والموارد. والمشكلة السكانية لا تتمثل فقط بالزيادة السكانية إنما تتمثل أيضاً بالنقصان السكاني، وبالتالي فإن الأزمات والمشكلات المرتبطة بالمشكلة السكانية تعرب عن نفسها من خلال نقص الأيدي العاملة وتدني مستوى الإنتاجية ومشاكل مرتبطة بالأسرة.. الخ، بهذا المعنى نجد أن المشكلة السكانية لا يوجد لها قانون عام ولا تأخذ نفس المعنى والنتائج نفسها في كل المجتمعات وعلى اختلاف المراحل، بل لكل مجتمع ولكل مرحلة معطياتها الاقتصادية.. الخ هي التي تحدد طبيعة هذه المشكلة السكانية.

المبحث الأول
التزايد السكاني والحاجات السكانية

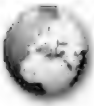
على مر العصور اختلفت الحاجات السكانية باختلاف الواقع الاجتماعي والاقتصادي...وغيره للسكان، فحاجات الإنسان البدائي هي غيرها حاجات الإنسان المتحضر أو إنسان الآن. لذا فان التطور والتقدم والتكنولوجيا والتزايد السكاني لعبت أدواراً أساسية في تغير حاجات السكان، وسنحاول تسليط الضوء على هذا التغير في الصفحات التالية.

السكان والحاجات

للإنسان حاجات متعددة منها ما هو مادي ومنها المعنوي، ولعل الإنسان من بين أكثر الكائنات الحية تعددا وتنوعا لهذه الحاجات، وأكثرها سعياً لإشباعها منذ لحظات حياته الأولى، وأثارت هذه الحاجات العلماء لاسيما في التخصصات الإنسانية كعلم النفس والاجتماع والاقتصادي وعلم الإنسان... وغيرها،فكتبوا عنها ولا تزال نظرية العالم الأمريكي (أبراهام ماسلو_ 1908_1970) من أهم النظريات التي حددت حاجات الإنسان في هرم مشهور سمي بـ(هرم الحاجات hierarchy of need) التي رأي ماسلو بان على المجتمع مراعاة الحاجات النفسية والاجتماعية والبيولوجية لأفراده وإشباع تلك الحاجات ليحافظ على توازنه من خلال توازن أفراده.

ولكل إنسان حاجات يتساوى فيها مع الجميع، إلا أنها تختلف من حيث الأهمية من فرد إلى آخر ومن أسرة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى وذلك بطبيعة الظروف التي تحيط بالمجتمعات تحقيق حاجات أخرى هي أكثر ارتفاعا في هرمه للحاجات مثل (تحقيق الذات، أو حاجات المعرفة، أو الحاجات الجمالية)، والمخطط أدناه يوضح ذلك[1]

(1) www .Makatel.com



ويمكن تقسيم الهرم إلى ثلاث مستويات تمثل المستوى الأول (حاجات شخصية)، والمستوى الثاني (حاجات اجتماعية)، والمستوى الثالث هو (حاجات عقلية (فهم ومعرفة)).

وتقسم الحاجات أيضا إلى عدة أقسام هي:

1. الحاجات الأولية (**primary needs**) كالحاجة إلى الطعام والمسكن والملبس والحاجة الجنسية.
2. الحاجة المشتقة(**derived needs**) إي الحاجة الناتجة عن التواجد في جماعة لها خصائصها الاجتماعية كـ(اللغة، والتربية، والتعليم، والقيادة، والضبط الاجتماعي).
3. الحاجات التكاملية(**integrative needs**) وهي مجموعة الحاجات التي تحقق قدراً اكبر من الانسجام الاجتماعي وتربط بين أعضاء الجماعة كـ(المعتقدات، والممارسات الدينية، ونواحي النشاط الترفيهي والترويحي)[1].

أولا : الحاجات الشخصية

يختلف السكان عن بعضهم في حجم إشباع حاجاتهم الأولية وان تشابهوا في اغلبها فالكل يحتاج إلى الغذاء، والمسكن، والملبس، إلا أن الاختلاف في النوعية والكمية والكيفية هو السائد بين بنو البشر، فالإنسان يسعى دائما إلى بلوغ الأفضل في سد حاجاته الشخصية، وان التزايد السكاني الحاصل في العالم جعلت من الحصول على تلك الحاجات أكثر صعوبة بين البشر.فالغذاء مثلا إذا قيس على الصعيد العالمي لا يتوازن مع المتطلبات البشرية، ويتجلى هذا الخلل في عدة مظاهر متفاوتة الخطورة كما ونوعا، حيث لا يشمل الغذاء على العناصر الأساسية

---

(1) احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت، بدون سنة، ص282.

الضرورية للجسم، فيكون ذلك سببا للأمراض وإذا ما استمرت الحالة فتصبح الإنسان عرضه إلى الموت البطيء لا محالة.

أن النسبة السكانية سواء بالنسبة للعالم أو للشعوب الفقيرة خاصة نتيجة قلة الأوبئة الفتاكة والمبيدة لآلاف البشر نتيجة محاكاتهم للعالم المتطور في هذا الميدان، وبالتالي يترجم هذا الوضع تطور الطب والجانب الصحي،والأساليب العلاجية وكذا الأدوية، إذ كلما زادت النسب المئوية للسكان كلما زاد معدل الاستهلاك الغذائي الإجمالي وقد تصبح هذه القضية ذات أولية عالية كلما اختل التوازن بين النمو السكاني الذي هو ارتفاع مستديم الذي يدلل على الزيادة في الاستهلاك.

ولعل القديس (روبرت مالثوس MALTHUS .T.R) هو أول من أثار العلاقة ين النمو السكاني السريع والغير المنظم والموارد الغذائية في العصر الحديث عندما اصدر مقالته الشهيرة عن مبادئ السكان سنة 1798م، وفيها أثار مالثوس معضلة النمو السكاني وعلى الرغم تعرض أفكار مالثوس للنقد تناولها الكثير من العلماء بين الداعي لها أو معارض.

بعد مضيء عدة عقود من الزيادة السريعة في السكان خلفنا أمكننا أن نبدأ في ملاحظة بعض آثار هذا النمو (الضغط) في عدد السكان، فليس من المستغرب إن حكومات العديد من الدول التي ظهر فيها النمو السريع للسكان لمدة جيلين تقريبا قد ظهرت عليها كذلك علامات الإجهاد الديموغرافي،ولما كان الكفاح من اجل التعامل مع نتائج النمو السكاني السريع الغير منظم قد أجهدها فإنها غير قادرة على مواجهة التهديدات الجديدة الناتجة عنها مثل (نقص الغذاء – والأمراض– والبطالة – والخدمات الاجتماعية....وغيرها)،وهذا بالتالي شكلت أزمات إنسانية في الكثير من المجتمعات (المتقدمة، والنامية) فالنمو المتصارع باستمرار في معدلات وأعداد السكان هي الظاهرة الرئيسية في العمليات الديموغرافية للسنوات الأخيرة وأصبحت سمة من سمات العصر وغالبا ما يستخدم مصطلح (الانفجار الديموغرافي) في الكتب الاجتماعية والاقتصادية التي

تتناول مشاكل السكان وكذلك الأعمال الديموغرافية الخاصة لدى توصيف هذه الظاهرة [1].

إن معادلة الغذاء والسكان هذه تتباين بين الشعوب والمجتمعات والأفراد فالحصول على الغذاء (كما ونوعا) يختلف تبعا لتباين حجم الإنفاق ونمط الغذاء ومدى توفر المواد الغذائية ومستوى أسعارها وتزايد الشعور بمشكلات الغذاء في العالم باعتبارها ليست تقنية بقدر ما هي مسالة اقتصادية واجتماعية وسياسية ملحة فالجوع ليس بسبب ضغط السكان على الموارد المحدودة فحسب وإنما الهيكل الاجتماعي والسياسي الغير متكافئ هو المسؤول عن ذلك [2]، فلابد لكي نحيا حياة ملؤها الصحة والنشاط إن نحصل على الغذاء وبكميات كافية ونوعية جيدة وبدون الغذاء لن يستطيع أي إنسان إن يحتفظ بحياته أو طاقته أو يتمكن من تنمية قدراته ولكن ليس كل فرد قادر اليوم الحصول على ما يكفيه من الغذاء الذي يسد حاجاته وهذا ما نلاحظه من انتشار الجوع وسوء التغذية على نطاق واسع بين سكان العالم فهنالك اليوم ما يقارب أكثر من (800) مليون نسمة يعانون من نقص مزمن في الغذاء أي أنهم غير قادرين على الحصول على الكميات الكافية من الغذاء بما يلبي حاجاتهم من الطاقة، ويعاني ما يقارب من (200) مليون طفل دون الخامسة من نقص الغذاء الحاد والمزمن، ومن الإمراض الناتجة عن سوء التغذية[3].

وبحسب التقديرات للأمم المتحدة لن يستطيع (900) مليون شخص في العالم بالفعل الحصول على السعرات الحرارية الكافية للمحافظة على المعدلات الطبيعية

(1) سولومون بروك، العمليات الاثنوديموغرافية :سكان العالم على أبواب القرن الحادي والعشرين، أكاديمية العلوم السوفيتة ، موسكو، 1986 ص23

(2) مركزالأمم المتحدة للمستوطنات البشرية اليوم العالمي للموئل 1990 ، المأوى والتحضر، مكتب البلدان العربية ، عمان، 1990،ص 3

(3) الجوع وسوء التغذية في العالم ، 2006. ص 2

للنشاط الجسماني وان (36٪) من الأطفال قبل سن المدرسة وخصوصا في الدول النامية تقل أوزانهم عن الوزن الذي يتناسب وأعمارهم [1].

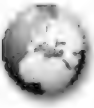
هذا من جانب من جانب آخر حاجة السكان إلى المياه العذبة، من المعلوم عند الجميع إن حينما ينمو السكان، يتراجع نصي الفرد من المياه العذبة، ونتيجة للنمو السكاني فان كمية المياه المتاحة للفرد من الدورة الهيدروجينية سينخفض بنسبة (73٪) ما بين 1950 و 2050، وبتعبير آخر سيكون المتاح من المياه العذبة في عام 2050 للفرد ربع ما كان عليه في عام 1950 [2]، ومع الانخفاض الشديد المتوقع من المتاح للفرد في عديد من الدول التي تواجه قصوراً حالياً، فان الآثار الاجتماعية لندرة المياه مستقبلاً يصعب حتى تصورها وفي الواقع إن انتشار ندرة المياه قد يكون أكثر موضوعات الموارد التي تحظى بالتقدير الكافي في عالم اليوم، بحدوث طوفان في أعداد السكان من الجنس البشري خلال هذا القرن.

أما بالنسبة للسكن (أزمة السكن في العالم) يعاني العالم الآن أزمة سكن حادة، حتى إن الافاً من البشر لا يجدون سكناً، والمسكن صنف كأحد أهم الحجات الإنسانية، فالإنسان لا يستطيع الاستغناء عنه إلا إننا نلاحظ إن لا تزال العديد من الأقوام السكانية تعيش اليوم في كهوف وغابات وتتخذها كمساكن لها وإنها عاجزة عن توفير احد أهم مقومات الحياة إلا وهو المسكن [3]، تصبح الحاجة إلى المزيد من المساكن مع النمو المتزايد السريع والمتوقع للسكان أصبح أكثر إلحاحا ولكن عل النمو السريع في المدن قد وفر السكن الملائم؟

(1) UN.General Assembly "Draft Programmed of Action of International Conference of Population and Development "New York .April 1999.p23 :

(2) Tom Gardner-Outlaw and Robert Engelmann, Sustaining Water , Easing Scarcity (A Second Update)(Washington, DC; Population Action International. 1997),P;34.

(3) محمد علي الفرا، واقع الأمن الغذائي العربي، عالم الفكر، المجلد 18، العدد2، الكويت،1987،ص 16.



سؤال يطرح نفسه، الجواب لا بالطبع فقد ترك هذا النمو في المدن قسما كبيرا من سكان العالم في بعض من هذه بدون مساكن ملائمة (وتقدر منظمة "هيبتات") بان (600) مليون ساكن في المدن على الأقل، وما يزيد على مليار ساكن في الريف في قارات ((إفريقيا، واسيا، وأمريكا اللاتينية)) يعيشون في مساكن شديدة الازدحام وسيئة النوعية وتفتقر إلى المياه الصالحة للشرب بالمياه والاضحاح والصرف الصحي وجمع القمامة مما يجعل صحة ساكني هذه المساكن وحياتهم في خطر دائم [(1)]، يعني ذلك إن العالم الآن يعاني أزمنة إسكان حادة وان ملايينا من البشر لا يجدون سكنا ففي الكثير من الدول وخاصة الدول النامية يعيش الناس في أكواخ من الصفيح أوفي المقابر أوفي قوارب وقد تتكدس عدة عائلات في كوخ واحد أو حجرة من بيت آيل للسقوط وكثيرا ما تذهب انهيارات البيوت القديمة بأرواح البشر من ساكنيها، ونستطيع إن نحيل أسباب هذه الأزمة إلى مجموعة عوامل وفي أدناه أهمها:-

1. زيادة حجم السكان بهذا المعدل الكبير، بالمقابل لا زيادة في عدد المساكن بنفس المعدل.
2. هدم الكثير من البيوت لكثير من السكان، بسبب ظروف متنوعة كـ (الحروب، الكوارث الطبيعية). وصعوبة إعادة بنائها مما زاد من ارتفاع معدلات أزمة السكن.
3. ما يتطلبه إنشاء الأحياء الجديدة من نفقات مضاعفة بسبب ارتفاع الكلف، وخاصة المواد الإنشائية التي تعد الأساس في البناء.
4. ظهور أسرة النواة، زاد من أزمة السكن.

---

(1) منصور الراوي ، سكان الوطن العربي ، مصدر سابق، ص 301.

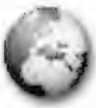
ثانياً: الحاجات الاجتماعية

في هذا المحور نتكلم عن حاجات الاجتماعية لسكان المجتمع كالحاجة إلى(الأمن والطمأنينة، الاتصال الاجتماعي، التفاعل الاجتماعي، توفير العمل).

الحاجة إلى إيجاد الأمن، والطمأنينة.

يعد الأمن من الحاجات التي لا تقل أهمية عن الحاجات الأساسية، ونلاحظ منذ خليقة البشرية يسعى الإنسان جاهدا في البحث عن الأمن والأمان من المخاطر المحيطة به، أو من مخاطر جنسه بنو البشر، وان خوف الإنسان على حياته وعلى حياة أفراد أسرته جعلته يبحث عن سبل تحقيق الأمن والحماية، فعمل على تكوين علاقات مع أقرانه في المجتمع، ومن ثم ذهب جاهداً إلى تكوين عائلة طمعا بتحقيق الأمن واستمرارية وجوده في الإنجاب، وأخيراً عمل على إقرار قوانين ولوائح للحفاظ على سير الحياة ولضمان حقوقه، وذهب إلى أن كل من يتجاوز على تلك اللوائح سيخضع إلى عقوبات تمثلت ابسطها النفي والسجن، وأقساها الإعدام.

تعددت المؤسسات التي تعمل على توفير الأمن، والتي تجسد وظائفها لتحقيق ذلك، إذ تلعب العديد من المؤسسات في توفير الأمن للسكان في المجتمع الذي يعيشون فيه وأهمها (المؤسسة القانونية، والمؤسسة الدينية، والمؤسسة التربوية، والمؤسسة الأسرية وغيرها).



الشكل رقم (2)

يبين المؤسسات التي توفر الأمن للسكان



أولا : المؤسسة القانونية ودورها في توفير الأمن

إن المقصود بالمؤسسة القانونية هنا هي تلك المنظومة من القواعد القانونية والأنظمة التشريعية والنظام الإداري وكافة ما يحتوي عليه من دوائر رسمية كـ(الأجهزة القضائية، والدوائر القانونية، والأجهزة التنفيذية). يتميز القانون عن بقية وسائل الضبط الاجتماعي بأنه وسيلة فعاله لأنه يقترن بعنصر(القوة)، وهي مساندة من قبل الدولة، وامتلاكه الأجهزة التنفيذية التي تمتلك القوة كـ (الشرطة) وما تملكه من أسلحة ووسائل وتقنيات متنوعة، ووسائل نقل وتحرك سريع، وان للقانون قوة عقابية صارمة تبدأ من الغرامات السجن وإلى عقوبة الموت[1].

إن الحفاظ على الأمن والنظام والاستقرار يتم بتطبيق القانون الذي يهيئ للسكان المجتمع جواً ملائماً للعمل بتوفيره الأمن والاطمئنان والديمومة، إن المجتمعات الحديثة تسعى جاهدة إلى الوصول إلى الاستقرار والأمن لسكانها بشتى

---

(1) خالد فرج الجابري، دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي ، ندوة دار الحكمة، بغداد، 1997، ص37

أنواعه عن طريق العمل على خلق التعاون والتناسق بين أنظمة المجتمع المتعددة، غاية لتحقيق الأهداف التي وضعها المجتمع لذاته ولسكانه، ومع التطور الحضاري المستمر وتغير العلاقات الاجتماعي تبعاً لذلك قد تبقى النظم الاجتماعية ثابتة ولا تستجيب بصورة ملائمة لهذه التغييرات [1]،

يعتقد البعض إن الدولة وسلطتها ضرورة للحفاظ والأمان والاستقرار لحماية المجتمعات من المخالفات والشذوذ عن السلوك المألوف وهنا تظهر الحاجة إلى وجود سلطة تعمل على تطبيق العقاب أو التعامل مع هذه الأحوال وتحقيق الأمن والأمان لسكانها فالحكومة تقوم بكل الأعمال التي لا يمكن للأفراد القيام بها بأنفسهم.

ثانيا: المؤسسة الأسرية ودورها في توفير الأمن

تعتبر النظم الأسرية من أقدم واهم النظم الاجتماعية التي جاءت استجابة لحاجات حيوية أساسية للبشرية، وقد نشأت الأسرة (العائلة) بصورة طبيعية اختيارية _طوعية_ منذ أقدم الأزمان حيث كانت وما زالت الوحدة الأساسية الأولية للجماعات البشرية التي يستمر عن طريقها بقاء المجتمع وثباته واستمرار حضارته من الماضي وإلى الحاضر والمستقبل، فمن خلاله يتم الإنجاب المنظم للموارد الأولية _الأطفال_ الضرورية لاستمرار المجتمع وبقائه، إلى جانب أنها تعد الكيان الأساسي لتوفير الحماية والأمن للفرد، وقد اهتمت كل المجتمعات البدائية والمتحضرة منذ القدم باستقرارها ورفاهيتها وتنميتها.

ثالثا: المؤسسة التربوية ودورها في توفير الأمن.

تتضمن التربية كل عملية تؤدي إلى استمرارية المجتمع وحضارته وذلك عن طريق الفرد الذي يعتبر الواسطة لنقل التراث والحضارة من الأجداد إلى الأحفاد،

---

(1) عبد اللطيف عبد الحميد العاني واخزون، المدخل إلى علم الاجتماع، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بدون سنة، ص220.



فهي عملية وجدت بوجود الإنسان وقيامه بعملية التنشئة الاجتماعية، ففي كل المجتمعات تقوم التربية بإيصال المعلومات والمعارف والمهارات والقيم إلى الأفراد ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع، إن النظم التربوية جزء من النظام الاجتماعي الكلي للمجتمع وهو يؤثر ويتأثر به وبالنظم الاجتماعية الأخرى[1].

أكدت الأديان السماوية على أهمية ودور التربية ومؤسساتها في توفير الأمن والأمان وتحقيق الحاجات لسكان المجتمع،أشار الدين الإسلامي بوضوح إلى أهمية حاجة الإنسان إلى التعلم والتربية السليمة وحاجة المجتمع إلى هذا الأسلوب لكي يحقق استمرار الأجيال وهي تسير على وفق الأسس القويمة للمجتمع العربي الإسلامي بما فيها التعاليم السماوية والقيم العربية السلمية، وتعد التربية في الإسلام أساساً عظيماً من أسس المجتمع الإسلامي، فهي تربي المسلم على التفكير المنطقي، وتقديم العلاج اللازم لكل داء اجتماعي أو نفسي، وتوسع الآفاق الفكرية، وتثقف العقل البشري، وتحضُّ على طلب العلم، وتقدِّم للمسلم قواعداً وأحكاماً ونظماً و ضوابط سلوكية تجعل منه مثالاً: للدقة والنظام والأمانة والخلق الرفيع والمنهجية والوعي السليم، والتفكير في كل ما يعمل أو يريد فعله قبل الإقدام عليه، ولها أثر عظيم في تربية الخُلق عند الفرد يتجلى في الضابط الخلقي للفرد، والضابط الاجتماعي من خلال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والضابط السياسي عندما تتولى السلطة تنفيذ أوامر الشريعة، فتصبح سلوكاً سياسياً تسلكه الدولة مع جميع رعاياها ويتربى الناشئ في هذا الجو على المعاني الإسلامية التي يستقيها من: الأسرة، والمدرسة، والمسجد، والمجتمع، وهنا يبرز دور المؤسسات التعليمية في إعداد الفرد إعداداً صحيحاً من خلال المنهج الإسلامي في التربية.[2]

---

(1) المصدر نفسه، ص229.

(2) النادي العربي للمعلومات ،المسؤولية الأمنية للمؤسسات التعليمية ، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض من21 / 2 حتى24 / 2 من عام1425 هـ:



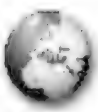
رابعا: المؤسسة الدينية ودورها في توفير الأمن.

يقصد بالمؤسسة الدينية كافة الأسس والقواعد القدسية وأساليب العبادة وأسس السلوك الديني وأنواع التشريعات الدينية وقواعد السلوك الاجتماعي الملزم المستند إلى القواعد الدينية والمقيدة بها فضلا عن الهيئات التي تقوم بتمثيل المؤسسة الدينية وتنفيذ قواعدها كالوزارة المختصة بالشؤون والدوائر الملحقة بها، والجوامع والكنائس وكافة الهيئات المتشابه الأخرى.

يؤثر الدين في طبيعة الكيان الاجتماعي عن طريق تأثيره على العلاقات الاجتماعية فالدين يفرض قواعد معينة لتكوين العلاقات الزوجية والعائلية، كذلك فان الدين هو الواسطة التي يكتسب بها الفرد عضويته في المجتمع إذ إن على كل فرد أن يعرف دينه ودين مجتمعه ويطبق دينه وبذلك فانه يُقبل عضواً في المجتمع، والدين أيضا مرتكز أساسي لوحدة المجتمع وتماسكه إذا يلتف المجتمع حول عقيدته ويتوحد بفكر الدين وبأساليبه الطقوسية وشعائره، إذن للدين وظيفة أساسية وهي المحافظة على تركيب البناء الاجتماعي وتوازنه.

كان الأمن ولازال هاجس الأفراد والجماعات، و تسعى الأمم إلى تحقيقه بشتى السبل، باعتباره العامل الجوهري الذي يحفظ الوجود الإنساني ويمنحه مكانته في الحياة بكرامة، لذلك فقد رافق تصور الحياة المطمئنة الآمنة كل العصور والأزمنة، بما يتفق مع الفطرة التي جُبل عليها البشر وهي غريزة البقاء، وغريزة الدفاع عن الحياة وسلامة الجسد وصيانة الكرامة، وتطورت أساليب الدفاع والحفاظ على الأمن بتطور وسائل التقنية التي توصل إليها الإنسان، من العصور البدائية والحجرية إلى الزراعة فالصناعة، وتطور وسائل المواصلات إلى تكنولوجيا الاتصالات إلى تقنية المعلومات وعصر العولمة، وقد أصبح موضوع الأمن

إعداد ،د / أحمد بن عبد الكريم غنوم الأستاذ المساعد بقسم المناهج وطرق التدريس ، كلية التربية بأبها – جامعة الملك خالد



الاجتماعي من الموضوعات الجديرة بالدراسة في عالم تتنازعه التيارات الإيديولوجية المختلفة، وتهيمن عليه سياسة القطب الواحد التي تحاول فرض قوانينها وثقافتها، لكنها غير قادرة على تلمس طريقها، فجاء مسلكها لا إنسانياً، وفشلت تقارير التنمية البشرية التي حاولت تسليط الضوء على حجم المشكلة وأخطارها في التأثير على مجرى السياسات الدولية الخاضعة للغة السوق والمصلحة على حساب أمن الأفراد والشعوب.

ورغم أهمية الموضوع وارتباطه الوثيق بحياتنا إلا إنه لم ينل القدر الكافي من الدراسة بصورة مستقلة فيما عدا الناحية الأمنية المتعلقة بترسيخ أنظمة الحكم أو بواجبات أفراد السلطة العامة في مجال مكافحة الجرائم أو التدخل العسكري، دون الاهتمام بالناحية لأشمل التي ظلت غير منظورة، إلا من قبل بعض الباحثين ممن نجحوا في التأكيد على أنه لا وجود لمجتمع سليم بدون الفرد السليم. وهو ما عبر عنه تقرير التنمية البشرية لسنة 1999م تحت مسمى تهديدات جديدة للأمن البشرى بالقول:" إن انكماش الزمان والمكان يؤدى إلى ظهور تهديدات جديدة للأمن البشرى. فالعالم السريع التغيير ينطوي على مخاطر كثيرة لحدوث اختلالات مفاجئة في أنماط الحياة اليومية، في فرص العمل وفى سبل الرزق وفى الصحة والسلامة الشخصية وفى تماسك المجتمعات اجتماعيا وثقافيا. فوسائل الاتصال السريعة التي جاءت بها التكنولوجيا المتطورة تؤدى أيضا إلى سرعة انتقال تهديدات الأمن البشرى حول العالم التي منها انهيار الأسواق المالية، وانتشار مرض نقص المناعة، والجريمة العالمية وما إلى ذلك مما يتعرض له الأمن الاجتماعي للدول.

- **الحاجة إلى الاتصال الاجتماعي** Social Communication

هو الأجراء الذي يتم به تبادل الفهم بين الكائنات البشرية، أو العمل الذي عن طريقه يتم تنتقل المعاني من إنسان إلى آخر أو من جماعة إلى أخرى، ونحن نعيش في هذه الآونة عصراً تتداخل فيه حياة السكان على المستويات الاجتماعية والعالمية، وتشترك فيه شعوب العالم بأنساق الاتصال الاجتماعي، ويدل الاتصال الاجتماعي

على اتجاه السكان المتبادل تجاه الآخر.وهو عامل أساسي في نشأة التفاعل وبقائه وديمومته بين سكان المجتمع الواحد، أو سكان مجتمع مع مجتمع آخر.

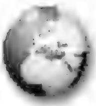
ويقسم عملية الاتصال إلى أربعة أشكال كما يلي:-

- **الاتصال الذاتي**: أي اتصال الفرد بذاته، ويتمثل في الشعور والوعي والفكر والوجدان وسائر العمليات النفسية الداخلية.
- **الاتصال الشخصي**: ويتم بين فرد وأخر ويتحقق في الجماعات الأولية كالأسرة والجماعات الصغيرة التي ينشأ بين أعضائها علاقة حميمة فيها الاتصال على نمط أساسه المواجهة والاحتكاك المباشر وجهاً لوجه.
- **الاتصال الجمعي**: ويتف بالعمومية والشمول، إذ يتم بين عدد كبير من الناس على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم وثقافاتهم فضلا عن الفروق المتبادلة بينهم من حيث السن والمزاج والمكانة الاجتماعية والقدرات والاستعدادات المتنوعة.
- **الاتصال الثقافي**: وهو الشكل الذي يتفاعل فيه البيئة الثقافية في شكل عمليات اجتماعية، وتتنوع فيها المعلومات والمنظمات، وتلعب الجماعات والكلمات والأساطير أدوارها المعقدة للغاية بمهارة وإتقان [1].

- الحاجة إلى تحقيق التفاعل الاجتماعي Social Interaction

إن عملية التفاعل الاجتماعية تعد من الظواهر الاجتماعية التي يحدث فيها تأثير متبادل بين قوتين أو جماعتين أو هيئتين فأكثر، وهذا التفاعل أما يكون عن طريق الاتصال المادي، كأن يتقابل الشخصان وجها لوجه، ويتحدثان ويؤثر كل منهما في الأخر، أو إن عن طريق الاتصال المعنوي، كأن يتأثر شخص بآراء شخص

(1) يوسف حامد محمد الملا، الضوابط الاجتماعية في إعداد التصاميم الأساسية للمدن ، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العال للتخطيط الحضري و الإقليمي، جامعة بغداد، 2003، ص 56.



آخر قرأ عنه أو سمع به، ويكون مباشرا أو غير مباشر،والاتصال شرط أساسي لحدوث التفاعل، وعدم وجوده يؤدي إلى العزلة[1].

والتفاعل هو العامل الأساس في تكوين العلاقات والقيم والمعايير الاجتماعية، كما يعد العامل الأساسي في إحداث التغير الاجتماعي والثقافي لسكان المجتمع، وهذا يعني أن التفاعل يؤدي إلى تشكيل الجماعات الاجتماعية والى ظهور المجتمعات الإنسانية بما تحتويه من هيكلية ثقافية متنوعة.

إن عملية التفاعل الاجتماعي بين سكان المجتمع تأخذ إشكالا متنوعة من العمليات الاجتماعية في المجتمع تختلف باختلاف شكل التفاعل والهدف منه، ويمكن حصرها في ما يلي:

- **التعاون**: أشار العلامة الفارابي في مدينته الفاضل على أهمية التعاون بين سكان المجتمع لتحقيق السعادة، وعملية التعاون تعد من أهم أشكال العمليات الاجتماعية وأكثرها انتشاراً في المجتمعات البشرية، ويقصد به تعاون أعضاء المجتمع مع بعضهم البعض في سبيل تحقيق أهداف مشتركة، ويأخذ العمل الجماعي في تحقيق المهام والمسؤوليات وأدائها.
- **المنافسة والصراع**: يمتاز المنافسة بين السكان بأنه بدون قصد، أما الصراع يقصد به وجود قصد من المنافسة.فضلا عن ذلك تكون المنافسة وفق طرق سلمية وسليمة في بلوغ الأهداف المرجوة، في حين إن الصراع فيكون في طياته سبلا بعيدة عن المنافسة الحرة.
- **النزاع.. والتوافق: النزاع**: ويقصد به محاولة احد الطرفين المتنازعين، الحد من نشاط الطرف الآخر أو يقضي عليه كليا، أما التوافق: هي العملية

(1) إبراهيم مذكور واخرون، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 1975، ص 167،

التي يتفق فيها الطرفان المتنازعان على وقف الصراع وتقليل حدة التناقضات.

- **التماثل:** هي الصورة الأجمل في التفاعل الاجتماعي للسكان، وفيه تنصهر الاختلافات الثقافية والعرقية لتصب في قالب واحد وشكل موحد من الثقافة تدعى ثقافة الأم، وهي حالة من الاندماج الثقافي[1].

- الحاجة إلى توفير فرص العمل .

أن المهنة ستبقى مصدرا مهما يحقق فيه الإنسان إلى جانب متطلبات استمراره في العيش ففي المهنة يجد الإنسان نفسه ما يضفي على وجوده الإنساني، فالمهنة وما يحيط بها من ألقاب ورموز هي التي تحدد موقع الإنسان على سلم التدرج الاجتماعي داخل المجتمع الذي يعد عنصرا فيه. وبهذا يعد موضوع المكانة الاجتماعية للمهنة من الموضوعات الهامة في الأدبيات الاجتماعية والسكانية والاقتصادية، لتماسها المباشر مع حياة الإنسان في مختلف المجتمعات السكانية، وغاية يسعى الإنسان وراءها لإثبات وجوده الذاتي للآخرين من خلال مرآة العمل والمهنة، إذ أن من المعروف أن هناك مجموعة من العوامل المختلفة كـ(السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية) تؤثر في المهنة نموا وذبولا فهي ظاهرة اجتماعية لها مكوناتها التي تتأثر بها حسب الظروف فالمهنة من أهم عناصر بناء المكانة في المجتمعات السكانية.

العمل والمهنة منظور اجتماعي

تختلف المهن فيما بينها، و يعكس تاريخ أي مهنة نظرة السكان والمجتمع لها إذ اعترف المجتمع بأهميتها، ودرجة احترام المجتمع للأفراد المشتغلين فيها، أومن

---

(1) يوسف حامد محمد الملا، الضوابط الاجتماعية في إعداد التصاميم الأساسية للمدن ، مصدر سابق، ص 55.

خلال الامتيازات التي تقدمها المهنة لأصحابها [1]، فللعمل أبعاد وخصائص إنسانية ومجتمعية تجعله من أهم العمليات الاجتماعية الإنسانية التي تطور المجتمع أنتاجا وفنا وثقافة فهو الشكل الجوهري للنشاط الإنساني والساحة المفتوحة لتحرير الإنسان وتنمية قدراته[2].

ويعد (كيرث _ وميلز Girth &Mills) المهنة من أهم المعايير الموضوعية التي تحدد المكانة الاجتماعية للسكان والطبقة الاجتماعية للفرد وتشير إلى الفروق الاجتماعية بين السكان وهذا يعني أن المهنة تضع ممارسيها في مكانة اجتماعية يكتسبها من خلال عمله وهي المتمثلة بالمكانة الاجتماعية المكتسبة للفرد. وحينما ندرس المهن يجب الربط بينها وبين مراكزها الاجتماعية فالمهن هي التي تقرر درجات الاحترام والتقدير والنفوذ الاجتماعي الذي يحصل عليه أصحابها وشاغليها من السكان الآخرين، كما أن بعض المهن تمنح الذين يزاولها شيئا من القوة والنفوذ على الآخرين وهذه القوة قد تكون مباشرة في حالة سلطة رئيس الدائرة على موظفيه، أو غير مباشرة في حالة سلطة هذا الرئيس على أشخاص آخرين لا يعملون معه، ولكي نفهم دور المهنة في الانتماء الطبقي للسكان يجب علينا الربط بين المهنة والمركز الاجتماعي من جانب والمهنة والقوة الاجتماعية من جانب أخر لا سيما أن هذا يمكننا من معرفة الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها السكان المزاولون لهذه المهن [3]، إذ أن عدة مقاييس تبين المكانة الاجتماعية للمهنة ففي المجتمعات الحديثة يتحدد النفوذ الاجتماعي للفرد بطبيعة المهنة والأعمال التي يزاولها والتي يقدمها للمجتمع والسكان من حوله، لكن هناك فوارق في النفوذ

---

(1) احمد الخطيب ، رؤية مستقبلية لتعزيز المكانة الاجتماعية للمهنة في الوطن العربي، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ،جامعة مؤته، الاردن، العدد2،1990، ص 103.

(2) عبد الباسط عبد المعطي، بعض المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،1995.ص297.

(39)William L .Kalb. Dictionary of the Social Sciences, the free press, New York, 1964.p;45.

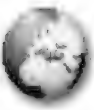
والقوة اجتماعية بين مهنة وأخرى من جهة وبين المهن من مجتمع إلى آخر من جهة أخرى ومن فترة زمنية إلى أخرى ويعزى سبب ذلك إلى الثقافات والعادات والتقاليد والقيمة الاجتماعية والاقتصادية للمهن، وأخيرا الشروط والمؤهلات والمهارات التي يجب إن تتوفر في السكان الذين يشغلونها، فثمة مهن يندفع إليها السكان في فترات بسبب مردودها المالي فقط أي بمعنى (إمكانية تدرج ممارسيها إلى مراتب عليا في ضوء مصدر الدخل ومقداره ويرتبط التدرج الاقتصادي مع التدرج في المكانة الاجتماعية ويكون الدخل مصدرا لذلك التدرج)[1]، وعلى اختلاف ما تقدم ثمة مهن يندفع إليها السكان لا لسبب عائدها المالي وحده ولكن بسبب ما يرتبط بها من مكاسب اجتماعية ذات صلة بالوضع الاجتماعي للسكان، أي أن هناك قيم اجتماعية تؤثر في التفضيل المهني تتعلق بـ (الاستسهال وسهولة شروط العمل، وإمكان الإفادة من الموقع الوظيفي لخدمة المشروعات الخاصة، والالتحاق بالعمل بناءا على علاقات قرابية) وهذا يلاحظ بوضوح في النموذج الخليجي، حيث الميل الشديد إلى العمل الحكومي وفي مجالات الإدارة تحديدا لما لها من مكانة متميزة ونفوذ، فالحاجات الأساسية المادية مشبعة نسبيا، وبالتالي تكون الحاجة إلى النفوذ والسلطة لاستكمال توفر (الثروة والسلطة)[2].

لقد ازدادت قوة العمل على مستوى العالم إلى أكثر من الضعف منذ منتصف القرن العشرين من (1،2) مليار شخص، إلى (2،7) مليار، مما يفوق النمو في إنشاء الوظائف ونتيجة لذلك تقدر منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة أن حوالي مليار شخص، أي ثلث قوة العمل في العالم تقريباً عاطلون أو يعملون دون أن يحصلوا على ما يكفي لمواجهة حاجاتهم الأساسية، وعلى مدى نصف قرن القادم

---

(1) محمد علي محمد وآخرون ، المجتمع والثقافة والشخصية ، دار المعارف الجامعية ، الإسكندرية ، 1985، ص 124

(2)عبد الباسط عبد المعطي ، بعض المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية في الوطن العربي ، المصدر السابق، ص297



سيكون على العالم خلق أكثر من (7،1) مليار وظيفة لمجرد الاحتفاظ لا بالمعدل الحالي للتوظيف[1].

البطالة

البطالة مشكلة اقتصادية، كما هي مشكلة نفسية، واجتماعية، وأمنية، وسياسية. وجيل الشباب هو جيل العمل والإنتاج، لأنه جيل القوة والطاقة والمهارة والخبرة.فالشاب يفكّر في بناء أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، بالاعتماد على نفسه، من خلال العمل والإنتاج، لا سيما ذوي الكفاءات، والخريجين الذين أمضوا الشطر المهم من حياتهم في الدراسة والتخصص، واكتساب الخبرات العملية، كما ويعاني عشرات الملايين من الشباب من البطالة بسبب نقص التأهيل وعدم توفر الخبرات لديهم، لتَدنّي مستوى تعليمهم وإعدادهم من قبل حكوماتهم، أو أولياء أمورهم. وتؤكد الإحصاءات أنّ هناك عشرات الملايين من العاطلين عن العمل في كل أنحاء العالم من جيل الشباب، وبالتالي يعانون من الفقر والحاجة والحرمان، وتخلف أوضاعهم الصحية، أو تأخرهم عن الزواج، وإنشاء الأسرة، أو عجزهم عن تحمل مسؤولية أسرهم.

تفيد الإحصاءات العلمية أنّ للبطالة آثارها السيّئة على الصحة النفسية، كما لها آثارها على الصحة الجسدية. إنّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل (يفتقدون تقدير الذات، ويشعرون بالفشل، وأنهم أقل من غيرهم، كما وجد أن نسبة منهم يسيطر عليهم الملل، وأنّ يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة)[2]، وأنّ البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو النفسي.كما وجد أن القلق والكآبة وعدم الاستقرار يزداد بين العاطلين، بل ويمتد هذا التأثير

---

(1) INTER NATIONAL LABOUR ORGANISATION (ILO), WORLD EMPLOYMENT 1996-1997 Geneva: 1997.

(2) حسن إبراهيم عيد، دراسات في البطالة، دار المعرفة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص 15.

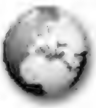
النفسي على حالة الزوجات، وأنّ هذه الحالات النفسية تنعكس سلبياً على العلاقة بالزوجة والأبناء، وتزايد المشاكل العائلية.وعند الأشخاص الذين يفتقدون الوازع الديني، يقدم البعض منهم على شرب الخمور، بل ووجد أن 69٪ ممن يقدمون على الانتحار، هم من العاطلين عن العمل.نتيجة للتوتر النفسي، تزداد نسبة الجريمة، كالقتل والاعتداء، بين هؤلاء العاطلين.ومن مشاكل البطالة أيضاً هي مشكلة الهجرة، وترك الأهل والأوطان التي لها آثارها ونتائجها السلبية، كما لها آثارها الايجابية.والسبب الأساس في هذه المشاكل بين العاطلين عن العمل، هو الافتقار إلى المال، وعدم توفره لسد الحاجة.إن تعطيل الطاقة الجسدية بسبب الفراغ، لاسيما بين الشباب الممتلئ طاقة وحيوية ولا يجد المجال لتصريف تلك الطاقة، يؤدي إلى أن ترتد عليه تلك الطاقة لتهدمه نفسياً مسببة له مشاكل كثيرة.وتتحول البطالة في كثير من بلدان العالم إلى مشاكل أساسية معقّدة.

يمكن تحديد ابرز العوامل المسببة للبطالة في النقاط التالية[1]:

1. **أسباب اقتصادية:** وتتمثل في نقص فرص العمل الحقيقية بسبب حالة التخلف الاقتصادي، ونقص وسوء استغلال الموارد الاقتصادية فضلا عن تخلف تكنولوجيا الإنتاج. وبالنسبة للوطن العربي فان ظاهرة البطالة تكاد تقتصر على البلدان ذات الموارد الاقتصادية النادرة ولا سيما المالية منها، وسوء استغلالها في ظل أوضاع ديموغرافية سريعة التطور.
2. **أسباب اجتماعية:** تتمثل في تدهور الأوضاع التعليمية والتدريبية والصحية والمهارية للقوى العاملة، كذلك التخلف في الإنتاجية وصعوبة الحصول على فرص عمل بسبب عدم ملائمة الكفاءات والخصائص النوعية للعمال في القطاعات الحديثة للاقتصاد، وإذا أضفنا إلى ما تقدم تخلف المفاهيم والعادات المرتبطة بالعمل والتي قد تحول دون ممارسة

---

(1) منصور الراوي، سكان الوطن العربي ،مصدر سابق، ص426.



بعض الأعمال بسبب هذه المعتقدات فان الصورة تصبح أكثر وضوحاً واكتمالاً.

3. **أسباب ديموغرافية:** تتمثل في الفجوة الديموغرافية وطبيعة الموارد المتاحة في البلد، فالحركة السريعة للسكان، واختلال الكثافة السكانية ونوعية السكان لها انعكاساتها الواسعة على طبيعة النشاط الاقتصادي وأسلوب ممارسته وعملية الطلب على العمل وعرض القوى العاملة المتوفرة بكميات كبيرة يؤدي إلى نشوء البطالة .
4. **أسباب تكنولوجية:** حيث يصعب على القوى العاملة بخصائصها النوعية المختلفة أن تتعامل على نحو سليم مع وسائل التكنولوجيا الحديثة والمتسارعة التطور، كما يصعب على مثل هذه القوى العاملة التكيف السريع مع ظروف العمل الجديدة الأمر الذي يعرضها إلى البطالة

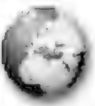
أبعاد البطالة

- **البعد السياسي للبطالة:** إن انتشار البطالة بين الشباب يؤدى إلى عزلهم عن بقية أفراد المجتمع وفقدان الثقة من جانبهم في النظم والمؤسسات الحاكمة مما يؤدى إلى خلخلة في الأوضاع السياسية والأمان الاجتماعي في أي مجتمع.
- **البعد الاقتصادي للبطالة:** يؤدي ارتفاع نسب البطالة بين الشباب إلى حدوث كساد وركود اقتصادي على المستوى المحلى والوطني في أي بلد، وقد تمتد آثاره أحيانا إلى خارج حدود الدولة، وذلك لأن أسواق العمل تتأثر بعضها ببعض داخل الدولة وبين الدول المختلفة، كما أن البطالة تتسبب في فقدان الكثير من المخرجات والدخل الذي لا يمكن تعويضه، كما أنها تؤثر تأثيرا مباشرا في حرمان الدولة والاقتصاد من المساهمات القيمة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة من جانب أكبر قوة منتجة في أي مجتمع وهم الشباب.

• **البعد الاجتماعي للبطالة**: تؤثر البطالة بين الشباب بشكل كبير على نموهم وتطورهم خاصة بالنسبة لفرصهم في الاستقرار والزواج وتأسيس أسرة مستقلة وإنجاب الأطفال وبصفة عامة المشاركة في الحياة الاجتماعية، كما أنها تؤدى إلى الحرمان من إشباع الحاجات الاقتصادية بسبب الدخل غير المستقر مما يحرمهم من التمتع بحياة كريمة وتجنب الشدائد، كما أنها تتسبب في الحرمان الاجتماعي لهؤلاء العاملين، حيث أنهم لا يشاركون في الأنشطة التي يمارسها بقية أفراد المجتمع والتفاعل الاجتماعي المرتبط بالتواجد في مكان العمل، والذي يتأثر مباشرة بالاستبعاد عن العمل، ويؤدي هذا الحرمان إلي حالة من التفكك أو التحلل الاجتماعي. تؤدي البطالة وآثارها إلي انتشار ظواهر اجتماعية ونفسية قد تتحول إلي أمراض تؤثر علي الأفراد والمجتمع مثل انتشار اليأس والضغوط والانطواء، وهي أمراض تؤثر علي المدى الطويل علي صحة البنيان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأي دولة، بل قد تتولد منها مشاكل يمكن أن تتعدى حدود الدولة الواحدة وأخيرا فإن البطالة تسهم في فقدان وتدهور الإمكانيات الخاصة بمستوى المهارات التي يتعلمها الشباب سواء في برامج التعليم أو التدريب أو أثناء العمل، بالإضافة إلي فقدانهم الثقة في قدراتهم أو إمكانياتهم في الحصول علي عمل، والذي قد يؤدي إلي ظواهر وخيمة مثل انتشار الجريمة والوقوع في براثن الإدمان وغيرها من المسائل الاجتماعية الأخرى[1].

---

(1) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع (البطالة أسبابها وطريقة مكافحتها)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص 494.



ثالثا: الحاجات التكاملية

يولد الإنسان حاملا معتقدا دينيا سواء رضية به أم لم يرضى، هذا المعتقد الديني موروث من الآباء فيبدأ بممارسة الطقوس الدينية والممارسات التي يقربه إلى الآلهة اعتقادا منه أن هذه الطقوس يحصل به على رضا الآلهة وحبها، فضلا عن أنها تنعكس على حالته النفسية، فالحاجة إلى ممارسة المعتقدات الدينية تعد من الحاجات التي سعى الإنسان منذ القدم إلى إشباعها لاعتبارات نفسية وعقيدية تحرره من الخوف وتشعره بالاطمئنان والعيش الرغيد.

إن المؤسسات الدينية لها دورها الفاعل في المجتمع فهي إلى جانب أنها تنبثق منها القيم الدينية والممارسات والطقوس،فهي التي ترسخ القيم الاجتماعية والتربوية التي توجه سلوكيات سكان المجتمع، فضلا عن وظائفها المتعددة التي تهدف إلى توطيد العلاقات في المجتمع وتماسكه مما يشعر الفرد بالمشاركة الروحية المشتركة مع أبناء مجتمعه.

أما بخصوص الأنشطة الترفيهية فقد عرف الإنسان وقت الفراغ في جميع العصور على الرغم من إن اغلب سكان العصور القديمة كانت تكرس وقتها للعمل والانجاز، أما في وقتنا الحاضر فان الإنسان العصري لديه متسع من وقت الفراغ يحتاج فيه إلى الراحة والاستجمام من ازدحامات الحياة الاجتماعية لذا فان حاجة الإنسان للترفيه تعد حاجة أساسية يسعى الإنسان إلى بلوغها من اجل إعادة نشاطه الذهني والعقلي والبدني.

المبحث الثاني
التزايد السكاني والفقر والرفاه الاقتصادي.

يميل بعض علماء السكان إلى الفصل بين أبعاد المشكلة السكانية الثلاثة: حجم السكان، وتوزيعهم، وخصائصهم؛ فيركزون على تزايد الحجم، أو ما يسمونه بالانفجار السكاني، ويعتبرونه من أهم عوائق التنمية، مغفلين البعدين الآخرين: التوزيع، والخصائص، وخاصة من حيث تأثيرهما على حجم السكان، وتأثر الأبعاد الثلاثة بالظروف الاقتصادية – الاجتماعية التي يحيا في ظلها هؤلاء السكان. وهكذا نجد البعض يحذر - بشدة - من خطورة زيادة السكان، الذي يطلق عليه الغربيون"الانفجار السكاني".

من المستحيل رسم صورة تصف الفقراء نظراً لاختلاف الملامح والمتغيرات في وجه الفقر في مختلف المجتمعات وتباين تضاريس الفقر في المجتمع الواحد، يرى الدارسين والمهتمين في قضايا السكان إن القياس الموضوعي للفقر عن طريق مستوى الدخل فقط لا يعطي صورة واقعية وحقيقية عن مستوى الحرمان الذي تعيشه الأسر ذات المداخيل المتدنية، وان إحصاءات الدخل ينبغي إن تعززها الانطباعات الذاتية للفقراء وأساليب فهمهم لحالتهم الاجتماعية،وتتفق الدراسات التي أجريت على المجتمعات الصناعية والنامية على إن المستضعفين في مجالات اجتماعية محددة يكونون على العموم أكثر عرضه للوقوع في مصيدة الفقر، ويندرج في هذه الفئات العاطلون عن العمل أو من لا يتمتعون بالأمن الوظيفي في عملهم، والمسنون، والمرضى، والعجزة وأفراد الأقليات الاثنية في المجتمع، وقد تكون أثار الفقر متقاربة على هذه الفئات السكانية في أكثر المجتمعات في العالم[1].

عندما نسمع بعصر العولمة والتقدم الحضاري والعلمي والتكنولوجي وغيره، يغزو أفكارنا إن عالمنا خال من مظاهر الفقر والحرمان، إلا إن الواقع الفعلي يصور

---

(1) انتوني غدنز، علم الاجتماع، المصدر السابق، ص382.



عكس هذا، إن الواقع يشير إلى انتشار الفقر وظهور المجاعات، وان المجاعة اليوم حقيقة مؤكد ليس اسطر تخطها صفحات التاريخ، وإنها تهدد حياة الملايين من السكان وخاصة سكان القارة الأفريقية، وبعض سكان القارة الأسيوية.

أن الشواهد التي وفرتها التجارب، الدولية والمحلية، في أعقاب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية انطوت على إستراتيجية وفهم عميقين لأهمية الإنسان وقابليته في خلق القيمة المضافة، فمع تزايد الإدراك لأهمية الإنسان يلاحظ أن دور العوامل الأخرى في عملية الإنتاج (ارض، عمل ورأسمال) لم يعد يحتل الأهمية السابقة ذاتها بل أصبحت تكنولوجيا المعلومات، والذكاء أو الإدراك البشري ومستوى المعرفة هي المدخلات الأساسية في الإنتاج ([1]). و في هذا السياق توفر بلدان شرق آسيا نموذجا معاصرا يتناسب والتغيرات المتسارعة في كافة المجالات ونموذجا يحتذى به إذا ما أرادت البلدان النامية تحقيق نمو اقتصادي مطرد محوره الإنسان.

فتحليل تجارب بلدان شرق آسيا اثبت إن الاهتمام بالتغيرات الديموغرافية و قضايا السكان النوعية في استراتيجيات النمو الاقتصادي في المراحل الأولى ، قد ساعد كثيرا في تخفيض مستوى الفقر في هذه البلدان. فقد أدركت بلدان شرق آسيا انه لا يمكن التعويل على تلقائية النمو الاقتصادي في القضاء على الفقر خاصة وان التجارب التاريخية العالمية الأخرى قد وفرت الشواهد الكافية على أن الثروة تتركز ويعاد إنتاجها من قبل فئة صغيرة في المجتمع (الدولة أو القطاع الخاص) آما أبعادها التوزيعية فهي تظهر على مدى أجيال متعددة في حال غياب السياسات المناسبة.كذلك أدركت أن عملية تراكم رأس المال بالرغم من أهميتها في إعادة الإنتاج إلا أن توزيع الثروة على القطاعات التي تعنى بالإنسان هي أكثر أهمية وعوائدها أكثر إيجابية، وان لا تعارض هناك بين مبدأ العدالة ومبدأ الكفاءة، إن استطاعت البلدان ضمان نظام تعليمي مرن وديمقراطي. ففي أعقاب الحرب

---

1 UN-ESCWA Sustainable Human Development under Globalization : The Arab Challenge, A.A. Kubursi,1999

العالمية الثانية تمكنت هذه الدول من إدخال التكنولوجية الطبية المتطورة القادمة من الغرب وبفعل ذلك تمكنت وبسرعة قياسية من تخفيض معدلات الوفيات ورفع توقع الحياة أعقبه انخفاض سريع في معدلات الخصوبة. إن هذه التغيرات كان لها الأثر الكبير في ارتفاع السكان في سن العمل و انخفاض أعداد السكان المعالين وبفعل التأثير المتبادل بين المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية انخفض العبء الاقتصادي للمعالين و ارتفع نمو متوسط دخل الفرد. وفي ضوء مجموعة من التدخلات المتزامنة وجهت بلدان شرق آسيا نسبة كبيرة من استثماراتها نحو زيادة خزين رأسمالها البشري من خلال زيادة الاستثمارات في الصحة والتعليم ووسائل الاتصالات الحديثة. وعند مقارنة إنجازات هذه البلدان مع بلدان أخرى يلاحظ أن نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم انخفضت في بلدان شرق آسيا خلال الفترة بين 1987 و1998 بمعدل 37٪ كما في الجدول أدناه.

جدول السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم [(1)]

	عدد السكان (مليون)		
	1987	1998	معدل التغير ٪
شرق آسيا	417.5	267.1	37–
أمريكا اللاتينية	63.7	60.7	5–
جنوب آسيا	474.4	521.8	9+
شبه الصحراء الأفريقية	217.2	301.6	39+

أن انخفاض مستوى فقر الدخل في بلدان شرق آسيا يعزى إلى ما حققته هذه البلدان من نمو اقتصادي مطرد حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل

(1) المصدر: البنك الدولي

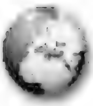
القومي بمعدل سنوي بلغ 6٪ بين 1965 و 1990. ويرى العديد من المحللين إن هذا الارتفاع في النمو الاقتصادي تحقق نتيجة تغير نسبة المشتغلين إلى المعالين، فقد ارتفعت أعداد المشتغلين بينما انخفضت أعداد المعالين على مدى 25 عاماً . وتزامن مع انخفاض معدلات الإعالة تحسن في نوعية نظم التعليم و جعلها مرنة في الاستجابة إلى طبيعة التغيرات المحلية والعالمية حيث وفر نظام التعليم قوى عاملة مؤهلة استطاعت بقدراتها أن تجعل إنتاجها ينافس المنتجات الأخرى في السوق العالمية مما أدى إلى الانفتاح على الأسواق العالمية و عزز قابلية هذه البلدان على زيادة إنتاجها. ويلاحظ أن نمو السكان في سن العمل بمقدار 2.4٪ سنويا كان أسرع ب 4 مرات من نمو السكان المعالين خلال نفس الفترة [(1)]. ففي الوقت الذي ساهم التغير الهيكلي للسكان في زيادة النمو الاقتصادي، بدوره دفع نمو إجمالي الناتج المحلي أعداد السكان نحو الانخفاض بما في ذلك أعداد السكان المعالين. أن انخفاض أعداد المعالين أتاح الفرصة المناسبة في رفع معدل الادخار الوطني حيث أن 50 إلى 70٪ من النمو الاقتصادي لهذه البلدان قد يعزى إلى التغيرات الديموغرافية المؤاتية.

من هنا نلاحظ أن طبيعة العلاقة بين التغيرات الديموغرافية والنمو الاقتصادي هي علاقة سببية لها اثر استرجاعي وتندرج تحت مفهوم النظم من حيث إن هناك مدخلات ومخرجات و تتغير الأدوار بين المدخلات والمخرجات مع الزمن. فالشواهد التاريخية المستقاة من تجارب البلدان الصناعية الغربية تشير إلى أن التقدم التكنولوجي وتعاظم تكوين رأس المال قد عمل على تحفيز النمو الاقتصادي و زيادة ادخل القومي وبدوره، وبموجب أربعة مراحل تنموية رئيسية عمل الدخل القومي على تحفيز خفض معدلات الخصوبة بشكل متناسب مع نمو

(1) بتول شكوري، الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلي، المنتدى العربي للسكان2004، بيروت،2005، ص23

الدخل ومع تطور هيكل الإنتاج وهيمنة القطاع الصناعي. إن اتساع القطاع الصناعي واستيعابه للسكان في سن العمل حفز في حينه على انتقال الأيدي العاملة من القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة القطاع الزراعي مؤديا بذلك إلى تغيير أنماط الخصوبة وسلوكها. أما التجارب المعاصرة فقد وفرت شواهد مختلفة تماما حيث إن التغيرات الديموغرافية لم تكن نتيجة للنمو الاقتصادي بقدر ما كانت سبب في زيادة في تراكم رأسمال من خلال نمو السكان في سن العمل وانخفاض نسبة المعالين. فقد أدى التقدم الصحي والتعليمي إلى خلق خزين من رأس المال البشري كانت استجابته سريعة لأنماط وتقنيات حديثة في الإنتاج موظفا بذلك معارفه في خلق القيمة المضافة وكما حدث في بلدان شرق آسيا.

أن تجربة بلدان شرق آسيا لم تكن نواة لنظرية جديدة بقدر ما جاءت لتثبت فرضيات ونظريات سادت النصف الأول من القرن الماضي والتي نصت على أن عملية انخفاض معدلات الخصوبة، من معدلات عالية إلى أخرى أدنى،ينطوي على تغيرات مستمرة في الهيكل العمري للسكان. فعندما تكون معدلات الخصوبة مرتفعة فان الفئة العمرية دون الخامسة عشر أي (0-14) تشكل نسبة كبيرة مقارنة بنسبة البالغين الذين هم سوق العمل، وعندما تنخفض معدلات الخصوبة فان معدل السكان في الفئة (15-64) من العاملين إلى غير العاملين من الفئة الأولى يرتفع. وبما أن السلوك الاقتصادي يختلف باختلاف مراحل الحياة عند البشر فانه يترتب على ذلك إن الهيكل العمري للسكان له اثر كبير على الأداء الاقتصادي للإنسان حيث إن جزء كبير من الدخل يذهب على الأنفاق الاستهلاكي عندما ترتفع معدلات الخصوبة وتتسع قاعدة الهرم العمري للسكان وترتفع أعداد الأطفال بين 0-14. فمع اتساع قاعدة الهرم السكاني يرتفع عبء الإعالة ويزداد الاستهلاك على حساب الادخار. ويقدر عبء الإعالة في البلدان المرتفعة الخصوبة ب 95 شخص في عمر الإعالة مقابل 100 شخص في سن العمل وتنعكس هذه



المعادلة في حالة البلدان التي تتجه معدلات الخصوبة فيها إلى الانخفاض إذ يبلغ معدل الإعالة 65 شخص معال لكل 100 شخص في سن العمل.

إن تخصيص جزء كبير من الدخل القومي للاستهلاك يأخذ أشكالا عدة. فعندما يتم تمويل الاستثمار عن طريق الادخار الخاص، فان الأسر الكبيرة تجد صعوبة في زيادة ادخارها مما يؤدي إلى انخفاض حجم الادخار الكلي وبالتالي انخفاض مستوى الاستثمار. وعندما تكون الأسرة الكبيرة فقيرة وليست مصدرا للادخار، فان ارتفاع الخصوبة يؤدي إلى ضغط اجتماعي لزيادة حصة هذه الأسر من الدخل القومي وذلك للإبقاء على مستوى معين من الاستهلاك. أما عندما تكون الدولة هي الممولة للاستثمار من خلال الادخار العام فان ارتفاع معدلات الخصوبة يؤدي إلى زيادة الأنفاق وتباطؤ معدلات الاستثمار. أن الجديد الذي أضافته تجربة بلدان شرق آسيا على أدوات التحليل هو الأثر ألاسترجاعي للبعد الديموغرافي وسرعته، ويتمثل ذلك في إن انخفاض أعداد المعالين يؤدي ألي زيادة في الادخار والاستثمار خاصة في الصحة والتعليم، بدورها تؤدي إلى انخفاض الخصوبة.

فما كان سببا في وقت من الأوقات قد يصبح نتيجة بفعل التغذية الاسترجاعية. و عند ارتفاع نمو السكان في سن العمل وانخفاض معدلات الإعالة عندها يظهر بوضوح الأثر الإيجابي لانخفاض معدلات الخصوبة ممثلا بزيادة حصة الفرد من مدخلات الإنتاج ورافعا متوسط دخل الفرد. وقد يؤدي الانخفاض المتوقع للخصوبة بالتزامن مع عدد أقل من السكان المعالين، إلى إمكانيات في نمو متوسط دخل الفرد قد تمتد على مدى خمسة وعشرين سنة خاصة وان التجارب التاريخية تبين أن حدوث هذه العملية في موازاة نمو بطيء لفئة كبار السن تتيح لعدد من الدول – في أوقات متفاوتة إنما لزمن محدد – ظهور الهبة الديموغرافية [1]. وتعرف هذه

(1) UN-ESCWA, POPULATION and DEVELOPMENT: The Demographic Profile of the Arab Countries, 2003.

الظاهرة ب "العوائد الديموغرافية" أو "الهبة الديموغرافية"، حيث إن انخفاض مستوى الخصوبة يؤدي إلى تخفيض مستوى الفقر، إذ يسمح بتوزيع الدخل الإضافي المتأتي من زيادة المدخرات والاستثمارات على شريحة اكبر. فمع انخفاض الخصوبة ترفع أعداد المشتغلين بينما ينخفض أعداد المعالين على مدى زمني قد يمتد على مدى عقود قليلة وربما جيل واحد.

إلا إن "العوائد الديموغرافية" هذه غير حتمية بل يجب السعي للحصول عليها، فهي لا تأمن زيادة في النمو الاقتصادي ما لم تتزامن مع سياسات اقتصادية رشيدة تعمل على تحويل المدخرات إلى استثمارات وما لم تتواكب مع استراتيجيات أخرى مكملة تحدد المستوى التكنولوجي الملائم (كثيف رأس المال أو كثيف قوى عاملة)، حيث تتوقف هذه الاستراتيجيات على طبيعة الظروف المحلية والدولية. ومن الضروري إن يتزامن ذلك مع سياسات تعليمية وصحية موازية تعنى بنوعية السكان، وعلى وجه الخصوص تمكين السكان في سن العمل من اكتساب المهارات والمعارف التي تؤهلهم للانخراط بسوق العمل والحصول على عمل منتج. وبما أن المدة المتاحة للحصول على هذه الإيرادات قصيرة الأمد بطبيعتها ونظرا لما ينطوي عليه انخفاض الخصوبة من أبعاد تطال كبار السن حيث تؤدي إلى رفع معدلات الإعالة مجددا فان فعالية هذه الفرصة مشروطة بحسن وعقلانية السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تضمن الاستفادة من خزين رأس المال البشري الذي بدوره سيساهم في تحسين نوعية الحياة، الغاية الأساسية التي نص عليها المؤتمر الدولي للسكان عام 1994.

الفقر في الوطن العربي

يعتبر الفقر في الوطن العربي والإسلامي سمة رئيسية رغم الموارد الاقتصادية الكبيرة التي حبا الله بها مجتمعاتنا وتنوعها بين الصناعة والزراعة والأيدي العاملة، بالإضافة إلى النفط. إن الفقر بمختلف مظاهره يشكل ألما في قلب الوطن العربي الذي يصنف في مجمله ضمن دول الدخل المتوسط المنخفض، وبالتالي يندرج

ضمن الدول والمناطق الأقل دخلا في العالم، إلا أنه هناك دول غنية وأخرى فقيرة. وهذا لم يمنع من وجود فقراء داخل الدول الغنية، وفئة قليلة فاحشة الثراء ضمن هذه الدول، فدول العالم العربي تنقسم من حيث الثروة والفقر إلى[1]:

1. مجموعة الأقطار النفطية الغنية: وتضم مجلس التعاون الخليجي وليبيا.
2. مجموعة الأقطار متوسطة الدخل: مصر، العراق، الأردن، سوريا، المغرب، تونس والجزائر.
3. مجموعة الأقطار الفقيرة: وتشمل السودان، اليمن، الصومال، موريتانيا، جيبوتي وفلسطين.

أسباب و عوامل تفشي ظاهرة الفقر:

بعد ما تعرفنا على مفهوم الفقر و ظاهرة الفقر الآن نبحث أسباب و العوامل التي أدت إلى ظهور و تفشي ظاهرة الفقر و تناصها و من أهم هذه الأسباب نذكر منها[2]

1. **حجم الأسرة**: إن حجم الأسرة يعتبر أيضا من مسببات الفقر حيث يؤدي كبر حجم الأسرة و ارتفاع معدلات الإعالة إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار و تتفاقم و ينتج عنها الفقر بأتم معناه.
2. **التضخم**: إن التضخم الذي يعرف بأنه الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبراً عنها بالنقود يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود و بالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر و تصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل

---

(1) بوشامة مصطفى، ومحفوظ مراد، ظاهرة الفقر في العالم العربي والإسلامي، أسبابها،وآثارها، مجلة جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2007، ص123.

(2) فريد كورتل، الفقر: مسبباته، آثاره وسبل الحد منه، حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد ، العدد 20، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، الجزائر ، 2003 ، ص: 182.

المتطلبات التي تحتاجها و تصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر فالتضخم سيزيد في عبئ الإعالة التي تقع على العاملين في إعالة غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع.

3. **برامج التصحيح الهيكلي**: تعتبر برامج التعديل أو التصحيح الهيكلي واحدة من أهم الأسباب التي أد ت إلى تنمي الفقر و ازدياد معدلاته خاصة على العالم النامي فقد كانت الكثير من الدول النامية قد عرفت تدهوراً شديداً في الظروف الاجتماعية مع تزايد سوء التغذية، بطئ التحسينات في مجال الصحة أو في تراجعها، انخفاض مستوى التعليم.

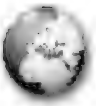
4. **النزاعات الداخلية و الخارجية**: كالحروب مثلا تساهم في الاستقرار و ما ينتج عنه من ضياع فرص العمل و ضياع الممتلكات و غيرها و بالتالي السير نحو الفقر.

5. **سوء توزيع الدخل و الثروات**: إن غياب التوزيع العادل للدخل القومي والثروات يؤدي إلى غناء البعض و إفقار البعض الآخر.ونجد من يعزي ظهور الفقر و استمراره في أي مجتمع من المجتمعات إلى عوامل اقتصادية و سياسية، و اجتماعية و ثقافية، و من أهم تلك العوامل(سوء إدارة الموارد الاقتصادية، و سوء توزيع الدخل و الثروات و الضغط السكاني، و الكوارث الطبيعية، و تهميش دور فئات معينة في المجتمع كالمرأة و سكان الريف، و النزاعات الداخلية و الخارجية.

6. ونجد من يضيف إلى عوامل وأسباب تفشي ظاهرة الفقر ما يلي: [1]

---

(1) سلطان بلغيث، الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة: العدد 32: 2 (يناير) 2007 WWW.ULUM.NL بتصرف.



تدني المستوى التعليمي

أصبح من المعترف به لدى الجميع اليوم،أن المشكلات والقضايا التربوية والثقافية(كمحو الأمية وإنشاء وترقية الأنظمة الوطنية للتعليم وبلوغ وضع جديد كيفيا للثقافة) لبلد ما من البلدان تؤثر وتشارك في مجال التحولات الاقتصادية والاجتماعية.وليس من قبيل الصدفة أن نلاحظ العلاقة الجدلية بين الجوع والأمية والتخلف الاقتصادي.ولابد هنا من أخذ مفهوم التربية أو التعليم في علاقته بالتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية...إن العمل على التنشئة الذهنية والأخلاقية للأجيال الجديدة لم يعد الهدف الوحيد للتربية،بل إن التربية وبخاصة التعليم هو من العوامل الأساسية للتقدم التقني والاقتصادي والاجتماعي. وتعلمنا دروس التاريخ أن الانتكاسات الحضارية والتاريخية التي مُنيتْ وما زالت ترسف تحتها الأمة العربية، تعود في أغلبها إن لم تكن كلها إلى حالة التخلف والجهل والتبعية التي تقف كشاهد عيان على فشل تلك المشاريع الفكرية العربية.

التوزيع غير العادل للثروات الوطنية:

"العالم اليوم أصبح جزيرة أغنياء تحيط بها بحار من الفقراء" هكذا وصف الرئيس الجنوب أفريقي "مبيكي" السنة الماضية في مؤتمر الأرض بجوهانسبرغ معضلة الفقر التي تزداد يوما بعد يوم رغم التقدم الذي أحرزته البشرية في شتى المجالات، ورغم جني الكثير من خيرات الكوكب التي يُجمع الخبراء على أنها كافية لتقديم الرفاهية للستة مليارات من البشر الذين يعيشون فوقه لو تم توزيعها بالحد الأدنى من العدالة.إذ تبلغ ثروة ثلاثة من أغنى أغنياء العالم ما يعادل الناتج المحلي لأفقر 48 دولة، كما أن ثروة 200 من أغنى أغنياء العالم تتجاوز نسبتها دخل 41٪ من سكان العالم مجتمعين، وفي ذلك بيان على أن الفقر في حقيقة الأمر هو الوجهة الأخرى لصور التمايز الاجتماعي واللامساواة وانعدام العدالة التي هي السبب الأساسي الذي ظل وما زال يهدد الحياة البشرية والحضارات الإنسانية سواء على

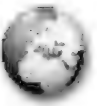
مستوى الأفراد أو الجماعات والدول والمجتمعات والتمايز الاجتماعي واللا مساواة.

الفساد والبيروقراطية

بسبب البطء في التصرف، وتعقيد الإجراءات، وعدم الاكتراث بمصالح المجتمع والمواطنين،فالتعفن الإداري المثقل بموروثات البيروقراطية يُساهم في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية المنشودة؛وقد رصد تقرير الفساد لعام 2005 الذي يصدر عن منظمة الشفافية العالمية، أربعه جوانب يؤثر فيها الفساد بدرجة كبيرة جدا على البنية التحتية،ومن ثمة على تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء من خلال رفعه لتكلفة رأس المال،تتمثل في أن:

1. الفساد يؤخر ويقلص الإنفاق الاستثماري على البنية التحتية على المستوى الكوني،وأن خفضا متواضعا في الفساد سوف يعظم الاستثمارات في الاتصالات.
2. الفساد يقلص النمو الذي يتم تخليقه عبر الإنفاق على الاستثمارات في البنية التحتية.
3. الفساد يرفع تكلفة تشغيل المستوى المتوافر من خدمات البنية التحتية.
4. الفساد يقلل نوعية ومستوى البنية التحتية،ويقلص القدرة على الاستفادة منها خصوصا بالنسبة للفقراء.

فالفساد يؤذي الفقراء بشكل غير مباشر لأنه يعرقل النمو الاقتصادي، ويكرس عدم المساواة،ويلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام،ومن خلال قنوات أخرى عديدة فإنه يقف عائقا أمام تخفيف حدة الفقر.وقد أظهرت الدراسات الأمبريقية أن الفقراء يدفعون نصيبا من دخولهم على الرشاوى أكثر من الأغنياء،ويعتمدون على الخدمات العامة أكثر من الأغنياء.وعلى سبيل المثال يتطلب حل مشكلة البطالة توفير75 مل دولار،فيما تهدرمن300-400مل دولار بسبب الفساد المستشري بكثرة في العالم العربي.وتتشابه ظروف الفساد وعلاقة



الفساد بالفقر في مختلف الدول العربية،ينشأ الفساد من خلال بيروقراطيات تتنامى جميعها بالتوازي مع طبيعة أنظمة الحكم منها البيروقراطية الملكية،وبيروقراطية الحزب، وبيروقراطية الدولة،وبيروقراطية العائلة والعشيرة،ويؤدي الاستئثار بالحكم إلى حالة قصوى من الفقر الاجتماعي،يكون نتيجتها عدم استفادة الفقراء من الدعم الحكومي ومن الخدمات،وإجهاض سياسة استهداف الفقراء بالدعم، وهو النهج الذي أكده تقرير التنمية لسنة2004.

آثار الفقر

إن للفقر آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة على البلدان، حيث أنه عامل سلبي يؤدي إلى تفاقم الوضع وتدهوره أكثر، فإذا كانت هناك أسباب معينة أدت إلى ظهوره، فإنه يؤدي إلى تعقيد هذه الأسباب، وبالتالي ارتفاع تكلفة الحد منه أو القضاء عليه.

فمن الجانب الاجتماعي يمكن ملاحظة مايلي:

1. ظهور انحرافات كبيرة على مستوى سلوك الأفراد وأخلاقهم، ففي الأثر كاد الفقر أن يكون كفرا، وبالتالي تظهر سلوكيات جديدة تخالف العادات والتقاليد، والدين، حيث أن الفقير غير المتعفف، يجيز لنفسه كل الأمور التي تمكنه من الحصول على لقمة العيش.
2. عدم تمكين الأطفال من التمدرس، أو التمدرس الجيد، فارتفاع عبء الإعالة الذي هو من أسباب الفقر يؤدي بالآباء إلى التخلي عن مسؤولياتهم في تعليم أطفالهم، وتوفير الظروف الملائمة لذلك، مما يؤدي إلى انتشار الأمية بين الأطفال
3. بروز ظاهرة عمالة الأطفال، وآثارها السلبية على المجتمع والاقتصاد.

4. تدهور الوضع الصحي، خاصة بالنسبة للأطفال (ارتفاع الوفيات)، وقلة العناية بهم، وتنطبق كذلك على الكبار، وبالتالي التعرض بدرجة عالية للأمراض، وللعدوى المزمنة.

أما من الجانب الاقتصادي:

1. ظهور الفساد وانتشاره بشكل يؤدي إلى تعطيل المصالح الاقتصادية للبلد، فرغم أن الفساد في تسيير الشؤون الاقتصادية يمكن اعتباره من مسببات الفقر، إلا أن وجود هذه الظاهرة تؤدي إلى تنميته وظهوره للعيان بشكل ملفت للانتباه، حيث أن مع الفقر تزول كل المحضورات، فالموظف الذي لا تمكنه وظيفته من تلبية حاجياته وحاجيات أسرته (وفي ظروف معينة)، يصبح موظفا فاسدا، وبالتالي يؤثر على مؤسسته وعلى الاقتصاد ككل.
2. تدهور معيشة الأفراد.
3. ظهور الآثار الاجتماعية، يؤدي إلى قلة مردودية الأفراد، وضعف مستوى نشاطهم الاقتصادي، الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض دخل الدول.



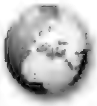
خلاصة الفصل

لا يختلف اثنان على أن الزيادة السكانية في العالم نتج عنها الكثير من المشكلات كانت في مقدمتها إشباع الحاجات، إذ ظهر العجز في الكثير من الدول في سد متطلبات سكانها من غذاء وملبس ومسكن ودواء وغيرها من الحاجات الأساسية للعيش الرغيد، مما كان دافعا إلى ظهور التصدعات الاجتماعية في المجتمع حيث انتشر الجوع والمرض وظهرت الجريمة والسرقة من اجل العيش وكسب لقمة الحياة، فانهارت الكثير من الدول بسبب تفشي الجوع والمرض ونقص الحاجات.

فمازال الملايين من السكان في العالم يعانون من المشاكل بسبب الازدحام السكاني الذي اثر سلبا على الواقع الخدمي في تلك البلدان وما زالت الجهود الأممية والدولية تحبث في الحد من المشكلات من جانب، وعلاج ما ظهر منها من جانب أخر.

مصادر الفصل الرابع

1. إبراهيم مدكور وآخرون، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975.
2. احمد الخطيب، رؤية مستقبلية لتعزيز المكانة الاجتماعية للمهنة في الوطن العربي، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات،جامعة مؤته، الأردن، العدد2، 1990.
3. احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، بدون سنة،
4. بتول شكوري، الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلي، المنتدى العربي للسكان،2004، بيروت،
5. بوشامة مصطفى، ومحفوظ مراد، ظاهرة الفقر في العالم العربي والإسلامي، أسبابها،وآثارها، مجلة جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2007.
6. الجوع وسوء التغذية في العالم، 2006
7. حسن إبراهيم عيد، دراسات في البطالة، دار المعرفة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984.
8. خالد فرج الجابري، دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي،، ندوة دار الحكمة، بغداد، 1997.
9. سلطان بلغيث، الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة: العدد 32: 2 (يناير) 2007 WWW.ULUM.NL
10. سولومون بروك، العمليات الاثنوديموغرافية:سكان العالم على أبواب القرن الحادي والعشرين، أكاديمية العلوم السوفيتة، موسكو، 1986.



11. عبد الباسط عبد المعطي، بعض المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1995.
12. عبد اللطيف عبد الحميد العاني واخزون، المدخل إلى علم الاجتماع، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بدون سنة.
13. فريد كورتل، الفقر: مسبباته، آثاره وسبل الحد منه، حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد، العدد 20، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2003.
14. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع (البطالة أسبابها وطريقة مكافحتها)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990.
15. محمد علي الفرا، واقع الأمن الغذائي العربي، عالم الفكر، المجلد 18، العدد2، الكويت،1987.
16. محمد علي محمد وآخرون، المجتمع والثقافة والشخصية، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1985.
17. مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية اليوم العالمي للموئل 1990، المأوى والتحضر، مكتب البلدان العربية، عمان، 1990.
18. النادي العربي للمعلومات،المسؤولية الأمنية للمؤسسات التعليمية، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض من21 / 2 حتى24 / 2 من عام1425 هـ: إعداد،د / أحمد بن عبد الكريم غنوم الأستاذ المساعد بقسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية بأبها – جامعة الملك خالد net.arabcin.www
19. يوسف حامد محمد الملا، الضوابط الاجتماعية في إعداد التصاميم الأساسية للمدن، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العال للتخطيط الحضري و الإقليمي، جامعة بغداد، 2003.

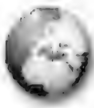
20. William L.Kalb. Dictionary of the Social Sciences, the free press, New York, 1964.
21. INTER NATIONAL LABOUR ORGANISATION (ILO),WORLD EMPLOYMENT 1996-1997 Geneva: 1997.
22. Tom Gardner-Outlaw and Robert Engelmann, Sustaining Water, Easing Scarcity (A Second Update)(Washington, DC; Population Action International. 1997).
23. UN.General Assembly "Draft Programmed of Action of International Conference on Population and Development " New York.April 1999.□
24. UN-ESCWA Sustainable Human Development under Globalization: The Arab Challenge, A.A. Kubursi,1999
25. UN-ESCWA, POPULATION and DEVELOPMENT: The Demographic Profile of the Arab Countries, 2003.
26. www .Makatel.coml


@Ahmedyassin90

الفصل الخامس
الانفجار السكاني والتنمية والتخطيط لها

المبحث الأول: النمو السكاني والتنمية

المبحث الثاني: التحديات السكانية، تحديات سكان العراق لإشباع الحاجات، دراسة سوسيوديموغرافية



الفصل الخامس

الانفجار السكاني والتنمية والتخطيط لها

تمهيد

دائما ما يثور التساؤل حول ما إذا التحكم في النمو السكاني يعتبر شرطا ضروريا لعملية التنمية الاقتصادية؟. أن هناك ادعاءا في الدول الرأسمالية المتقدمة بأن الدول المتخلفة لن تخرج من دائرة الفقر الخبيثة ما لم يتم التحكم في النمو السكاني. بينما كانت وجهه النظر الاشتراكية حول السكان أنه عند الحديث على التنمية لابد وأن نضع قضية السكان جانبا. ذلك أن الفقر الذي تعاني منه الدول المتخلفة إنما يرجع إلى الاستغلال الاقتصادي لهذه الدول من جانب الدول المتقدمة والسيطرة السياسية على هذه الدول، وهذا هو السبب الرئيسي في الفقر النسبي لهذه الدول من وجهه النظر الاشتراكية. ومن الأمور الملفتة للنظر أنه حينما عقد المؤتمر العالمي للسكان في عام 1974، أنتهي المؤتمر إلى خطة عمل تدعو الدول المتقدمة إلى أعطاء أولوية أساسية لبرامج تنظيم الأسرة للسيطرة على الخطر الأكبر الذي يهدد التنمية الاقتصادية فى هذه الدول وهو النمو السكاني. وفي عام 1984 حينما عقد في المكسيك المؤتمر العالمي للسكان خرجت الولايات المتحدة بفكرة جديدة مخالفة لتلك التي تبنتها في مؤتمر بوخارست عام 1974. فقد رأت الولايات المتحدة أن النمو السكاني ليس بالضرورة أمرا سيئا، وأن المناخ الاقتصادي الحر هو المكون السحري لكل من التنمية الاقتصادية والتحكم في الخصوبة. فبالرغم من أن العالم كان متفقا على وجهه النظر القائلة بأن النمو السكاني يعد عاملا مقيدا للتنمية الاقتصادية عام 1974، فانه في عام 1984 كان هناك شبه إنفاق حول أن القضيتان (التنمية والسكان) ليستا متناقضتان بهذه الصورة.

المبحث الأول
النمو السكاني والتنمية

العلاقة بين النمو السكّانى والتنمية الاقتصادية هى دائما محل اهتمام الباحثينَ والمفكرينَ الاقتصاديين منذ أمد طويل، حيث عكفوا على دراسة النظريات والسياسات التى يمكن بها تحقيق الموازنة بين الموارد الاقتصادية والنمو السكّانى. لقد أصبحت مشكلة النمو السكّانى في المجتمعات الصغيرة والكبيرة المحدودة الموارد إحدى أهم معضلات التنمية في تلك الدول. وقد أظهرت بعض النظريات الاقتصادية المتشائمة مثل نظرية «مالتوس» والتى بنيت على المردود المتناقص لعوامل الإنتاج ولكن التطوّر التكنولوجى أستطاع أن يتغلب على هذه الصعوبة، وأن يساهم في تطوير الإنتاجية.

وعلى الرغم من أن الابتكارات العلمية والتكنولوجية التى يشهدها العالم في شتّى المجالات أدّت إلى تخطى بعض التحديات التى ظلت تشغل بال المجتمعات المختلفة حول حتمية عجز الموارد عن تلبية حاجات الزيادات السكانية المتعاقبة، إلا أن هذه المجتمعات وخصوصا تلك الدول المصنعة والمصدرة للتكنولوجية المبتكرة لاتزال ترى بأنّ النمو السكّانى يبقى المعضلة الأهم والأكثر خطورة على تطور وتقدم البشرية.

وإن التخطيط للتنمية عملية معقدة متشابكة فيها جهود عديدة، كما أنها تتميز بمراحل متعددة تبدأ بوضع الإستراتيجية العامة للتنمية، التي تحدد بأهداف المجتمع الرئيسية والتي تراعي الواقع الاجتماعي للمجتمع من عادات وتقاليد وقيم، ثم تتبلور على شكل أهداف نوعية، تتحول إلى برامج تنفيذية تقوم وتتابع من قبل الأجهزة، وكل خطة تنموية تلعب فيها العوامل البشرية دورها الرئيس باعتبارها الصفة الملازمة لنجاح العملية التنموية، فضلاً عن بيان التقويم للعملية التنمية.

يعتمد المخطط يعتمد المخطط في مجال التنمية بشكل عام والاجتماعية على وجه الخصوص على عدة مسائل أساسية في ضمنها فهم الواقع الاجتماعي،



والواقع الديموغرافي للمجتمع من اجل تجاوزه إلى مستوى أفضل، وعلم السكان هو احد العلوم الاجتماعية التي تسهم في فهم الواقع فهما علمياً وسليماً[1].

ويلعب النمو الديموغرافي دوراً مزدوجاً في العملية التنموية، فعلى الرغم من إن التنمية تكون سببا في حدوث الانفجار السكاني كما أسلفنا في الصفحات السابقة، فالنمو السكاني (الانفجار السكاني) يلعب من وجهة نظري دورين مزدوجين متناقضين في العملية التنموية وهما:-

- **الدور الأول**: النمو السكاني محفزا للعملية التنموية، حيث أن الارتفاع في معدلات النمو السكاني مؤشر على ارتفاع الحاجات وبما أن التنمية تعتمد على المعطيات السكانية والموارد البشرية فأنها تكون حافزاً مهماً لسير عجلة التنمية إلى الأمام.
- **الدور الثاني**: النمو السكاني عائقاً للعملية التنموية، في الكثير من الأحيان يكون الانفجار السكاني في المجتمع عائقاً مؤثراً في العملية التنموية، وخاصة في المجتمعات الفقيرة (النامية) التي لا تستطيع سد حاجات النمو السكاني فيها.

وللنمو السكاني أثار متباينة في التنمية وهي:

- **أثر النمو السكاني على سوق العمل**: يزيد النمو السكاني من عرض قوة العمل، لكن هذا العرض الإضافي لا يساهم في زيادة الإنتاج إذا لم يتناسب مع الموارد المتاحة، وإنما سيؤدي إلى زيادة معدلات البطالة ويخفض من مستوى الأجور وبالتالي يتدنى المستوى التأهيلي لقوة العمل المستقبلية بسبب تأثير انخفاض الأجور على التركيب التعليمي للسكان.

---

(1) محمد صفوح الأخرس، التنمية الاجتماعية والتخطيط لها في القطر العربي السوري، وحدة البحوث الاجتماعية، دمشق، 1979، ص34.

- **أثر النمو السكاني على الادخار والاستثمار** : تؤدي زيادة عدد السكان إلى انخفاض الادخار والاستثمار وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي والدخل الفردي، وتستند هذه الآراء إلى معدلات الخصوبة والمواليد، حيث أن التزايد السكاني يؤثر سلباً على عملية خلق التراكمات اللازمة لعملية التنمية، فارتفاع عدد السكان يؤدي إلى ارتفاع عدد المواليد في المجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض نصيب الفرد الواحد مما يضعف مقدرة الأسر والأفراد على الادخار وانخفاض مستوى دخل الأسرة بالمقارنة مع عدد أفرادها يجعلها تكاد لا تفي باحتياجات هؤلاء الأفراد من المادة الاستهلاكية الأساسية ويمنعهم من أي مدخرات ذات معنى وعندما يكون حجم الادخار في المجتمع ضعيفاً فسيكون بالتالي حجم الاستثمار ضعيفاً أيضاً والنتيجة ستضعف قدرة المجتمع على المشاريع الاستثمارية والتي ستعرقل عملية التنمية الاقتصادية.
- **أثر النمو السكاني على الاستهلاك:** يؤدي إلى زيادة الطلب الإجمالي على السلع بنوعيها الضروري والكمالي مقابل محدودية الدخل وزيادة الحاجات مما يشكل ضغوطاً على المسيرة التنموية للمجتمع.من ناحية أخرى يرى بعض المفكرين من علماء السكان والاجتماع أن النمو السكاني يسهم في زيادة الطلب على الإنتاج والتي من شأنها أن تزيد من الإنتاجية ويسهم أيضاً في تنظيم فعالية الإنتاج بفضل تحسين تقسيم العمل ويؤدي النمو السكاني إلى تخفيض الأعباء العامة للمجتمع بتوزيعها على عدد أكبر من السكان

العلاقة بين السكان والتنمية

إن العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية يمكن النظر إليها من الناحية التاريخية من ثلاثة أركان. **ففي الركن الأول** سنجد أن القوميين

Nationalists يرون أن النمو السكاني سوف يشجع على التنمية. فالقوميون يسعون نحو تحرير بلادهم من الاستغلال والسيطرة الاقتصادية من خلال تكوين دول قوية فمن الأفكار الأساسية للأيدلوجية القومية هي أن المزيد من السكان سوف يؤدي إلى المزيد من الإنتاجية ومن ثم مزيد من القوة الاقتصادية. وربما اقتربت وجهه النظر الأمريكية في مؤتمر السكان العالم عام 1984 في المكسيك من هذا الاتجاه حينما انحصرت وجهه النظر الأمريكية الرسمية في أنه في أي مجتمع حر من الناحية الاقتصادية سوف يؤدي النمو السكاني إلى زيادة الطلب ومن ثم تشجيع الاقتصاد.

أما في **الركن الثاني** فإننا نجد الماركسيين يؤمنون بأن عدم العدالة الاقتصادية والاجتماعية تنشأ أساسا من عدم وجود جهود تنموية أصلا، والاعتقاد الخاطئ بأن السكان يشكلون مشكلة. أن الماركسيين يؤمنون بأنه ليس هناك أي علاقة سببية بين السكان والتنمية الاقتصادية والد الفقر والجوع والأمراض الاجتماعية الأخرى المصاحبة للتنمية الاقتصادية هي نتيجة لطبيعة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة وليس بسبب النمو السكاني.

وأخيرا فإنه في **الركن الثالث** فإننا نجد المالثوسيون الجدد. فهؤلاء يدعون بأنه إذا لم تكن هناك موانع للنمو السكاني فان المكاسب الاقتصادية الناتجة عن التنمية سوف تزول بفعل هذا النمو. وكما سبق أن رأينا أن هناك خلاف بين مالثوس والمالثوسيون الجدد حول قضية تحديد النسل.إذ يرفض مالثوس تحديد النسل إلا من خلال الموانع المتوافقة مع الأخلاق، بينما يرى المالثوسيون الجدد في تنظيم النسل وسيلة من وسائل الحد المنعي للزيادة السكانية.

هل النمو السكاني عامل مشجع على التنمية الاقتصادية ؟

إن الاقتصادي كولن كلارك البريطاني الجنسية هو أشهر من دعا إلى فكرة أن النمو السكاني عامل مشجع على التنمية. فيؤكد كلارك أنه على المدى الطويل يؤدي النمو السكاني إلى التنمية الاقتصادية، وليس انخفاض أو عدم نمو السكان.

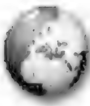
ويستخلص كلارك هذه الآراء من دراسته لتاريخ أوروبا حيث كانت الثورة الصناعية والزيادة في الإنتاج الزراعي مصاحبة لنمو سكاني كبير. وتقوم حجة كلارك على أساس أن النمو السكاني هو العامل المحفز على استغلال الأرض غير المزروعة وتجفيف الأراضي الصالحة وتطوير المحاصيل جديدة والأسمدة، وأساليب الري وكل هذه التطورات مرتبطة بالثورة في قطاع الزراعة. إذن النمو السكاني وفقا لوجهه النظر هذه هو القوة القادرة على جعل هذه المجتمعات تغير من أساليب الإنتاج الخاص بها وتحول هذه المجتمعات في الأجل الطويل إلى مجتمعات أكثر تقدما وأكثر إنتاجية. فالعالم وفقا لذلك المدخل مازال لديه إمكانيات هائلة للزراعة لم تستغل بعد. أما في الدول الصناعية فان الآثار الاقتصادية المفيدة للأسواق الكبيرة واضحة تماما، ومن ثم فان المشكلة الأساسية ليست هي النمو السكاني ولكن الزيادة الواضحة في الثروة في بعض الأماكن التي ينمو فيها السكان، وجاذبية هذه الأماكن للمهاجرين والاتساع غير المنظم لحجم المدن[1].

من ناحية أخرى نجد أن الاقتصادي هيرشمان يسير في نفس الخط والذي يرى الآتي:

1. أن الزيادة في السكان سوف تؤدي إلى تخفيض مستويات المعيشة للسكان، إلا إذا كان هناك اهتمام من جانب السكان بمستويات معيشتهم والسعي نحو زيادتها من خلال زيادة الإنتاج.
2. إن أحد القواعد المتعارف عليها من الناحية السيكولوجية أن الناس دائما ما ترفض تخفيض مستويات المعيشة الخاصة بها
3. إن الأنشطة التي يقوم بها المجتمع الذي يرفض انخفاض مستويات المعيشة بالنشبة لسكانه سوف تؤدي إلى زيادة قدرات هذا المجتمع. ومن ثم يكون قادرا على استغلال فرص النمو الاقتصادي التي كانت متاحة فيما سبق ولم يتم استغلالها.

---

(1) www.cba.edu.kw.



إن فكرة أن النمو السكاني مشجع لعملية التنمية له أسس من الناحية التطبيقية، وليس فقط من الناحية النظرية. ففي أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية هناك بعض الدلائل التي تشير إلى أن النمو السكاني كان عاملا مشجعا على التنمية. بل أن بعض دراسي التاريخ يرون أن الانخفاض في معدلات الوفيات الذي سبق الثورة الصناعي بسبب السيطرة على الطاعون هو العامل الذي أدى إلى أحداث الثورة الصناعية والسبب في ذلك كما يوضح كلارك أن انخفاض الوفيات أدى إلى زيادة في معدلات النمو السكاني والذي أدى بعد ذلك إلى زيادة الطلب على الموارد الأخرى. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فان إنشاء خطوط المواصلات الحديدية أدى إلى فتح الحدود بين الولايات ومن ثم إلى زيادة مستوى التنمية الاقتصادية. فقد أدت سكك المواصلات الحديدية إلى الإسراع بمعدلات النمو في الولايات الغربية بسبب تدفق المهاجرين إلى هذه الولايات. وعلى الرغم من أن التاريخ يثبت أن النمو السكاني كان عنصرا مشجعا على التنمية الاقتصادية في الدول الصناعية، فان الإحصاءات تشير إلى وجود فارق جوهري بين الدول المتقدمة في بأوروبا وأمريكا والدول المتخلفة في باقي دول العالم. فالدول المتخلفة الآن لا تقوم بإتباع نفس الخطوات التي أتبعتها الدول المتقدمة في سبيل نموها. على سبيل المثال فان الدول المتخلفة تبدأ بناءها الاقتصادي على أسس أقل كثيرا من تلك الأسس التي قام عليها البناء الاقتصادي في الدول المتقدمة. من ناحية أخرى فانه بالرغم أن بعض الدول المتخلفة قد حققت معدلات نمو أعلى من تلك التي تحققنها الدول الصناعية في مراحلها الأولى، إلا أن معدلات النمو السكاني بها أعلى أيضا وبصورة جوهرية. فمعدلات النمو السكاني بهذه الدول أعلى من تلك الخاصة بأوروبا والولايات المتحدة بل إن معدلات النمو السكاني في الدول المتخلفة ليس لها مثيل في التاريخ الإنساني السابق. ومن الواضح أن النمو السكاني ربما كان عاملا مشجعا على النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وذلك من خلال إجبار السكان على تغيير النمط الذي اعتادوا عليه في المعيشة، ودفعهم نحو

الاختراعات الجديدة أو أدى إلى زيادة سرعة عملية إحلال قوة العمل بعمالة أكثر تعليما وتدريبا. وفي عام 1981 قدم جوليان سيمون أحد الاقتصاديين في جامعة ميريلاند بالترويج لفكرة أن النمو السكاني هو المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي. فقد تجاهل الفكرة المالثوسية بأن الموارد في العالم محدودة، وأدعى أن الموارد محدودة بالقدرة على اختراعها، وأن القدرة على الاختراع تتزايد مع تزايد عدد العقول التي تحاول حل المشكلات. فقد تم استبدال الفحم بالخشب كمصدر من مصادر الطاقة، ثم بالنفط، ثم يمكن استبدال النفط في النهاية بالطاقة الشمسية إذا استطعنا تحقيق ذلك بشكل مناسب، وهكذا وفقا لسيمون فان الاختراعات تسير خطوة بخطوة مع النمو السكاني. على أن سيمون لم يعني بالنمو السكاني هنا النمو السكاني السريع، على العكس يرى سيمون أن النمو السكاني المعقول هو أفضل السبل نحو تحسين الرفاهية البشرية. وهكذا نرى أن سيمون قد وضع افتراضا جوهريا وهو أن النمو السكاني لكي يكون مفيدا لابد وأن يتم في جو يتسم بالحرية حيث يمكن للأفراد التعبير عن أنفسهم وأن يكونوا مبدعين ومن ثم فان الاقتصاديات الحرة أو الرأسمالية هي الأجواء المناسبة لتمكين النمو السكاني من أن ينعكس على زيادة الموارد [1].

هل النمو السكاني لا علاقة له بالتنمية الاقتصادية:

إن وجهه النظر الماركسية تنحصر في أن مشاكل السكان سوف تنتهي حينما تحل المشاكل الأخرى في المجتمع وأن التنمية الاقتصادية تتم في المجتمع الاشتراكي. فقد أعتقد ماركس (وكذلك انجلز) بان لكل مجتمع في كل فترة تاريخية معينة قانونه السكاني الخاص، وأن التنمية الاقتصادية ترتبط بالهيكل السياسي والاقتصادي للمجتمع ولا ترتبط على الإطلاق بالنمو السكاني في هذا المجتمع، ومن وجهه نظر ماركس فان نمو السكان أو عدم نموه المصاحب للتنمية الاقتصادية ترتبط بطبيعة

(1) المصدر نفسه ، ص3.

التنظيم الاجتماعي في المجتمع. ففي المجتمعات الرأسمالية قد تشجع الحكومات على النمو السكاني لكي تظل الأجور عند مستوى منخفض. أما في المجتمعات الاشتراكية لن يحدث مثل هذا التشجيع. فكل شخص يولد يتوافر له حد الكفاف الخاص به، وعدم حدوث ذلك يأتي أصلا من أن المجتمع منظم على أساس استغلال العمال من خلال السماح للرأسمالية بأن يحصلوا على أرباحا مرتفعة ويحرمون العمال من دخولهم الحقيقية. ولقد أدعى قادة لدول المتخلفة أن النظام الاقتصادي في العالم يدار بنفس الطريقة التي وصفها ماركس. فالدول المتقدمة تقوم بشراء المواد الخام من الدول النامية بسعر زهيد وتقوم ببيع السلع المصنعة بأسعار مرتفعة مما يضع الدول النامية دائما في موقف الدول المدنية والغير مستقلة اقتصاديا، بل وأدعو أنه لو أن القوة الاقتصادية للدول المتقدمة انخفضت ولو أن القوة الاقتصادية للدول النامية ارتفعت فان التنمية الاقتصادية في دولهم كفيلة بحل مشكلات الفقر والجوع التي يعتقد أنها نتيجة للنمو السكاني، وتنتهي بذلك مشاكل النمو السكاني لان النمو السكاني من وجهه النظر هذه ليست مشكلة.

ويرى مؤيدو وجهه النظر هذه أن هناك بعض الحقائق من الواقع التي تؤيد ذلك. فبعد الثورة الشيوعية في روسيا قام لينين بإلغاء القوانين التي تحظر الإجهاض وألغى القيود على الطلاق لتحرير النساء مما أدى إلى انخفاض واضح في معدلات المواليد أما في كوبا في عام 1909 أرتفع معدل المواليد الخام من 27 إلى 37 عام 1962. كذلك انخفضت البطالة في المناطق الريفية، كذلك زادت فرص العمل في المدن، وكنتيجة لذلك قامت الحكومة بتخفيض سن الزواج وأوقفت برامج تنظيم الأسرة، ومنذ ذلك الحين أخذت معدلات المواليد في الانخفاض إلى المستويات التي كانت سائدة قبل الثورة، وساعد على ذلك تخفيف القيود على الإجهاض وتوافر وسائل تحديد النسل أما الأسباب التي أدت إلى انخفاض معدلات المواليد فترجع إلى زيادة درجة التحضر بصفة خاصة بين سكان القرى، وتدهور المستوى الاقتصادي بعد النجاح المبدئي الذي تحقق بعد الثورة. هذه الحقائق م الواقع الذي عاشته كل

من روسيا وكوبا تعرض بأن الثورة ممكن أن تعدل من الصورة الديموجرافية للدولة، وأن العلاقة بين السكان والتنمية الاقتصادية ليست واضحة. فالدول الاشتراكية سابقا انخفضت على مستويات المعيشة على العكس من ذلك هناك بعض الادعاءات بأن الانخفاض في معدلات المواليد كان راجعا إلى القيود التي وضعت على الإمكانيات الاقتصادية للأسر بصفة خاصة ثورة المساكن وقلة المتوافر من السلع الاشتراكية. كذلك فإن الدراسات التطبيقية الحديثة أثبتت أن العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي علاقة ضعيفة للغاية. على سبيل المثال قام بلوم وفري مان Bloom & Freeman بتجميع بيانات عن الدول النامية في الفترة من 1965 - 1984، وتوصلا إلى نتيجة مؤيدة لوجهه النظر القائلة بضعف العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية. فقد توصل الباحثان إلى أنه بالرغم من ارتفاع معدلات النمو السكاني في هذه الدول فان أسواق العمل بها كانت قادرة على استيعاب الزيادة الكبيرة في السكان مع الزيادة زادت دخول العمال وكذلك إنتاجيتهم. وبمعنى آخر فكما أشار ديفز في نظريته عن التغير السكاني والاستجابة، فان الاستجابة المبدأية للزيادة السكانية من جانب المجتمع هي العمل بشكل أكبر بهدف توفير الدعم للمواليد الجدد. ولكن هل يمكن للمجتمع الاستمرار في هذه العملية إلى ما لانهاية، إن برستون (1986) preston يشير إلى أنه من الممكن استمرار هذه العملية فقط في المناطق التي تتوافر لديها موارد طبيعية كفئة. وهو ما يعني أن المهم ليس مجرد الزيادة في أعداد السكان، ولكن الزيادة في أعداد السكان ذوي المستوى التعليمي المرتفع ومستوى تدريبي مرتفع والذين يتم مزجهم مع وسائل أفضل للاتصالات والمواصلات. فالدول النفطية استطاعت أن ترفع متوسط نصيب الفرد من الدخل شكل واضح من خلال عمليات بيع النفط ولقد فعلت ذلك دون الالتفات إلى معدلات النمو السكاني المرتفعة بها. على الجانب الأخر نجد أن هناك دولا تقل فيها الموارد الطبيعية بشكل واضح بما يجعل إضافة شخص جديدة إلى القاعدة السكانية بها يؤثر على المستوى العام للمعيشة لكافة

السكان في المجتمع. ففي بنجلاديش على سبيل المصال نجد أن معدلات الأجور الحقيقية في الزراعة عام 1970 تقل المستوى الفعلي للأجور الحقيقية عام 1830، في مثل هذه الحالات من السهل الادعاء بأن النمو السكاني عامل محدد للتنمية الاقتصادية بهذه الدول.

هل النمو السكاني عاملا مقيدا للتنمية الاقتصادية

تتوافق الآراء في الدول المتقدمة مع النظرة المالثاسيون الجدد بأن النمو السكاني يعد عاملا معوقا للتنمية الاقتصادية. فبغض النظر عن السبب المبدئي للنمو الاقتصادي، فان هذا النمو لن ينعكس في شكل تنمية إلا إذا تم التحكم في النمو السكاني. فالزيادة في السكان سوف تعني أعباء إضافية في صورة توفير الغذاء والكساء والمأوى ونفقات التعليم، وإذا لم يتزايد الناتج القومي بالقدر الذي يكفي لمواجهه هذه الأعباء فان مستويات المعيشة للسكان لن تتحسن. دعنا نعطي مثالا لتوضيح وجهه النظر هذه. ففيما بين عامي 1970 و 1980 زاد الدخل القومي الإجمالي في المكسيك بـ 90٪ في الوقت الذين تزايد فيه السكان بمقدار بالثلث تقريبا وكنتيجة لذلك بلغت الزيادة في نصيب الفرد من الدخل بـ 28٪. أي أن النمو السكاني استهلك 69٪ من الزيادة التي حدثت في الدخل القومي. وخلال نفس الفترة زاد الدخل القومي في الولايات المتحدة فقط بـ 27٪ بينما 11٪ فقط من الزيادة تم استهلاكها من خلال النمو السكاني ومن ثم زاد متوسط نصيب الفرد من الدخل في الولايات المتحدة بـ 24٪، وهي نسبة تقارب النسبة التي زاد بها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في المكسيك بالرغم من أن النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة بلغ ثلث معدل النمو في المكسيك في ذات الفترة. على أن جانبا كبيرا من النمو في الدخل القومي في المكسيك كان نتيجة الزيادة في الدخل الناتج من النفط وافتراض المكسيك بضمان دخل النفط. ومن ثم عندما انخفضت أسعار النفط عام 1982 تأثر الاقتصاد بصورة جوهرية، في ذات الوقت استمر النمو السكاني في الزيادة لدرجة أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي

عام 1988 كان أقل من متوسط نصيب الفرد من الدخل عام 1980

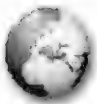
إن النتيجة التي نخرج بها من ذلك هي أنه لو كان النمو السكاني بطيئا في المكسيك لتمت عملية التنمية الاقتصادية بصورة أكثر سهولة، ومن ثم يستنتج مالثاسيون الجدد بأن النمو السكاني بعد عاملا محددا للتنمية الاقتصادية وإن التقدم المادي في هذه الدول سوف يتدهور أذا أستمر النمط الحالي للنمو السكاني، كذلك فان الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية سوف تتسع

انعكاسات النمو السكاني على النظام الاجتماعي.

من الجدير بالذكر، إن أول من حذر البشرية من خطر تكاثر السكان في العالم هو توماس مالتوس (1766-1834) عندما نشر نظريته عن تكاثر السكان عام 1798 والتي تفيد أن (سرعة الزيادة في السكان تفوق سرعة الزيادة في إنتاج الغذاء. والزيادة النسبية في إنتاج الغذاء تحفز على زيادة السكان، وإذا فاقت زيادة السكان إنتاج الغذاء، فهذه الزيادة ستتوقف بسبب المجاعة والأمراض والحروب). لقد لاقت هذه النظرية معارضة شديدة في البداية، ولكنها في نفس الوقت حفزت الخبراء ولأول مرة على إجراء دراسات ديموغرافية منتظمة.

وفي القرن العشرين كانت الأحزاب الشيوعية من أشد المعارضين لنظرية مالتوس فكانوا يروجون ضدها ويصفونها بأنها فرية استعمارية إمبريالية تبريرية وإن سبب المجاعات ليست الزيادة في السكان وإنما النهب الذي تتعرض له شعوب العالم الثالث من قبل الدول الإمبريالية وعدم توزيع الثروة بصورة عادلة على سكان المعمورة وإن التقدم العلمي والتكنولوجي كفيل بتوفير الغذاء للجميع ولا داعي لتحديد السكان. قد تكون هذه التبريرات صحيحة في ظروف معينة ولكن هل صحيح ترك السماح للنمو السكاني إلى ما لا نهاية ودون قيد وضوابط؟

لازمت التزايد السكاني مشكلات اجتماعية، وان اغلب المجتمعات التي تمتاز بارتفاع معدلات نمو سكانها تعاني من تلك المشكلات الاجتماعية كـ (انعدام الأمن الاقتصادي، وانعدام الضبط الاجتماعي، وغيرها)، وتسعى الحكومات إلى



تلافي تلك الإشكالية مع ارتفاع معدلات نمو سكانها.

نتائج الانفجار السكاني:

ترتب على النمو السكاني الكبير عدد من النتائج أهمها:

- اختلال توزع السكان وانقسام العالم إلى مجموعتين هما:-

مجموعة الدول الصناعية المتقدمة اقتصادياً: ذات المستوى المعاشي المرتفع وتضم: دول أمريكة الشمالية وغربي أوربة وبعض دول أوربة الشرقية واليابان وقد حافظت هذه الدول على نسب تزايد معتدلة تراوح بين 1؛10بالألف سنوياً وتشكل هذه المجموعة نحو20٪ من سكان العالم فيما تتحكم بنحو80٪ من موارده.

مجموعة الدول النامية:ذات المستوى المعاشي المنخفض وتضم معظم دول آسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية وتتراوح نسبة التزايد فيها بين 30؛35 بالألف وتضم نحو 80٪ من سكان العالم وهي بمعظمها تعتمد على الزراعة وتربية الحيوان بإنتاجية ضعيفة وصناعة استهلاكية محدودة وتستمر ثرواتها الباطنية بمعظمها لصالح مجموعة الدول الأولى.

- بروز ظاهرتي الفقر والجوع:إن النتيجة الطبيعية للتزايد الكبير في سكان منطقة ما الفقر التدريجي الذي يسوق إلى مجاعة محتومة وهذا ما يلاحظ في بعض مناطق إفريقية وأمريكا اللاتينية.
- ارتفاع معدل الإعالة.
- انخفاض المستوى الصحي :يلاحظ في معظم المناطق التي تعاني تزايداً سكانياً كبيراً انخفاض في مستوى الخدمات العامة وأساليب الوقاية والوعي الصحي نجم عنه انتشار الأوبئة والأمراض السارية.
- النمو الحضري وتضخم المدن: ترتب على النمو السكاني الكبير هجرة واسعة نحو المدن أدى إلى تضخمها وبروز مشكلات كبيرة و الأزمات الاقتصادية مثل :انتشار البطالة وانخفاض الأجور.زيادة الطلب على الموارد وتحكم بعض الدول في مقدراتها

المبحث الثاني
التحديات السكانية
تحديات سكان العراق لإشباع الحاجات، دراسة سوسيوديموغرافية

المقدمة

للإنسان حاجات متعددة منها ما هو مادي ومنها المعنوي، ولعل الإنسان من بين أكثر الكائنات الحية تعددا وتنوعا لهذه الحاجات، وأكثرها سعياً لإشباعها منذ لحظات حياته الأولى، وأثارت هذه الحاجات العلماء لاسيما في التخصصات الإنسانية كعلم النفس والاجتماع والاقتصادي وعلم الإنسان... وغيرها، فكتبوا عنها ولا تزال نظرية العالم الأمريكي (أبراهام ماسلو_ 1908_1970) من أهم النظريات التي حددت حاجات الإنسان في هرم مشهور سمي بـ(هرم الحاجات hierarchy of need) التي رأي ماسلو بان على المجتمع مراعاة الحاجات النفسية والاجتماعية والبيولوجية لأفراده وإشباع تلك الحاجات ليحافظ على توازنه من خلال توازن أفراده.

ولكل إنسان حاجات يتساوى فيها مع الجميع، إلا أنها تختلف من حيث الأهمية من فرد إلى أخر ومن أسرة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى وذلك بطبيعة الظروف التي تحيط بالمجتمعات.

وانطلاقا من نظرية ماسلو وهرمه جاءت فكرة دراستنا الحالية إذ حاولنا مقارنة هذا الهرم بحاجات السكان في المجتمع العراقي لاسيما الأسرة العراقية (الموصلية) التي اخترناها أنموذجا للدراسة.

فبعد حرب الخليج الثالثة، واجتياح العراق واحتلاله في 9/ 4/ 2003، انهارت المؤسسات الرسمية، وإصابة المنشآت الخدمية أضرار بالغة، ولحق ذلك الانفلات الأمني، كان أبعاده مخيمة على حاجات الأسرة العراقية على العموم ومنها الأسرة الموصلية (مجتمع الدراسة)، وانقلبت الأهمية النسبية لبعض الحاجات وحدث تبادل كبير لمراكزها فما كانت تأتي بالدرجة الأولى انتقلت إلى الدرجة الثانية وهكذا دواليك.

المبحث الثالث

الإطار النظري للدراسة

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا الموضوع في انه محاولة للكشف عن الحاجات السكانية للمجتمع العراقي (الموصلي أنموذجا) من خلال الأسرة، بعد تأثير الظروف المستجدة على المجتمع (الاحتلال الأمريكي، والانفلات الأمني، وتدهور المستوى المعيشي... وغيره) ومن خلاله سنحاول الإجابة على سؤال مهم هو(هل تغير تسلسل الحاجات الإنسانية في المجتمع العراقي، مقارنة بهرم ماسلو؟) في ظل المستجدات.

هدف البحث

لكل بحث هدف تسعى لتحقيقه، وهدف دراستها تكمن في:-

1. الكشف عن التحديات التي تواجه سكان العراق في إشباع متطلباتها.
2. التعرف على الأهمية النسبية للحاجات الأسرية.
3. الظروف التي تؤثر في الأهمية النسبية للحاجات السكان في الوقت الراهن.
4. تقديم بعض المقترحات والتوصيات ذات العلاقة.

منهج البحث

في محاولة بحث الظاهرة بشكل موضوعي وعلمي استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي الذي يحاول إيجاد علاقات معبر عنها كمياً، والمنهج التاريخي الذي يكشف عن الجذور التاريخية للظاهرة قيد الدراسة.

أدوات البحث

استخدم الباحث المقابلة والملاحظة، فضلا عن استمارة الاستبيان معتمدا بيان صدق الاستمارة وثباتها، وعرضها على الخبراء.

عينة البحث

اختار الباحث عينة تألفت من (200) أسرة، وبالطريقة العشوائية البسيطة.

مجالات البحث

1. المجال المكاني / تعد مدينة الموصل مجالا مكانيا للدراسة.
2. المجال الزماني / مدة البحث النظرية والميدانية.
3. المجال البشري/ الأسر التي تعيش في مدينة الموصل.

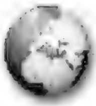
المطلب الأول: هندسة حاجات السكان وتحديات إشباعها

الحاجة need

عرفت الاحتياجات أو الحاجات بأنها (حساسية خاصة بالجسم الإنساني، ورغبة ملحة فيه لتلك الحاجة، وإنها قلق نفسي واضطراب عاطفي وعدم الشعور بالراحة جراء عدم إشباع حاجة ما)[1].استخدم كثير من علماء خاصة علماء النفس اصطلاح (الحاجة) على انه مرادف لاصطلاح الدافع بوجه عام، لأنها تعبر عن حالة النقص والعوز واختلال التوازن المقترن بالوتر والضيق الذي لا يلبث ثان يزول بإشباع الحاجة، وزوال النقص سواءاً كان هذا النقص مادياً أو معنوياً، فمثلا إن جميع البشر هم بحاجة إلى (حاجة الأمن)، والى التقدير الاجتماعي (حاجة التقدير) فضلا عن الحاجة الجسمية والحاجة إلى الطعام والشراب، إذن الحاجة هي حالة من عدم التوازن التي يتعرض لها الكائن الحي عندما تقوم الحالة العضوية

---

(1) إحسان محمد الحسن،موسوعة علم الاجتماع،الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط1،1999، ص27.



الجسمية بفعاليتها وعندها تنشط الدوافع فتحرك الكائن الحي وتدفعه لإشباع هذه الحاجة، وإعادة الجسم إلى حالة من التوازن المستمر[(1)].

أما المنظور السوسيولوجي للحاجات فهو ينحى منحى أخر فهو يعرف الحاجة على أنها الرغبات الاجتماعية القوية التي تنتاب الفرد وتدفعه إلى تكوين العلاقات الإنسانية مع الغير، والتعاون معهم بغية سد حاجة في ذاته أو للآخرين، وان سدها يمكنه أو يمكنهم من النشاط والفاعلية والحيوية بحيث يكون مردودها للصالح العام[(2)]. وما لا يختلف عليه اثنان فان لسكان العالم في المناطق المختلفة مختلفون في حاجاتهم الحياتية وان طبيعة وشدة الاحتياجات عندهم تعتمدان على مواصفات وخصائص الفرد النفسية والاجتماعية والحضارية، وعلى مواصفات وخصائص الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه، وعلى القوى والمؤثرات الخارجية المحيط به، وأخيرا على المرحلة الحضارية والتاريخية وطبيعة التركيب السكاني لتلك المجتمعات إذ أن (المجتمعات الفنية) تختلف في حاجاتها عن المجتمعات (الراكدة_ الشائخة)[(3)]. إن المادة التي يتكون منها جسم الإنسان تفنى وتتناقص ولذلك كان لابد لتعويضها ويفضل الكثير من العلماء المعاصرون إن يتحدثوا عن لدوافع في طبيعة حاجات الإنسان التي لابد لها أن تستكمل، فالطعام حاجة أساسية لكل فرد وعدم إشباعها يدفع الفرد إلى التوتر النفسي والى تغييرات كيماوية في جسمه فيؤدي إلى إن يبحث الإنسان عن الطعام ليتناوله وبعد إن يتم ذلك يشعر بالإشباع والارتياح وباستعادته لاتزانه، والإنسان كذلك يلجأ إلى الراحة لإزالة التعب، وهو يحتاج إلى الشعور بالتوازن في شخصيته فيعمل على معالجة كل خلل قد يصيب هذا التوازن وبالرغم من إن ذلك لايتم بسهولة في بعض الحالات في مقال مواجهة حالات مثل فقدان شخص عزيز أو فقدان السمعة أو الثروة وبعض حالات

---

(1) جنان سعيد الرحو، أساسيات في علم النفس ، الدار العربية للعلوم بيروت ، لبنان ، 2005، ص43.

(2) إحسان محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع ،المصدر السابق، ص28.

(3) منصور الراوي، سكان الوطن العربي، بيت الحكمة للنشر، بغداد، العراق، ط1، 2000، ص285.

المرض والصراع النفسي وهي موافق لحاجات أساسية يصعب التوفيق بينها وإشباعها[1].

هرم ماسلو للحاجات الإنسانية

يختلف السكان عن بعضهم في حجم إشباع حاجاتهم الأولية وان تشابهوا في اغلبها فالكل يحتاج إلى الغذاء، والمسكن، والملبس، إلا أن الاختلاف في النوعية والكمية والكيفية هو السائد بين بنو البشر، فالإنسان يسعى دائما إلى بلوغ الأفضل في سد حاجاته الشخصية، وان التزايد السكاني الحاصل في العالم جعلت من الحصول على تلك الحاجات أكثر صعوبة بين البشر. فالغذاء مثلا إذا قيس على الصعيد العالمي لا يتوازن مع المتطلبات البشرية، ويتجلى هذا الخلل في عدة مظاهر متفاوتة الخطورة كما ونوعا، حيث لا يشمل الغذاء على العناصر الأساسية الضرورية للجسم، فيكون ذلك سببا للأمراض وإذا ما استمرت الحالة فتصبح الإنسان عرضه إلى الموت البطيء لا محالة.وقد اهتمت التخصصات الإنسانية كعلم النفس والاجتماع والاقتصادي وعلم الإنسان... وغيرها، بأهمية الحاجات الإنسانية في دراساتها العلمية فكتبوا عنها ولا تزال نظرية العالم الأمريكي (أبراهام ماسلو_ 1908_1970) من أهم النظريات التي حددت حاجات الإنسان في هرم مشهور سمي بـ(هرم الحاجات hierarchy of need) التي رأي ماسلو بان على المجتمع مراعاة الحاجات النفسية والاجتماعية والبيولوجية لأفراده وإشباع تلك الحاجات ليحافظ على توازنه من خلال توازن أفراده.

ولكل إنسان حاجات يتساوى فيها مع الجميع، إلا أنها تختلف من حيث الأهمية من فرد إلى آخر ومن أسرة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى وذلك بطبيعة الظروف التي تحيط بالمجتمعات تحقيق حاجات أخرى هي

---

(1) هاشم جاسم السامرائي،المخل في علم النفس ، مطبعة خلود، بغداد، العراق ، 1988، ص83.

أكثـر ارتفاعـا في هرمـه للحاجـات مثـل (تحقيـق الـذات، أو حاجـات المعرفـة، أو الحاجات الجمالية)، والمخطط أدناه يوضح ذلك.

الشكل رقم (1)

يبين حاجات الإنسان حسب رأي ماسلو



حاجات الإنسان عديدة ومتنوعـة ومعقـدة ويعتـبر هـرم الحاجـات لأبراهـام ماسلو أحد أهم التفسيرات الأساسية للحاجات. فقد حدد ماسلو خمس مـستويات للحاجات، ورتبها في شكل هرم على حسب أهميتها النسبية مرتبه ترتيبـا تـصاعديا بادئا بالحاجات الدنيا .

وتتلخص حاجات ماسلو في خمس مجموعات

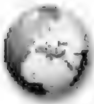
1. الحاجات الفسيولوجية (Physiological needs) وهـي تـشمل الحاجـات الجسمانية الأساسية لاستمرار الحياة كالحاجة إلى الطعام والشراب والهواء والملبس والراحة وغيرها .

2. حاجات الأمان (safety needs) وهي تشمل حاجات الشخص لتوفير الأمان سواء كان هذا الأمان من الناحية المادية أو من الناحية المعنوية والنفسية أو الأمان ضد الأضرار الجسدية.
3. الحاجات الاجتماعية (Social needs) وتشمل حاجة الفرد لشعوره بأنه محبوب من الآخرين ومتفاعل مع الأفراد الآخرين في المجتمع .
4. حاجات التقدير (Esteem needs) وتشمل حاجة الفرد لشعوره بتقدير الآخرين له واحترامهم وشعوره بالقدرة والنجاح وكذلك الحاجة لتقدير الشخص لذاته
5. حاجات تحقيق الذات (Self actualization) وتشمل حاجة الفرد أن يحقق أحلامه وآماله بأن يصبح ما أراد دوما أن يكون، ويكون ذلك باستخدام قدراته ومواهبه في الوصول إلى المركز المرغوب. وهي الحاجة الأكثر رقياً لتحقيق الذات في هذا المستوى حيث تظل تكافح لتكون" أفضل ما يكون" وتزيد من إمكاناتك

ويمكن تقسيم الهرم إلى ثلاث مستويات تمثل المستوى الأول (حاجات شخصية)،والمستوى الثاني (حاجات اجتماعية)،والمستوى الثالث هو (حاجات عقلية (فهم ومعرفة)).

وتقسم الحاجات أيضا إلى عدة أقسام هي:

- الحاجات الأولية (primary needs) كالحاجة إلى الطعام والمسكن والملبس والحاجة الجنسية.
- الحاجة المشتقة (derived needs) أو الحاجات الاجتماعية، إي الحاجة الناتجة عن التواجد في جماعة لها خصائصها الاجتماعية كـ(الأمن،الاتصال الاجتماعي،التفاعل الاجتماعي).
- الحاجات التكاملية(integrative needs) وهي مجموعة الحاجات التي تحقق قدراً اكبر من الانسجام الاجتماعي وتربط بين أعضاء الجماعة



كـ(المعتقـدات والممارسـات الدينيـة، ونـواحي النـشاط الترفيهـي والترويحي)[1].

تحديات إشباع الحاجات في لسكان المجتمع العراقي.

1. التحديات الاجتماعية.

لعل إبراز المجتمع كحقيقة موضوعية تعلو على الأفراد وتسبقهم في الوجـود، وتفرض عليهم التزاماً معيناً، وتحدد أنماط سلوكهم موضع معارضـة مـن عـدد مـن علماء الاجتماع واخصهم(تارد) وأساس حجة المناصرين للفـرد، أن حاجـة الفـرد إلى المجتمع ليعيش وحاجة المجتمع إلى الفـرد ليـستمر في الوجـود حقيقـة في الدرجـة الأولى من الأهمية، ومن اجـل هـذا كانـت الـصلة بـين الفـرد والمجتمـع ضـرورية، الإنسان كائن اجتماعي ثقافي يعيش في مجتمع وهو لذلك يجد نفسه مرتبطا بعلاقات متعددة ومتشابكة مع الآخرين انه يخلق الثقافة التي تؤثر بدورها في حياته في المجتمع إن التفاعل الذي يعتبر العملية الجماعية الأساسية هو الذي يشكل العامل المركـزي في كل الحياة الاجتماعية وتظهر أهمية التفاعل حين ندرك انه يكمن وراء كل تنظيم للأنساق السلوكية من الذات إلى المجتمع. وإذا كـان التفاعـل الاجتمـاعي يـتم عـن طريق وسائل الاتصال المختلفة وإذا كـان الطفـل الوليـد يؤهـل لحيـاة المجتمـع عـن طريق عملية التفاعل التي نطلق عليها اسم التنشئة الاجتماعية كان علينـا أن نبحـث صـور هـذا التفاعـل المتكـررة والعامـة الـتي يـسميها علمـاء الاجتمـاع العمليـات الاجتماعية الاضطرارية[2].

---

(1) احمد زكي بدوي، معجـم مـصطلحات العلـوم الاجتماعيـة ، مكتبـة لبنـان ، بـيروت، بـدون سـنة، ص282.

(2) محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع، مركز الكتب الثقافية، بيروت، 1985،ص23.

2. البناء الاجتماعي

أن لكل نظام اجتماعي يتكون من عدد من المراكز الاجتماعية Status المترابطة على نحو ينجز أهداف ذلك النظام، وكل مركز بدوره يضم مجموعة من ادوار اجتماعية تحقق أهداف المركز أولا ثم النظام الاجتماعي والمجتمع، بمعنى أن الدور الاجتماعي يتضمن مجموعة تفاعلات اجتماعية أو سلوكيات متوقعة تعمل على تحقيق أهداف النظام، وعلى الشخص الذي يشغل ذلك المركز أن يؤدي تلك الأدوار وان يلتزم بها كما يتوقعها النظام الاجتماعي من خلال أفراده وكما اقرها المجتمع وأعرافه وقوانينه وقيمه فإذا كانت تلك السلوكيات خارج نطاق التوقع الاجتماعي أدت إلى إرباك النظام وبالطبع فان الدور الاجتماعي لابد أن يتضمن حقوقاً وواجبات محددة فالواجبات هي تلك التصرفات أو السلوكيات المتوقعة أي الوسائل المؤدية إلى الهدف(1). يعد البناء الاجتماعي من الأسس المهمة في دراسة المجتمع، وقد أولى علماء الاجتماع أهمية بارزة لهذا الأساس لكونه يمثل نسيج العلاقات الاجتماعية التي تتميز بالاستقرار والديمومة ذات التأثير المتبادل(2).

والبناء الاجتماعي يتضمن المؤسسات الاجتماعية كالمؤسسات السياسية والعسكرية والدينية والاقتصادية والصحية وغيرها التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع الأسرة وتتأثر بها فالعلاقة وثيقة ومتفاعلة مع البناء الاجتماعي بمؤسساته والأسرة، لان الأسرة هي المسؤولة عن تكوين اتجاهات الفرد وتطبيع شخصيته والتي تعكس تأثير النظام العام للمجتمع(3).

---

(1) كامل جاسم المراياتي، مفهوم الأمن الاجتماعي في الفكر السيكولوجي، ندوة الأمن الاجتماعي، بيت الحكمة، بغداد، 1997، ص22.

(2)علاء الدين جاسم البياتي،علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الاعظمي، دار التربية، بيروت، 1975، ص49.

(3)احسان محمد الحسن، علم الاجتماع دراسة تحليلية في النظريات والنظم الاجتماعية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1988، ص157.



إن انفجار التوترات الداخلية يدل على خلل في النظام الاجتماعي وفشل عمليات الضبط الاجتماعي وعدم فعاليتها في تدعيم عناصر البناء الاجتماعي وربطها، وعدم كفاءة موجهاته الأساسية في تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع ومؤسساته التنظيمية الأمر الذي يسبب اختلالا في تحديد المراكز والأدوار الاجتماعية للأفراد وأدوارها المترابطة وتلك دون شك حالة تفكك اجتماعي[1].

3. التفكك الاجتماعي

من الواضح للجميع أن فقدان الأمني عن أن القيم الاجتماعية قد فقدت قدرتها على ضبط سلوك الأفراد والجماعات، وان التفكك الاجتماعي يعني فشل النظام الاجتماعي في تحديد مراكز الأفراد وأدوارهم المترابطة بشكل يؤدي إلى بلوغهم أهدافهم بصورة مرضية، وان التفكك الاجتماعي ظاهرة تصاحب انعدام الأمن.

فالتنظيم الاجتماعي للمجتمعات مسالة حجم فكلما زاد السكان اتسع التنظيم وتعدد، وكلما زاد تراكم الثقافة كلما تنوعت وظائف التنظيم وهذا ينطبق أيضا في حالات تقسيم العمل كما أن التنظيم الاجتماعي حين يزداد عددا تزداد التنظيمات ذات الغرض الواحد، وعندما يحدث تغير اجتماعي يفقد التنظيم المتعدد الوظائف بعض وظائفه وتستقليها تنظيمات اجتماعية أخرى، فتغير الأسرة مثلاً جعل بعض وظائفها تنتقل إلى أجهزة الدولة أو المؤسسات الأخرى[2].

ومن التنظيمات الاجتماعية ماعاش مئات من السنين، دون أن يفقد وظائفه المتعددة وخاصة ما كان لها صفة العمومية في ثقافات متعددة وهذه التنظيمات نطلق عليها اسم التنظيمات الاجتماعية الكبرى، وعلى الرغم من تعدد أنماط التنظيم الاجتماعي بحسب الزمن والوظائف إلا أن كالتنظيم مهما تدرج من النظام ذي

---

(1) كامل جاسم المراياتي، مفهوم الأمن الاجتماعي في الفكر السيكولوجي، مصدر سابق، ص25.

(2) محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع، مصدر سابق، ص41.

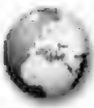
الوظائف الثابتة نسبياً إلى المنظمة ذات الأغراض المحددة والأقل ثبات الأبد أن ينطوي على مجموعة من المكونات الضرورية تعد في واقع الأمر مظاهر ملازمة للتنظيم الاجتماعي.

تركز الحياة لاجتماعية بالضرورة إلى شيء من التنظيم وان كل تنظيم يتضمن بالضرورة نوعا من الضبط، لقد أشار إلى ذلك حين أشار إلى ذلك ابن خلدون حين أكد أن العمران البشري لابد له من سياسة ينتظم بها أمره، وبعامة يمن القول أن كلما ساعد على امتثال الأفراد لقواعد وأنماط السلوك والمعايير والقيم السائدة في المجتمع يدخل في موضوع الضبط الاجتماعي، وبما أن الأمن الاجتماعي في ابسط معانيه هو حماية الأفراد والجماعات والمنظمات من التهديدات التي تتعرض لها بسبب تناقض الأحكام والضوابط الاجتماعية وتحلل القيم والمثل الحضارية[1].

أن حالة اللا امن الاجتماعي تعني الانفصال بين الأهداف الثقافية والوسائل المتبعة للوصول إليها وفي هذه الحالة تفقد المعايير الاجتماعية قدرتها على ضبط سلوك الأفراد والجماعات كما أن القيم هي الأخرى تفقد سلطتها في تحديد تصرفات الأفراد، أن حالة فقدان المعايير قوتها الإلزامية بوصفها أداة للضبط الاجتماعي هي حالة اجتماعية تتميز بالتخبط وانعدام الأمن والتي اسماها دوركهايم بالفوضى المعيارية الانومي اللا معيارية[2]، وبعامة يمكن القول أن المجتمع الذي يتوفر الأمن الاجتماعي، يكون أفراده ممتثلين للقيم والمعايير الثقافية، والتماسك الاجتماعية في أعلى حالاته، وهناك توافق في الوسائل والأهداف التي يسعى المجتمع إليه.

(1) أمين هويدي،الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، دار الطليعة، بيروت، 1975، ص45.

(2) مزاحم جاسم العاني، دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي، ندوة بيت الحكمة، ص138.



4. التحديات الاقتصادية.

المراقب للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق في العقود الثلاث المنصرمة لا يخرج بانطباع يدعوه إلى التفاؤل، فمظاهر الحرب لا تزال ماثلة للعيون، بل إن الحرب ذاتها لا تزال قائمة وهي واقعة كل يوم، موقعة خسائر بشرية ومادية واقتصادية واجتماعية بالمجتمع، ولا زالت أثار الحصار الاقتصادي تسكن كل بيت من بيوت العراقيين. وطن اقتصاده منهك ومرافقه مدمرة وبنيته التحتية تحتاج إلى مليارات الدولارات لإعادة بنائها وتثقل كاهله ديون باهظة فقد مر العراق بحروب طاحنة كلفته خسائر اقتصادية بقيمة 830 مليار من الدولارات منها 450مليار خسائر الحرب العراقية الإيرانية و230مليار خسائر الغزو العراقي للكويت و150مليار بسبب الحصار التجاري والمالي الشامل الذي فرض على العراق خلال الـ13عام المنصرمة، ثم جاءت الطامة الكبرى بالاحتلال المدنس الغادر الذي لا يرى إلا مصلحته واقتصاده هو لا اقتصاد الغير.ونلخص الواقع الاقتصادي لسكان العراق من خلال المحاور التالية.كان الوضع الاقتصادي سيئ بشكل عام فالسياسات الاقتصادية الكلية ارتجالية وتجريبية وغير مستقرة والبطالة متفشية والفقر حاصل لنسبة كبيرة من المجتمع.

أما بعد الاحتلال فقد انتفت السياسة الاقتصادية أصلا مع تحطم هياكل الدولة التي كانت تضعها أوتصممها، وسادت العشوائية في بعض ما اتخذ من قرارات على صعيد الأجور والأسعار وارتفعت نسبة البطالة بشكل مذهل وارتفعت مستويات الأسعار إلى مستويات جنونية أحيانا وزاد الفقر بصورة المطلق والنسبي وزاد عدد ونسبة من يعانون من الفقر المدقع، لقد أثرت الظروف المتردية على نحو واضح في نسيج المجتمع العراقي، والعامل المهم الذي يحدد شكل السلوك هو الفقر المدقع للذين يعيشون على دخل من القطاع العام والذين يشكلون (40٪) من السكان الذين حاولوا خلال أكثر من حقبة زمنية اعتماد بديل أو أكثر من (اعتماد على المواد الغذائية التي توفرها البطاقة التموينية، بيع الأثاث المنزلي،

والحصول على إعانات من اقرب يسكنون في الخارج، وإيجاد عمل إضافي للأسرة وليس فقط للمعيل فيها)، وتقدر دائرة الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة إن أكثر من (4) ملايين عراقي قد اجبروا على الدخول في حالة فقر قصوى[(1)]، وطبق التقديرات منظفة العفو الدولية فإنما بين مليون وخمسة ملايين عراقي يحتاجون إلى المساعدة في مرحلة ما بعد الحرب الأخيرة (احتلال العراق)،وإذا كان الوقت اللازم لتقديم المساعدة يتراوح بين سنة وأربع سنوات عندئذ ستتراوح التكلفة الإجمالية للمعونات الإنسانية بين مليار و 10 مليارات دولار[(2)] .

وفي عام 2006 أعلنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق، إن نسبة الفقر في العراق بلغت حوالي (20٪) من إجمالي عدد السكان، وان حوالي مليوني عائلة عراقية تعيش ليس في حالة فقر، وإنما دون مستوى خط الفقر(اقل من دولار للفرد الواحد يومياً)، وان عدد المشمولين برعاية الأسرة، هو (171) ألف أسرة فقط على مستوى العراق براتب (40إلى 50) ألف دينار عراقي في الشهر (حوالي30 دولاراً أمريكيا)، وهو راتب ضئيل قياسا إلى الحالة الاقتصادية والمعيشية السائدة في العراق، في وقت يجب أن يشمل القانون الجديد مليون عائلة فقيرة، أي حوالي (5 ملايين) نسمة[(3)].

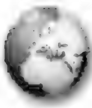
ومازال الوضع يتفاقم في ظلال احتلال مع تدهور الأوضاع الأمنية وعجز الدولة عن أداء وظيفتها في حماية وتمكين الفقراء، والنهوض بالواقع الاقتصادي السيئ الذي يعيشه سكان العراق من خلال وضع خطط تنموية هادفة في غاياتها الحد من انتشار الفقر من جهة،والقضاء على الفقر من جهة ة أخرى.

---

(1) جيف سيموند،استهداف العراق: العقوبات والغارات في السياسة الامريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيوت، 2003،ص102.

(2) منظمة العفو الدولية : العراق نيابة عن من؟ حقوق الإنسان وعملية إعادة بناء الاقتصاد في العراق، المستقبل العربي، العدد 294، 2003، ص104_105.

(3) حسن لطيف كاظم، الفقر في العراق، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 38، 2007، ص107.



5. التحديات السياسية.

بعد عام 2003 انهارت المؤسسات والمؤسسة السياسية واحدة من هذه المؤسسات التي انهارت وذلك لارتباطها العضوي والوظيفي بالحكومة التي كانت مسيطرة عليها تماما، وعند سيطرت قوات الاحتلال على العراق أصدرت القوى المحتلة الأوامر بحل أهم مؤسسات الدولة وهي (مؤسسات الدفاع، والداخلية، والإعلام لتسود الفوضى والاضطرابات) التي يتخذ منها المحتل ذرائع لبقائه، وقد فقدت بذلك وسائل الضبط الرسمية هيبتها أمام المجتمع، إذ إن انهيار السلطة أطلق كل النوازع الشريرة لدى الأفراد كما انه جمد كليا الدور الذي يمكن إن تقوم به المؤسسة الرسمية المتمثلة بالقانون والياته الضبطية من الجيش، والأمن، والشرطة، من وظائف وقائية وعلاجية[1] إن حالة اللا أمن وفق هذا التصور، هي حالة تدهور وانهيار في نمط العلاقات المبناة اجتماعيا، بحيث لا يكون هناك توقع مشترك للسلوك بين الأفراد والجماعات، وفيها تبدو المؤسسات الرئيسية في المجتمع غير قادرة على أداء مهامها. إن حالة السوق المتذبذبة والمتردية وخصوصا قضيا الوقود والكهرباء تشير إلى حالة من اللا أمن، بعد إن باتت تشكل عبئا على ميزانية الأسرة قد يتجاوز نصف الميزانية شهريا.

وإذا كانت المشكلات الاجتماعية إفرازا لخلل في الضوابط الاجتماعية، فان حالة اللا أمن هي -بكل بساطة- مجموعة من المشكلات متعددة الأوجه تبدو الضوابط الرسمية وغير الرسمية عاجزة كلا أو جزءا عن مواجهتها، ويزداد ذلك العجز حين يكون المواطن نفسه غير قادر على الإسهام الطوعي في حل تلك المشكلات متخذا أسلوب الهروب أو التمرد أو الانكفاء على قيم وطقوس انعزالية.

---

(1) خير الدين حسيب، حوار حول الملف العراقي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد303، 2004،ص13.

وإذا كانت الحرب هي المدقق الأعظم لمؤسسات المجتمع كما يرى آرثر مارويك[1]، فهي إذا اختبارا لمدى كفاءة وفاعلية تلك المؤسسات وقدرتها على الاستمرار في أداء وظائفها في ظل توترات الحرب ومشكلاتها، فان أهم النتائج الأساسية للحرب والاحتلال تمثل في إسقاط الضوابط الاجتماعية وجعل الفرد ينحرف في تصرفه عن المعايير العرفية المقبولة وبذلك يتجاوز الجندي على سلطة الضبط العسكري ويتجاوز المواطن على القوانين. إن مؤسسات الضبط الاجتماعي تنطوي على سلطة ذات تركيبة هرمية تبدأ من أعلى مستوى في السلطة، والذي يمثل محورا فعالا في حياة المجتمعات، خصوصا التقليدية الأصيلة منها. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن المجتمعات الفعالة ينطوي فيها النموذج المجتمعي على عناصر في الضبط والتحكم تكافئ إمكانات الإنسان الأخرى، فيقابل مركز التحكم وحدة الضبط المجتمعية المتمثلة في الصفوة، وهنا يلعب عنصر القوة أهمية كبرى في تحقيق التوازن، لان البناءات المجتمعية ليست مجرد توزيع للأدوار بل توزيع لمصادر القوة المجتمعية. ولذلك فان المجتمع الفعال هو ذلك النمط الذي يتميز بدرجة عالية من الإتقان والضبط، والذي يدرك قيمه ويكتشف المعوقات التي تحول بينه وبين ذلك الإدراك والذي يوفر لأعضائه المزيد من الحرية.

إن خلق بيئة غير آمنة يعني أول ما يعنيه إحداث تأثير سلبي على سلطة التحكم وشل قدرتها على جعل الأفراد يمتثلون للمعايير المقبولة، فهي السلطة القادرة على خلق حالة الامتثال للمعايير الاجتماعية[2]. إن فقدان المعايير هي فكرة تقابل فكرة التماسك الاجتماعي، فكما إن الأخير يعتبر حالة من التكامل الإيديولوجي الجماعي فان فقدان المعايير هو حالة من الخلط واللبس وانعدام الأمن.

---

(1) ارثر مارويك،الحرب والتحول الاجتماعي في القرن العشرين، ترجمة سمير ألجلبي، بغداد، دار المأمون، 1990.

(2)Fichter, J., Sociology, Chicago, 1957, P.363 .

إن حالة اللاأمن في العراق مهما كانت خطورتها هي في الواقع نتاج الاختلالات البنيوية الناجمة عن ظروف الاحتلال. لذا نجد البعض يحاول أن يضفي حتى على السلوك المنحرف والجريمة صفة سياسية، بما في ذلك السلوك ألتدميري الذي طال البنى والمؤسسات العراقية. إن سرقة المصارف ومكاتب الدوائر الرسمية والمستشفيات وسرقة أعمدة الكهرباء وحتى سرقة السيارات وتهريبها خارج القطر، تصور كما لو كانت (نشاطا سياسيا) وبذلك تنشأ لدى البعض فلسفة تبريرية لهذا النمط من السلوك المنحرف.

إن ما نجده اليوم في العراق حالة من الفوضى، وهي بالمعنى العلمي الدقيق انعدام السلطة، وتدهور في آليات التفاعل والشفافية بين قمة الهرم وقاعدته. وكان ابن خلدون قد ذكر في مقدمته الشهيرة (وتبقى الرعايا في مملكتهم كأنهم فوضى دون حكم، والفوضى مهلكة للبشر مفسدة للعمران). ألفوضى وانعدام الأمن إذن هي كل اختلال في أداء الوظائف العضوية الاجتماعية من جراء فقدان أجهزة الدولة أو نقصان في التوجيه أو التنظيم مع ما ينتج عن ذلك من أوضاع)[1].

(1) اليونيسكو، معجم العلوم الاجتماعية، تصدير ومراجعة إبراهيم مدكور، 1975،ص454.

المبحث الرابع

تحليل هرمية حاجات مجتمع الدراسة

أولاً: البيانات الديموغرافية

1. حجم الأسرة

قسمنا اسر العينة من حيث الحجم إلى اسر صغيرة الحجم يبلغ عدد إفراد (3-4) إفراد، واسر متوسطة الحجم يبلغ عدد أفرادها (5-7) إفراد، واسر كبيرة الحجم (أكثر من ثمانية إفراد). يعد حجم الأسرة من الدلالات الهامة وذات الأثر الكبير في اختلاف حاجاتها من حيث الكمية والنوعية، وان تباين حجم الأسرة بشكل عام وفي عدد أطفالها لاسيما دون الخامسة بشكل خاص يعد مؤشرا هاما على حاجات الأسرة.

جدول رقم(1)

يبين حجم الأسرة وعدد أطفالها الرضع

حجما لأسرة	العدد	٪	عدد الأسر التى لديها أطفال رضع
صغيرة الحجم	53	5،26	23
متوسطة الحجم	64	32	44
كبيرة الحجم	83	5،41	55
المجموع	200	100	122

يبين الجدول رقم (1) أن اغلب اسر عينة البحث كبيرة الحجم عدد أفرادها (أكثر من ثمانية أفراد) وكانت عددها (83) وسجلت ما نسبته (5،41٪) من عينة

البحث، وان (23) أسرة منها لديها أطفال رضع،أما الأسر الصغيرة الحجم فكانت عددها (53) أسرة وسجلت ما نسبته (26،5٪) من عينة البحث وان (44) أسرة منها لديها أطفال رضع.

أن زيادة عدد أفراد الأسرة الواحدة (كبر حجمها) يتطلب على ذلك تنوع في الكم والنوع الحاجات، ولتحقيق الإشباع الأمثل لأفراد الأسرة أي زيادة الطلب عليها وهذا الأمر يوقع على كاهل الأب مسؤولية توفير وسد الحاجات (الغذائية، والطبية، والمظهرية، وتوفير الحماية....وغيرها) لأفراد أسرته.

وبما أن هناك تلكؤ في توفير الجزء الأكبر من الغذاء كما ونوعا في السنوات الأخيرة عن طريق البطاقة التموينية أجبرت الأسرة على سد هذا العجز عن طريق شراءها من الأسواق وبأسعار مرتفعة أوقعت هذه العملية كاهلها على ميزانية الأسرة، لاسيما أن اغلب اسر العينة لديها أطفال في سن الرضاعة وان غذائهم الأساسي هو الحليب وكان تذبذب توزيع حليب الأطفال وعدم توفرها في اغلب الأحيان في الحصة التموينية جعلت من الأسرة تتجه نحو الأسواق وتخصيص جزء من دخلها الشهري لشراء الحليب هذا إذا علمنا بان بعض أنواع عبوات حليب الأطفال وصلت أسعارها نحو (عشرة دولارات) وهذا كثيرا ما يجهد الأسرة وأحيانا لا تستطيع دفع هذا المبلغ لشراء العلبة مما اثر سلبا على صحة الأطفال وفي تقرير لمنظمة الصحة العالمية أشار إلى أن حوالي (25٪) من أطفال العراق الذين تتراوح أعمارهم بين (6 أشهر – 5 سنوات) يعانون في الوقت الحاضر من سوء التغذية المتمثل بالهزال (سوء التغذية الحاد) والتقزم (سوء التغذية المزمن) ونقص الوزن عن المعدل الطبيعي [1].

---

(1) شبكة النبأ المعلوماتية، نقص الغذاء يهدد طفل من أربعة أطفال في العراق ودول العالم المصابة بالمجاعة، 2007، ص2.

www.alnabaa.org.

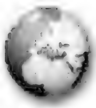
2. الدخل الشهري

جدول رقم (2)

يبين حجم الأسرة ودخلها الشهري

الدخل الشهري	عدد الأسر	%
200 - 375	90	45
400_575	66	33
600فأكثر	44	22
المجموع	200	100

يبين الجدول رقم (2) إن هناك تباين في الدخل بين اسر عينة الدراسة وان نسبة (45٪) من اسر العينة ذات دخل منخفض يتراوحبين (200 -375) ألف دينار عراقي في الشهر وهذا يعني أنها تعاني تدهورا في وضعها المعيشي، ويشير إحدى تقارير وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام 2006 إلى أن أكثر من مليونين عائلة عراقية تعيش تحت خط الفقر وان الفقر ازداد بنسبة ثلاثين بالمائة منذ الاحتلال الأمريكي عام 2003، وينعكس ذلك على حالتها الصحية والتغذوية ويؤثر سلبا على حياة أفرادها، وقد أشار نتائج مسح الأحوال المعيشية في العراق



أن مقدار الإصابة بأمراض سوء التغذية تتباين باختلاف الوضع الاقتصادي للأسرة العراقية إذ ترتفع في الأسر التي تعاني انخفاضا في الدخل الشهري[1].

أن انخفاض الدخل الشهري للأسرة وتنوع متطلبات الحياة الضرورية كـ(الغذاء والملابس والمسكن والجوانب الصحية.. وغيرها) يزيد من الضغط على رب الأسرة مما يقود رب الأسرة إلى الاستغناء عن بعض الحاجات الغذائية كـ (اللحوم بأنواعها) لارتفاع أسعارها وغلائها والتي تعد ضرورية لجسم الإنسان مما يؤثر سلبا على صحة إفراد الأسرة والإصابة بالأمراض بسبب سوء التغذية كأمراض (فقر الدم) مثلا، ومما يثير الانتباه ما أشارت إليه إحدى تقارير منظمة الغذاء العالمية انه ينبغي تقديم الغذاء الكافي (للفتيات) في سن الزواج وإلا سينجبن أطفالا ناقصي الوزن وهذا سيؤدي إلى استمرار دورة سوء التغذية في العراق وتوريثها الجيل القادم[2].

3. المهنة

إن للمهنة التي يزاولها الإنسان اثر على طبيعة حياته وأسلوب عيشه ومن ثم حياة أسرته، لا سيما أنها تحدد الدخل، وبالتالي يتحدد المستوى المعيشي للأسرة تبعا لذلك.

---

(1) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مسح الأحوال المعيشية في العراق 2004، الجزء الثاني ، 2005، ص 61.

(2) خالد علي، 500 مليون يعانون سوء التغذية في أسيا، مجلة إيلاف الالكترونية، العدد(2098)، 2004، ص1.

www.elaph.com.

جدول رقم (3)
يبين مهنة الوالدين

المهنة	الأب	٪	نوع المهنة ٪		الأم	٪	نوع المهنة ٪	
			وظيفية	حرة			وظيفية	حرة
يعمل	128	64	59,4	40,6	24	12	100	___
لا يعمل	72	36	___	___	176	88	___	___
المجموع	200	100	59,4	40,6	200	100	100	___

يبين الجدول رقم (3) أن نسبة (64٪)من الآباء في عينة البحث يعملون مقسمين على مهن وظيفية ومن حرة، إذ سجلت نسبة (59,4٪) وهي الأعلى يمتهنون مهن وظيفية، وسجلت نسبة (18,8٪) يمتهنون مهن حرة، في حين سجلت نسبة (36٪) من الآباء في عينة البحث لا يعملون، أما فيما يخص الأم فاتضح من الجدول أن أعلى نسبة وهي (88٪) لا يعملن، وان نسبة (12٪) منهن يعملن، وهن تمارسن المهن الوظيفية فقط وبنسبة (100٪).

إن هذه النسب تعد مؤشرا على إن اغلب اسر عينة البحث يمتهنون مهن وظيفية والتي تتصف عادة بانخفاض نسبي في دخلها الشهري مما يشكل عقبة تعرقل سد متطلبات الأسرة وعجزها عن إشباع متطلباتها الحياتية وخصوصا توفير الغذاء مما يربك نظامها الغذائي الصحي الصحيح مما يؤثر سلبا على حياة الأسرة ويهددها بالوفاة.

ثانيا :البيانات الاجتماعية.

1. محور طبيعة الغذاء ونوعه

إن طبيعة الغذاء الذي يحصل عليه الإنسان يحدد طبيعة صحته وسلوكياته البدنية.

جدول رقم (4)

يبين كمية الغذاء في سد متطلبات الأسرة

الإجابات	العدد	٪
نعم	60	30
لا	124	62
أحيانا	16	8
المجموع	200	100

يشير الجدول أن اغلب الأسر العراقية تعاني نقصا حادا في كمية المواد الغذائية التي يحصلون عليها، وإنها لا تسد متطلباتهم اليومية، إذ سجلت نسبة (62٪) من الأسر تعاني من عدم اكتفاء كميات الغذاء التي يحصلون عليها في حياتهم اليومية في سد متطلباتهم لإشباع أفرادها.

وان نسبة (30٪) فقط أشارت إلى إن كميات الغذاء تكفي في سد متطلباتها اليومية. هذا مؤشر خطير على انتشار أمراض سوء التغذية لسكان المجتمع العراقي مما يهدد حياتهم بالموت.

جدول رقم (5)

هل أن الطعام بمستوى طموحك من ناحية الكم والنوع ؟

الإجابات	العدد	٪
نعم	44	22
لا	156	88
أحيانا	_	_
المجموع	200	100

يشير الجدول إن نسبة (88٪) من عينة البحث تعاني من عدم ملائمة الطعام وطموحاتهم من حيث الكم والنوع، وان نسبة (22٪) فقط إجابة بان طعامها

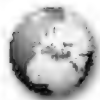
تتلاءم وطموحاتها، من المؤكد إن العراق يعاني من أزمة غذائية منذ عقود بسبب اعتماد سكان العراق على مفردات البطاقة التموينية التي تعرقلت ديمومة توزيعها للمواد إلى السكان بسبب ظروف عديدة أهمها تدهور الو الأمني الذي منع وصول المواد الغذائية إلى الكثير من المناطق السكنية، فضلا عن رداءة نوعية الغذاء الموزع في مفردات البطاقة التموينية، أخيرا وليس أخراً رداءة النوعيات المتوفرة في الأسواق المحلية بسبب سياسة الإغراق للمنتجات المحلية التي ظهرت بعد عام 2003، واعتماد العراق على الاستيراد المفتوح بدون مراقبة.

جدول رقم (6)

هل تعاني وأسرتك من نقص الغذاء كما ونوعا

الإجابات	العدد	٪
نعم	158	79
لا	23	5،11
أحيانا	19	5،9
المجموع	200	100

يشير الجدول إلى أن اغلب الأسر العراقية في عينة البحث تعاني من نقص في المواد الغذائية رغم إنفاق ما يعادل نصف من دخلها على الغذاء إلا أنها مازالت تعاني من أزمة في الغذاء بسبب تدهور الوضع الاقتصادي في البلد الذي بدوره انعكس سلبا على الواقع التغذوي في العراق، وأشار الجدول إلى إن نسبة (79٪) أجابوا بان كمية ونوعية الغذاء اليومي لا يكفيهم لسد حاجاتهم وفق المعايير التغذوية والصحية التي تتطلب حصول الإنسان على سعرات غذائية تقدر بحوالي (3000) سعره غذائية تقريبا.



لان اغلب هذه الأسر تعتمد بشكل أساسي على المفردات الغذائية للبطاقة التموينية، فان التأخير وشحه بعض المفردات اثر سلبا على الواقع الغذائي للأسر العراقية.

محور الملبس والمسكن

عائديه السكن

إن امتلاك بيت هو احد أشكال الضمان الاجتماعي، واستثمارا للمستقبل، وان امتلاك بيت ينطوي على مضامين الوضع الاجتماعي فهو يعطي انطباعا عن نجاح المرء وقدرته على الإنفاق على عائلته، ولكن يمكن أن يرتبط أيضا مع مشاكل معقدة بضمان مستقبل العائلة، وأن عائديه المسكن تلعب دورا مباشرا في تقليل حجم المعاناة النفسية والاقتصادية للأسرة فنسبة كبيرة من الدخل يذهب للإيجار إذا لم يكن المسكن ملكا، ويساهم المسكن إذا كان ملكا في تحقيق الاستقرار النفسي لأفراد الأسرة لاسيما الأبوين.

جدول رقم (7)

يبين نوع وعائديه المسكن

عائديه المسكن	العدد	٪	طبيعة السكن	العدد	٪
ملك	126	63	مستقل	38	30
			مشترك	88	70
إيجار	74	37	مستقل	22	30
			مشترك	52	70
مجموع	200	100	-----	200	100

يبين الجدول رقم (7) إن أعلى نسبة وهي (63٪) من عينة البحث تملك المنزل الذي تسكنه، وان نسبة (70٪) منها تعيش في (سكن مشترك)، إي أنها تسكن في منزل العائلة الكبيرة، وان نسبة (30٪) تسكن في منازل بشكل مستقل دون أن يشاركها اسر أخرى، ويبدو إن انخفاض الدخل الشهري للأسرة من جانب، وارتفاع الإيجارات من جانب آخر فضلا عن عوامل أخرى جعل من الأسر تسكن في بيت الأهل (الأب)، ويبين الجدول إن نسبة (48٪) من اسر العينة تسكن منازل مؤجرة، وسجلت (51,2٪) منها تسكن منازل مشتركة، وتشير إحدى الدراسات للأمم المتحدة في العراق إلى أن (30٪) من الأسر في العراق تعاني من الاكتظاظ في مساكنها[1].

جدول رقم (8)

هل الملابس التي تحصل عليها وأسرتك تسد حاجاتك من نواحي الكم والنوع والذوق والمودة ؟

الإجابات	العدد	٪
نعم	132	66
لا	22	11
أحيانا	46	23
المجموع	200	100

يبين الجدول رقم (8) أن نسبة (66٪) من الأسر تحصل على الملابس التي تتناسب أذواقها وحسب المودة، وهذا يعني إن الأسرة العراقية تهتم بالجوانب المظهرية والمودة والأزياء الجديدة على الرغم من انخفاض دخلها إلى أنها تحاول أن تساير المودة في انتقاء ملابسها.

(1) undo . 2004.newyork.p;12

محور الرعاية الصحية

جدول رقم (9)

هل تجد صعوبة في الحصول أسرتك على الدواء والرعاية الصحية اللازمة في المستشفيات الحكومية ؟

الإجابات	العدد	٪
نعم	180	90
لا	10	5
أحيانا	10	5
المجموع	200	100

يشير الجدول إن نسبة (90٪) يعانون من صعوبات في تلقي الرعاية الصحية (الدواء، والخدمات الصحية) بسبب النقص الحاد في اغلب المستشفيات العراقية من كوادر وأجهزة طبية وفحوصات هرمونية الخاصة ببعض الأمراض العضوية، فمازال العراق يعد من الدول المتأخرة في المجال الصحي بسبب تأثيرات الحروب العسكرية والحروب الاقتصادية وأخيرا بسبب الاحتلال وفقدان الأمن، وان الآلاف من سكان العراق يموتون يوميا بسبب النقص في الدواء والخدمات وقلة المستشفيات التي لا تتناسب والواقع الديموغرافي للعراق.

جدول رقم (10)

هل تلجا أسرتك إلى العيادات والمستشفيات الخاصة ؟

الإجابات	العدد	٪
نعم	176	88
لا	-----	----
أحيانا	24	22
المجموع	200	100

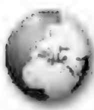
يوضح الجدول إن نسبة (88٪) من عينة البحث يلجاوؤن إلى العيادات الخاصة والمستشفيات للعلاج وخاصة لإجراء العمليات، وذلك لعجز المستشفيات في تقديم الخدمات، فضلا عن إن مدة الحجز للعمليات تتجاوز بعض الأحيان (5) أشهر، وبالتالي يضطر المريض إلى اللجوء إلى العيادات الخاصة والمستشفيات الأهلية ذات تكلفة مادية عالية.

جدول رقم (10)

هل تعتقد أن سعر الدواء ونوعيته وكميته في العيادات والمستشفيات والصيدليات الخاصة مناسبا لك ولإفراد أسرتك ؟

الإجابات	العدد	٪
نعم	20	10
لا	156	78
أحيانا	24	12
المجموع	200	100

مع انتشار الأدوية الخاصة بالمصانع الأهلية ارتفعت أسعار الأدوية والمستلزمات الطبية في العراق، ومع غياب الرقابة والتسعيرة على الدواء ونوعيته، جعل الدواء يرتفع أضعاف أسعاره السابقة وهذا بدوره يشكل تحديا جديا لسكان العراق من اجل الحصول على الدواء والرعاية الصحية، ويكلف الأسرة ويثقل على كاهلها في النفقات، فضلا عن الانتشار الواسع للأدوية المستوردة من مناشئ سيئة مما يجعلها ارخص ثمننا ولكنها غير مجدية وغير فعالة في العلاج. مما لا يتناسب وحاجة سكان البلد، ويشير الجدول إن (78٪) يعانون من ارتفاع أسعار الدواء ورداءة نوعياته في المستشفيات والصيدليات.



محور العمل

تختلف المهن فيما بينها، و يعكس تاريخ أي مهنة نظرة السكان والمجتمع لها إذ اعترف المجتمع بأهميتها، ودرجة احترام المجتمع للأفراد المشتغلين فيها، أومن خلال الامتيازات التي تقدمها المهنة لأصحابها [1]، فللعمل أبعاد وخصائص إنسانية ومجتمعية تجعله من أهم العمليات الاجتماعية الإنسانية التي تطور المجتمع أنتاجا وفنا وثقافة فهو الشكل الجوهري للنشاط الإنساني والساحة المفتوحة لتحرير الإنسان وتنمية قدراته[2].

جدول رقم (11)

هل أنت راض عن عملك الحالي ؟

الإجابات	العدد	٪
نعم	56	28
لا	133	5،66
أحيانا	11	5،5
المجموع	200	100

مع انتشار البطالة في العراق بعد عام 2003 اخذ الفرد العراقي يمتهن أي مهنة كانت في سبيل العيش وسد حاجاته الحياتية، فاخذ أصحاب الشهادات والخريجون يعملون في أعمال لا تناسب وقدراتهم العلمية والبدنية _ مع غياب التوظيف الحكومي _ ولعل دوافع قيام الفرد بالعمل لا يتناسب وقدراته وطموحاته يعود بحسب رأينا إلى عدة أمور أهمها:-

(1) احمد الخطيب ، رؤية مستقبلية لتعزيز المكانة الاجتماعية للمهنة في الوطن العربي / مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ، العدد2،1990، ص 103.

(2) عبد الباسط عبد المعطي ، بعض المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،1995.ص297.

1. العوز الاقتصادي وتدهور المعيشي.
2. غياب التوظيف الحكومي، مع انتشار الواسطة في التعيينات.
3. نظرة المجتمع إلى الفرد العاطل نظرة متدنية، فالقيم والعادات الاجتماعية في المجتمع العراقي تقلل من مكانة الفرد العاطل.

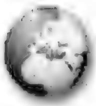
ويشير الجدول إلى أن (66,5٪) من عينة البحث غير راضين عن العمل الذي يزاولونه الآن، لأنه لا يتناسب وقدراتهم العقلية والعلمية والبدنية.

جدول رقم (12)

هل أن عملك الحالي ومردوداته المادية يلبي حاجاتك وحاجات أسرتك الضرورية ؟

الإجابات	العدد	٪
نعم	50	25
لا	112	56
أحيانا	38	19
المجموع	200	100

يشير الجدول إلى إن نسبة (56٪) لا تلبي مردودات عملهم سد حاجات أسرتهم من (غذاء، ودواء، وسكن، ومستلزمات أخرى) يعني ذلك إن المواطن يعمل فقط لسد لقمة العيش دون اللجوء إلى الطلب المساعدة وأحيانا إلى التسول، هذا مؤشر هام على انتشار البطالة المقنعة في العراق وان العمل لا يسد لقمة العيش.



محور الأمن وتحقيق الذات

جدول رقم (13)

هل أنت قلق من المستقبل المجهول ؟

الإجابات	العدد	٪
نعم	167	5،83
لا	16	8
أحيانا	17	5،8
المجموع	200	100

مع غياب الأمن يغيب المستقبل هذا شيء بديهي فالإنسان ما لم يشعر بالأمن والأمان على نفسه وعمله وأسرته يجهل المستقبل، ويشير الجدول إلى أن نسبة (83,5٪) يعانون من الخوف على المستقبل بل وان مستقبلهم مجهول مع تفشي الخوف وعدم توفر الأمن. ولا يجد نفسه في ممارسة حياته الطبيعية سواء في العمل أو الوظيفة أو البحث.

جدول رقم (14)

هل تشعر بالأمان على نفسك وأفراد أسرتك خارج وداخل البيت ؟

الإجابات	العدد	٪
نعم	----	---
لا	190	95
أحيانا	10	5
المجموع	200	100

يشير الجدول إلى أن (95٪) من عينة البحث لا يشعرون بالأمان على أنفسهم وعلى أفراد عائلتهم، وذلك بسبب الظروف السائدة في العراق، حيث انتشار القتل والخطف من جانب، والمداهمات من قبل القوات الأمريكية من

جانب، والمداهمات من قوات الحكومية من جانب أخر، ناهيك عن حدوث الكثير من حالات القتل الجماعي لأسر بأكملها داخل منازلهم، هذا كله زرع الخوف في نفسية المواطن العراقي وخاصة في السنوات الماضية قبل 2008.

جدول رقم (15)

هل تشعر بالرضا عن ما حققته في حياتك ؟

الإجابات	العدد	٪
نعم	56	28
لا	120	60
أحيانا	23	12
المجموع	200	100

إن رضا الإنسان عن نفسه وعن ما حققه عملية في غاية الصعوبة في المقياس، لارتباطها الوثيق بطبيعة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية... وغيرها في المجتمع، فكلما كانت الظروف مستقرة كلما تحقق ذلك فالعلاقة وثيقة بين المتغيرين، ويشير الجدول إلى إن نسبة (60٪) من العينة غير راضين عن ما حققوه في حياتهم، وذلك يعود إلى التقلبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعيشه البلد.

جدول رقم (17)

هل تشعر بالخوف عند تعاملك مع الآخرين في حياتك اليومية ؟

الإجابات	العدد	٪
نعم	100	50
لا	56	28
أحيانا	44	22
المجموع	200	100



إن الشعور بالأمان يحقق التفاعل الاجتماعي الصحيح وان الخوف من الآخرين يقود الإنسان إلى العزلة والابتعاد عن أقرانه تجنبا للمشاكل وخوفا على نفسه وممتلكاته، ونتيجة لطبيعة الظروف السائدة في المجتمع وانتشار عمليات النصب والاحتيال وانتشار العصابات، جعلت من الإنسان العراقي حذرا في تصرفاته مع الآخرين، ويشير الجدول إلى إن (50٪) من العينة يشعرون بالخوف عند التعامل مع الآخرين في حياتهم اليومية ويبتعدون عن الغرباء.

جدول رقم (18)

هل تعتقد أن هناك ما يعيق تحقيق أهدافك المشروعة ؟

الإجابات	العدد	٪
نعم	167	5،83
لا	23	5،11
أحيانا	10	5
المجموع	200	100

يشير الجدول إلى إن (83,5٪) يعانون من وجود معوقات تعيق تحقيق أهدافهم، وعندما سألناهم ما هي المعوقات كانت مشتملة على النواحي التالية (تحديات الوضع الأمني، تحديات الأوضاع الاقتصادية، تحديات القيم الاجتماعية). جعلت هذه العوامل عائقا في تحقيق أهدافه.

ترتيب الحاجات وفق أهميتها بالنسبة لسكان العراق

الحاجات وفق الأهمية	الترتيب
الحاجات الفسيولوجية، كالحاجة إلى الطعام والشراب والهواء والملبس والراحة.	1
حاجات الأمان بكافة أنواعه.	2

الحاجات الاجتماعية حاجة الفرد لشعوره بأنه محبوب من الآخرين ومتفاعل مع الأفراد الآخرين في المجتمع.	4
حاجات التقدير وتشمل حاجة الفرد لشعوره بتقدير الآخرين له واحترامهم وشعوره بالقدرة والنجاح وكذلك الحاجة لتقدير الشخص لذاته	5
حاجات تحقيق الذات وتشمل حاجة الفرد أن يحقق أحلامه وآماله بأن يصبح ما أراد دوما أن يكون.	3

اختلفت أهمية الحاجات بالنسبة لسكان العراق عن هرمية الحاجات لماسلو وذلك لطبيعة المجتمع العراقي في الوقت الراهن وطبيعة العوامل التي تؤثر في حاجات السكان، ومدى توفرها في المجتمع، وحجم الفائدة منها.ونستطيع إن نبني هرما سكانيا للمجتمع العراقي وفقا لإجابات المبحوثين في البحث وهو على النحو التالي:-

شكل رقم (2)

يبين هرم حاجات سكان العراق وفق لعينة البحث



لابد من الإشارة إلى إن حاجات الأسر العراقية تأثرت بحسب الأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية وان الترتيب الهرمي للحاجات تتأثر بالعوامل المجتمعية وطبيعة ظروف المجتمع.

أهم النتائج

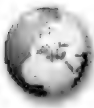
توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:-

1. أثرت الظروف الاستثنائية في المجتمع العراقي على حاجات سكانه.
2. يواجه السكان تحديات مختلفة تمثلت (تحديات اقتصادية، وتحديات اجتماعية، وتحديات السياسة)في تلبية حاجاتهم من اجل العيش الرغيد.
3. أن اغلب الأسر العراقية تعاني نقصا حادا في كمية المواد الغذائية التي يحصلون عليها، وإنها لا تسد متطلباتهم اليومية، إذ سجلت نسبة (62٪) من الأسر تعاني من عدم اكتفاء كميات الغذاء التي يحصلون عليها في حياتهم اليومية في سد متطلباتهم لإشباع أفرادها.
4. يشير الجدول إن نسبة (90٪) يعانون من صعوبات في تلقي الرعاية الصحية (الدواء، والخدمات الصحية) بسبب النقص الحاد في اغلب المستشفيات العراقية من كوادر وأجهزة طبية وفحوصات هرمونية الخاصة ببعض الأمراض العضوية.
5. مع غياب الأمن يغيب المستقبل هذا شيء بديهي فالإنسان ما لم يشعر بالأمن والأمان على نفسه وعمله وأسرته يجهل المستقبل، ويشير الجدول إلى أن نسبة (83,5٪) يعانون من الخوف على المستقبل بل وان مستقبلهم مجهول مع تفشي الخوف وعدم توفر الأمن. ولا يجد نفسه في ممارسة حياته الطبيعية سواء في العمل أو الوظيفة أو البحث.

ملخص الفصل

من المؤكد أن نشير إلى أهمية الدراسات السكانية في التنمية والتخطيط بشكل عام، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بشكلها الخاص. فأهمية السكان تكمن في توضيح الخطط التنموية للمجتمع فالدراسات السكانية تدعم خطط التنمية والتخطيط إذ أنها تعد اللبنة الأولى لعملية التخطيط.فتشير الدراسات العلمية المتخصصة إلى أهمية السكان في العملية التنموية للمجتمع وان العملية التنموية تستند استنادا أساسيا على حجم السكان ونوعه داخل المجتمع وان العملية التنموية تعد الأساس في تلبية حاجات السكان وإشباع رغباتهم.

منذ الخليقة يتحدى الإنسان الظروف المحيطة لبلوغ حاجاته، ومع مرور الزمن اختلفت بعض الحاجات مع اختلاف التحديات، والإنسان منذ أكثر من النشأة يتحدى أصعب الظروف من اجل بلوغ حاجاته والعيش الرغيد، في كل عقد تحدي جديد يختلف عن العقد الذي يليه فالحروب والمعاناة تفاوت أثره، كـ(الظروف الاجتماعية، والظروف الاقتصادية، والظروف السياسية"الأمنية ") ويحاولون التكيف مع الواقع من اجل ديمومة الحياة، فتارة أزمة غذائية، وتارة وباء صحي، وتارة نقص المياه والكهرباء، وتارة الخوف وفقدان الأمن، هذه التحديات الذي يواجه السكان عصفت بأرواح الملايين منذ العقود الماضية، إلا إن الإنسان بطبيعته يحب الحياة ويعشقها فهو يتحدى الصعاب من اجل الحياة.



المصادر الفصل الخامس

1. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع دراسة تحليلية في النظريات والنظم الاجتماعية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1988.
2. إحسان محمد الحسن،موسوعة علم الاجتماع،الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط1999.
3. احمد الخطيب، رؤية مستقبلية لتعزيز المكانة الاجتماعية للمهنة في الوطن العربي / مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، العدد2، 1990.
4. احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، بدون سنة.
5. آرثر مارويك،الحرب والتحول الاجتماعي في القرن العشرين، ترجمة سمير ألجلبي، بغداد، دار المأمون، 1990.
6. أمين هويدي،الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، دار الطليعة، بيروت، 1975.
7. جنان سعيد الرحو، أساسيات في علم النفس، الدار العربية للعلوم بيروت، لبنان، 2005.
8. جيف سيموند،استهداف العراق: العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيوت، 2003،ص102.
9. حسن لطيف كاظم، الفقر في العراق، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 38، 2007، ص107.
10. خير الدين حسيب، حوار حول الملف العراقي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد303، 2004.

11. عبد الباسط عبد المعطي، بعض المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1995.
12. علاء الدين جاسم البياتي،علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الاعظمي، دار التربية، بيروت، 1975.
13. كامل جاسم المراياتي، مفهوم الأمن الاجتماعي في الفكر السيكولوجي، ندوة الأمن الاجتماعي، بيت الحكمة، بغداد، 1997.
14. محمد صفوح الأخرس، التنمية الاجتماعية والتخطيط لها في القطر العربي السوري، وحدة البحوث الاجتماعية، دمشق، 1979.
15. محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع، مركز الكتب الثقافية، بيروت، 1985.
16. مزاحم جاسم العاني، دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي، ندوة بيت الحكمة.
17. منصور الراوي، سكان الوطن العربي، بيت الحكمة للنشر، بغداد، العراق، ط1، 2000.
18. منظمة العفو الدولية: العراق نيابة عن من؟ حقوق الإنسان وعملية إعادة بناء الاقتصاد في العراق، المستقبل العربي، العدد 294، 2003.
19. هاشم جاسم السامرائي،المخل في علم النفس، مطبعة خلود، بغداد، العراق، 1988.
20. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مسح الأحوال المعيشية في العراق 2004، الجزء الثاني، 2005.
21. اليونيسكو، معجم العلوم الاجتماعية، تصدير ومراجعة إبراهيم مدكور، 1975.

22. خالد علي، 500 مليـون يعـانون سـوء التغذيـة في أسـيا، مجلـة إيـلاف الالكترونية، العدد(2098)، 2004.

www.elaph.com.

23. شبكة النبأ المعلوماتية، نقص الغـذاء يهـدد طفـل مـن أربعـة أطفـال في العراق ودول العالم المصابة بالمجاعة، 2007.

www.alnabaa.org

24. www.cba.edu.kw

25. Fichter, J., Sociology, Chicago, 1957

undo. 2004.newyork


@Ahmedyassin90

الفصل السادس

المفاهيم، والمعادلات السكانية


@Ahmedyassin90

الفصل السادس

المفاهيم، والمعادلات السكانية

تمهيد

حتى يتجنب القارئ العادي أو المتخصص اللبس أو سوء الفهم، فإننا سوف نسلط الضوء على بعض المصطلحات الأساسية في علم السكان، وذلك لان الاصطلاح أو المفاهيم العلمية تعد وسيلة رمزية يستعين بها الإنسان للتعبير عن المعاني والأفكار المتنوعة غاية منه توصيل الفكرة الصحيحة إلى الناس. إن تحديد معاني المفاهيم والمصطلحات ودلالاتها الاجتماعية أمر ضروري لكل من القارئ والباحث لكي تكون محاور العملية البحثية واضحة وجلية، ويفهم القارئ المعنى المراد بهذا المصطلح، فقد يكون لمفهوم المصطلح معنى واحد وربما أكثر من معنى، واحيانا يكون للمصطلح مفهوم أخر أو استعمل في إطار ثانٍ أو أريد به كمدلول أخر وكلما اتسم هذا التحديد بالدقة والوضوح سهل على القارئ أدراك المعاني والأفكار التي يريد الباحث التعبير عنها دون الاشتباه في المعنى والقصد [1]

(1) عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي، ط4، مطبعة الانجلوا المصرية ، 1975 ، ص154.

المفاهيم السكانية

الديموغرافية، السكان (Demographic Population)

قد أطلق الباحثون الأوائل على دراسة السكان أسماء عديدة منها ((الديموغرافيا، والمرفولوجيا الديموغرافية، والإحصاء الحيوي))، وقد استخدم بعض علماء الاجتماع، تحت تأثير الفلسفة الاجتماعية مفهوم الديموغرافيا للدلالة على دراسة السكان وأحوالهم من منظور اجتماعي، فقد أطلق (أميل دوركهايم) لفظ المرفولوجيا الاجتماعية أو علم التشكل الاجتماعي على الدراسات السكانية التي تتضمن دراسة إشكال المجتمعات وصيغها المادية، والعناصر التي تتألف منها، وتوزع السكان الجغرافي، وحركة السكان، وأنماط المساكن[1].

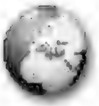
ويعتبر العالم الانكليزي (جون جرانت) أول من حاول القيام بأبحاث منتظمة في مجال علم الديموغرافية، في كتابه ((ملاحظات طبيعية وسياسية قائمة على أساس وثائق الوفيات)) عام 1662، حدد فيه أسباب الوفيات وتوصل إلى مجموعة من التعميمات المحددة والمتعلقة بالظواهر السكانية (الوفيات، والولادات، والزواج، والهجرة)، مشيراً إلى أن الوفيات لم تكن حادثا عفويا، وإنما تميزت بنوع من الانتظام وأدرك بان الولادات تتأثر ببعض العوامل الاجتماعية والوضع الاقتصادي العام إلى جانب إنها وقائع حيوية،ومن ثم جاء العلامة (أشيل غيار) هو أول من استخدم المصطلح عام (1855) وعرفه على انه "التاريخ الطبيعي والاجتماعي للأنواع الإنسانية، وهو بالمعنى الضيق الدراسة الرياضية للسكان من حيث تحركاتهم العامة وأحوالهم الفيزيقية، والحضارية، والفكرية، والأخلاقية"[2].

علم يتناول دراسة المجتمعات البشرية من حيث حجمها وبنائها، فعلم السكان يطلق على دراسة السكان وحركاتهم وتركيبهم وحجمهم وتوزيعهم في

---

(1) صفوح الأخرس، علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها، مصدر سابق، ص 15

(2) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر ،1989:ص 125.



إقليم أو منطقة معية وإيجاد التفسيرات العلمية بهذه الأمور وذلك بإتباع الطرائق الإحصائية والرياضية[1].

ويكاد يتفق (دنس رونج) مع هذا التعريف في تعريفه للديموغرافية: ((بأن الديموغرافية تتناول أعداد السكان وتوزيعهم في منطقة ما، والتغيرات التي تطرأ على أعدادهم وتوزيعهم على مر الأيام والعوامل الرئيسية التي تؤدي إلى هذه التغيرات، وما دام الناس يولدون ويموتون ويغيرون من أماكن إقامتهم باستمرار، فانه تظهر هناك عوامل ثلاثة هي: المواليد، والوفيات، والهجرة، تسهم أكثر من غيرها في تحديد حجم السكان ونموهم، وهي تمثل الموضوعات الأساسية في الديموغرافية))[2].

استخدمه علماء الاجتماع لتحديد ما يعبرون عنه حين يقومون بدراسة أحوال السكان دراسة إحصائية، ويتكون مصطلح الديموغرافية(Demographic) من مقطعين من أصلين يونانيين هما:-

الأول: (Demos) ويعني الناس،

الثاني: (Graphy) للدلالة على علم وصفي يهتم بوصف السكان وبدراستهم دراسة إحصائية[3].

أما كلمة أو مصطلح السكان (Population) فهي كلمة لاتينية الأصل، وهي مشتقة من كلمة (Populous) أي بمعنى الشعب[4]. مما تقدم نرى إن المصطلحين (الديموغرافية - السكان) يدلان على معنى واحد هو الكتابة عن البشر، ووصف السكان وأحوالهم وحركتهم.

---

(1) عبد اللطيف عبد الحميد العاني ، وآخران، مدخل إلى علم الاجتماع ،مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، بدون سنة طبع ، ص 233.

(2) دنس رونج ، علم السكان، ترجمة : صبحي عبد الكريم، مكتبة مصر ، 1963: ص 5

(3)Louis Henry, Population , Analysis and Models – Edward Arnold Publishers , Lid ,1976,P: 2

(4) عبد الحسين زيني ، الإحصاء السكاني ، دار الحرية للطباعة والنشر ، بغداد، 1975، ص 19 -20.

ويعرف علم السكان بأنه الدراسة العلمية للمجتمعات البشرية من حيث حجمها وتركيبها وتطورها، وقد تفرعت شعب كثيرة ومتميزة من الدراسات السكانية، منها على سبيل المثال لا الحصر (الديموغرافية الوصفية) التي تبحث في وصف السكان من حيث العدد والتوزيع والخصائص المميزة لهم. و(الديموغرافية النظرية لو البحتة) وتتناول العلاقات الكمية بين الظواهر الديموغرافية فيما بينها دون النظر في علاقاتها بالظواهر الأخرى كـ(الظواهر الاقتصادية، والاجتماعية) مثل (الديموغرافية الاقتصادية) و(الديموغرافية الاجتماعية) وغيرها، وأخيرا فان هناك (التحليل السكاني أو التحليل الديموغرافي) ويشمل هذا الجزء من الديموغرافية النظرية الذي تستخدم فيه الطرق الرياضية وتستخدم عبارة (الديموغرافية الرياضية) بصفة اعم للمعالجة الرياضية للعلاقات الديموغرافية والتعبير عنها بدوال رياضية يمكن تعبيرها وتطبيقها على البيانات الاعتبارية.

وللديموغرافية معنيين هما:

أ- **المعنى الضيق**: وتقتصر على دراسة حجم وتركيب السكان، والتغيرات التي تطرأ على السكان وتطلق عليها الديموغرافية الشكلية.

ب- **المعنى الواسع**: الديموغرافية بمعناها الواسع تشمل خصائص إضافية للسكان كـ(الخصائص الحضارية للسكان وهي:اللغة، والدين، والقومية وغيرها، والخصائص الاجتماعية للسكان وهي: المكانة، والعائلة، والتحصيل العلمي والثقافي وغيرها، وأخيرا الخصائص الاقتصادية وهي:الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها السكان، المهنة، والصناعة، والدخل وغيرها، وأخيراً تدرس الديموغرافية الخصائص الصحية للسكان بكافة جوانبها)[1].

(1) يونس حمادي علي ، مبادئ علم الديموغرافية ، مصدر سابق: ص 7.



النمو السكاني

يتصف المجتمع السكاني بطبيعة دينامكية بسبب الحركة الدائبة التي قد ينتج عنها التزايد أو التناقص العددي فلا وجود لمجتمع سكاني ساكن، أما تلك المجتمعات التي تبدو وكأنها ثابتة فلا تظهر عليها آثار التزايد أو التناقص فهي في الحقيقة تخفي هذه الحركة.

إن المقصود بالنمو السكاني في أي مجتمع كان هو اختلاف حجم السكان في هذا المجتمع عبر الفترات الزمنية المتباينة .

وهناك نوعين من النمو السكاني هما:

1. النمو الطبيعي أو الزيادة الطبيعية المتمثلة (الفرق بين الولادات والوفيات في البلد).
2. النمو الإجمالي أو الزيادة المتمثلة (النمو الطبيعي + الهجرة الوافدة).

وبعبارة أخرى فالنمو السكاني (هو الزيادة في حجم السكان وارتفاع أعداد مختلف العمرية للسكان وأكثرها زيادة هي الفئة (الأطفال) والفئة الثانية (الشباب) فالأولى زيادة في عدد المواليد، أما الثانية فهي زيادة ناتجة عن الهجرة [1].

الاكتظاظ السكاني

هو عملية تزايد السكان بمعدلات أسرع من الموارد في المجتمعات، وهو ناتج أم عن تزايد السكان أو عن نقص الموارد وبمعنى اخر فهو يحدث عندما لا يكون هناك توازن في النمو بين السكان والموارد وهو على نوعين الاكتظاظ المطلق، والاكتظاظ النسبي .

التخلخل السكاني

في الأدبيات السكانية والاجتماعية لم يورد تعريفا مفصلا عن التخلخل السكاني، ونستطيع إن نعرف التخلخل السكاني على انه (هو عدم التناسق في

(1) فراس عباس فاضل البياتي، مورفولوجيا السكان، مصدر سابق، ص76.

التركيبة السكانية من حيث الفئات العمرية داخل المجتمع من جهة وحجم السكان والموارد المتاحة في المجتمع من جهة أخرى)

حالة السكان

يراد به معرفة السكان في بلد من البلدان عن طريق (تعدادهم) ولا يقتصر التعداد على مجد العد واعطاء رقم المجموع، بل يبين توزعهم ف المناطق، ويستعلم بعضا من صفاتهم وخصائصهم المدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية [1].

الحد الأمثل للسكان

عرفه (Rapport) بأنه الحد الذي يفصل بين حالتين حالة الاكتظاظ السكان (Over Population) وحالة تخلخل السكان (Under Population).ويعرف أيضا بأنه ذلك المستوى من السكان الذي يتحقق عنده إشباع أقصى قدر ممكن من الحاجات الضرورية المادية وغير المادية [2].

السياسة السكانية

يختلف مفهوم التشريعات السكانية باختلاف المفاهيم الديموغرافية فتعرف التشريعات السكانية أو (السياسة السكانية) بمعناها **الواسع** على أنها تشمل كل الجهود المبذولة من قبل الحكومات لتنظيم الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعكس آثارها على السكان والعملية الديموغرافية. أما في مفهومها **الضيق** فتعرف على أنها مقتصرة على الجهود المبذولة للتأثر على حجم وتركيب وتوزيع السكان أو الخصائص السكانية فحسب [3]، وعرف (بيرسون Berenson)

---

(1) عبد الكريم اليافي ، في علم السكان، مطبعة جامعة دمشق، سوريا ، 1966، ص128.

(2) الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، المعجم الديموغرافي المتعدد اللغات، مطبعة السفر العربي ، عمان ، بدون سنة طبع، ص69.

(3) يونس حمادي الحديثي ، مبادئ علم الديموغرافية ،مصدر سابق، ص 387

السياسات السكانية بأنها (تلك السياسات الواضحة التي تتبناها الحكومات من اجل افتراضاتها النتائج الأولية الديموغرافية)[1].

ضبط النسل Birth control

الضبط لغةً : جاء في الصحاح تعريف الضبط يعني (ضبط الشيء)، حفظه بالحزم، والرجل الضابط أي حازم[2]. وعرف أيضا انه (ضبط، ضبطاً) حفظه حفظاً بليغاً أي احكمه وأتقنه[3] يرتبط مفهوم (ضبط النسل) بمفاهيم عدة (مفهوم تحديد النسل Limiting Birth) (والتنظيم الأسرى Family organization) وهو الأقرب إلى مفهوم (ضبط النسل Birth control) رغم الاختلاف بين هذه المفاهيم ، الأمر الذي غاب عن ذهن الكثير مما أدى إلى الخلط بينهما ومن هنا وجدنا من المناسب الإشارة إلى هذه المفاهيم. فيقصد (بتحديد النسل Limiting Birth) الإيقاف التام عن الإنجاب بعد عدد معين من الولادات، أما (التنظيم الأسرى Family organization) فيقصد به بالإضافة إلى عملية تحديد النسل توزيع الأدوار والمسؤوليات داخل الأسرة إذ يتعدى عملية ضبط النسل بكثير[4].

فعرفه المؤتمر الإسلامي الذي عقد في الرباط عام (1971) هو "قيام الزوجين بالتراضي فيما بينهما، ودون إكراه باستخدام وسيلة مشروعة ومأمونة لتأجيل

(1) Berenson .B, Population Policy in Developed Countries , MG. Grow –Hill, New York. 1974, p: 6

(2) عبد الله العلا يلي، الصحاح في اللغة والعلوم، دار الحضارة العربية بيروت، بدون سنة طبع ، ص 5.

(3) إبراهيم مصطفى وآخرون ، المعجم الوسيط ، المكتبة العلمية ، طهران ، بدون سنة نشر ، ص 535

(4) طه حمادي ألحديثي، جغرافية السكان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 2000، ص 204

الحمل بما يناسب ظروفهما الصحية والاجتماعية والاقتصادية وذلك في نطاق المسؤولية تجاه أولادهما وأنفسهما"[1].

ويعرف أيضا (مجهودات الزوجين عن وعي وإدراك لإنجاب عدد كبير أو قليل من الأولاد وفقاً لما يشاءون)[2]. وفيما يلي التعريف الإجرائي (لضبط النسل).

(هو عملية توقيف الإنجاب مرحلياً لفترة معينة باتفاق الزوجين بقصد تحقيق التوازن الأسرى في عدد الأفراد لما يناسبها ويناسب ظروفهما المعيشية والاجتماعية والصحية).

الغذاء Foods

الغذاء احد حاجات الإنسان الضرورية وهو كل مأكول يستطيع الإنسان الحصول عليه من اجل سد رمقه واستمرار حياته يعد غذاءً، ويقاس الغذاء عادة بمقدار ما يخص الفرد من سعرات حرارية في اليوم، والسعر الحراري (كيلو كالورى) يعبر عن مقدار الحرارة اللازمة لرفع حرارة كيلو غرام من الماء درجة مئوية واحدة ومن المعلوم بان كمية السعرات الحرارية التي يحتاجها جسم الإنسان تتفاوت بحسب المناطق التي يعيش فيها وحسب فصول السنة، وسن الإنسان ونوعه، ذكر أو أنثى، ونوع العمل الذي يزاوله وغيرها[3].

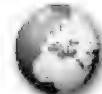
الأمن الغذائي

---

(1) محمد ألمؤمني وآخرون ، السكان والتربية والتنمية في الوطن العربي ، دار الكندي للنشر ، الأردن ، 1997 ، ص 111 .

(2) عبد المنعم عبد الحي ، علم السكان ، المكتب الجامعي الحديث بالإسكندرية ، مصر، 1985 ، ص 230 .

(3) ميشيل دنكن، معجم علم الاجتماع ، ترجمة: إحسان محمد الحسن،دار الرشيد للنشر، بغداد،1980.ص 77.



هذا المصطلح حديث الولادة والمقصود به تامين حصول الإفراد على ما يلزم لغذائهم من احتياجات غذائية أساسية يحددها علم التغذية من المواد البنائية والحيوانية أو كليهما مع ضمان توفير الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بالكم والكيف الضروريين لاستمرار حياة هؤلاء الأفراد في حدود دخولهم المتاحة [1].

السكن House

أن تناول موضوع الإسكان من جانب رجال السياسة والتخطيط والهندسة والإدارة والاجتماع والسكان يعد مؤشرا على أهمية السكن كأحد مظاهر التغيير الأساسية.

السكن أو المنزل أو البيت رغم عدم وجود اتفاق على استخدام مصطلح (البيت، أو المنزل) إلا أن الاتفاق بالمعنى العام دون الاصطلاحي منه تركز على مصطلح السكن،فعرف على انه تلك المساحة من الأرض التي يقطنها شخص واحد أو أكثر وتستخدم كمأوى ومكان للنوم والأكل والراحة من قبل السكان.وذهب العالم (ريد فيلد) في تعريفه للسكن إلى انه مجموعة غرف أو جناح فيه عدد من الغرف مع ملحقاته في مبنى دائم، يشغل من قبل أسرة أو أكثر [2].

العمل Work

هو النشاط الإنساني الذي يهدف فيه إلى الإنتاج أو تحويل المادة ويقتضي بذل قدر من الجهد العضلي والذهني والعصبي، ويتقاضى مقابل هذا الجهد الأجر المحدد لسد متطلباته الحياتية [3] ولارتباط الوثيق بين العمل والمهنة والوظيفة، فيجدر بنا إن نشير إلى مفهوم المهنة والوظيفة. فالعمل عرف على انه (الجهد الإداري والعضلي والعقلي الذي يبذله الإنسان لقاء اجر أو راتب معين). أما

---

(1) محمد علي الفرا، واقع الأمن الغذائي العربي، مصدر سابق ، ص 16.

(2) احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مصدر سابق، ص2018.

(3) إحسان محمد الحسن،علم اجتماع الاقتصادي، مصدر سابق، ص 65.

الوظيفة (فهي تعني العمل المطلوب من الموظف القيام به). المهنة بأنه (حرفه أو خدمة تعتمد على مجموعة معلومات يستعملها الإنسان الذي يقوم بها وقت قيامه بالخدمة يحتاجها المجتمع)[1].

القوة البشرية

لمعرفة النشاط الاقتصادي للسكان نستعمل مفهوم ((السكان النشيطين " قوى العمل"))، وهم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين (15_ 64) سنة والذين يعملون أو يبحثون عن عمل (السكان النشيطين = النشيطين فعلا + العاطلون عن العمل)، أما السكان (غير النشيطين "خارج قوة العمل ") فهم الأفراد الذين لم يبلغوا بعد سن العمل (اقل من 15 سنة) والذين تزيد أعمارهم عن (65 سنة)[2].

وعرف آخرون (القوة البشرية العاملة) على أنها (ذلك الجزء من السكان الذي يمكن استغلاله في النشاط الاقتصادي، وهو عبارة عن مجموع السكان مستبعدا منهم غير القادرين على العمل وهم (الأطفال، والشيوخ(كبار السن)[3].

الطفل: child

وردت كلمة الطفل في اللغة، بمعنى: الطفل الرخص الناعم في كل شيء، والجمع (أطفال وطفول)، مؤنثها (طفلة) الصغير في كل شيء[4].ويقصد به أيضا المولود، وولد كل وحشية أيضا طفل وقد يكون (الطفل) واحدا وجمعا مثل الجنب[5]، قال تعالى: (... او الطفل الذين لم يظهروا...) النور / (31)

---

(1) ميشيل دنكن ، معجم علم الاجتماع ، مصدر سابق، ص77 .

(2) علي لبيب ، جغرافية السكان الثابت والمتحول ،مصدر سابق، ص 137.

(3) صفوح الأخرس، علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها ، مصدر سابق، ص 484.

(4) فؤاد افرام البستاني، منجد الطلاب، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط23، 1956، ص443.

(5) محمد بن ابي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العرب، بيروت، 1981، ص394.

الطفل شرعا

أما في الشرع الإسلامي فعرف بأنه كل من لم يبلغ الحلم (أي لم يحتلم)[1] جمعه الأطفال: الذين لم يظهروا ويطلعوا على عورات النساء للجماع[2].وعرفه البغدادي، بأنه (الشخص الذي ليس له البلوغ حكم الإيمان ولا حكم كفر ولا حكم ولاية ولا حكم عداوة) والدليل على تعليق البلوغ حديث الرسول (e) في الطفل قوله: (رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ ...) صدق رسول الله[3].أما في الوجيز في أصول الفقه فقد جاء فيه مفهوم الطفل على أساس وجوب او عدم وجوب الأهلية[*] وعلى النحو الأتي:

أ. منفي أهلية الوجوب / وهو الجنين في بطن امه كجزء من امه، ينتقل بانتقالها فيحكم عليه بعدم ثبوت الذمة له.

ب. أما الدور الثاني يكون صبيا غير مميز، ويكون نافذ العقل الذي تتكون به التصرفات الشرعية، وتحدد من الولادة إلى سن التمييز - أي منذ الولادة حتى قبل السابعة من عمره.

ج. أما الدور الاخر_ دور التمييز إلى البلوغ، ويبدأ هذا الدور ببلوغ الصغير السنة السابعة، وينتهي بالبلوغ، وفي هذا الدور تثبت للإنسان اهلة وجوب كاملة (أي يجوز للولي إن يأذن للصغير بأعمال تجارة متى انس

---

(1) محمد بن احمد بن ابي بكر بن فرج القرطبي، الجامع لأحكام القران، المحقق احمد عبد العليم البردوني، دار الشعب، ط2، جزء (12) 1952، ص236.

(2) جلال الدين محمد بن احمد المحلى، جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي، تفسير الجلالين، دار الكتاب العربي بمصر، بدون سنة طبع، ص 462.

(3) ابو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي، أصول الدين، مطبعة الدولة استانبول، ط1، مجلد 1، 1928، ص256.

(*) الأهلية- بمعناها اللغة الصلاحية، فلان اهلاً لعمل كذا اذا كان صالحاً للقيام به

منه قدرة على ذلك)[1]. وهذا ما اخذ به القانون المدني العراقي، والقانون المدني المصري [2].

ويشير البغدادي إلى إن حد البلوغ الذي يخرج بـه الغـلام مـن دور الـصبا إلى دور الرجولة المكلفة والمتحملة للتبعات، هو يكون ببلوغه النكـاح، فالفتـاة برؤيتهـا الحيض، والغلام بالاحتلام؛ لان القران الكريم حد البلوغ ببلـوغ النكـاح[3]. أمـا في القانون المـدني العراقـي، فـان شخـصية الإنـسان تبـدأ بولادتـه حيـا (المـادة 34 / القانون). والولادة لابد إن تكون تامة بان ينفصل المولود عن امه انفصالا تاما، وان يكون حيا فاذا كان كذلك تثبت له الشخصية القانونية، وهي تثبت له حتى لو مات بعد لحظة قصيرة من ولادته، فإذا ولد الجنين ميتا فلا تبدأ الشخـصية القانونيـة، اذن نص القانون المدني العراقي (المادة 34) بفقرته الثانية بثبوت حق الجنين في النـسب، والميراث، والوصية كما يستفيد مـن الاشـتراط الـذي ينعقـد لمـصلحته[4]. ويتـضح معنى الطفل في القانون المدني العراقي من خلال ثلاثـة ادوار، وتبـدا بالـصبي غـير المميز وتبدأ هذه المرحلة من الولادة إلى قبل السابعة مـن العمـر، والـصغير في هـذا السن والدور ليس له الحق لا جراء أي نوع من أنواع الأعمال القانونية، أما الـدور الثاني وهو الصبي المميز، ويبدأ هذا الدور في تمام السابعة إلى بلوغ سـن الرشـد (*)

(1) عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، مطبعة الحرية، بغداد، 1976، ص92-93.

(2) ينظر المواد (9-10) من القانون المدني العراقي، والمواد ة(54-55-56-112) من القانون المصري.

(3) محمد ابو زهرة، اصول الفقه، دار الفكر العربي للطباعة 1957، ص323.

(4) القانون المدني العراقي، المادة 34، رقم 40 لسنة 1951.

(*) الرشد في اللغة يعني الصلاح والهدى والصواب، ويوصف الـشخص بانـه راشـدا او رشـد اذا مـا عرف الصلاح. والرشد هو عكس الغي والضلال كما ورد في قوله تعالى (لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي ...) البقرة / 256، وقد اختلف الفقهاء في معنى الرشد فيرى بعض فقهاء الاحناف ان الرشد يعني صلاح المال، ويرى الشافعي ان الرشد يعـني الرشـد في الـدين والمـال. والبلـوغ هـو الشرط الأساس، الذي يجب ان يصله الشخص للانتقال بعده الى طور الرشد واساس ذلك مـا ورد في القران الكريم في قوله تعالى (وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان أنستم منهم رشدا فادفعوا

وهي ثماني عشرة سنة كاملة، ويتمتع الصغير في هذا الدور بتميز ناقص وبالتالي بأهلية ناقصة الأداء[1].

الطفل اصطلاحا

اختلفت الأدبيات العلمية في تعريف الطفل: فقد عرف حسب المادة الأولى من مشروع اتفاقية حقوق الطفل العالمية بأنه (كل إنسان حتى سن الثامنة عشر)[2] إلا إذا بلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه، أي ما لم يكن القانون الوطني يحدد سنا أخر لبلوغ مرحلة الرشد ولكل دولة إن تحدد سن الرشد لديها[3] وتأخذ الديموغرافية بعض المصطلحات الدارجة، على الرغم من افتقارها الدقة للدلالة على مراحل العمر المختلفة، تبدا الحياة بالطفولة والطفل يدل على من لم يبلغ سن البلوغ، ويسمى الطفل في ايامه الأولى وليدا، والمولود الذي لم يتجاوز العام الاول، يطلق عليه لفظ الطفل الصغير (الرضيع) والطفل ما قبل سن التعليم سمي الغلام والطفل في سن التعليم يسمى بالولد اليافع[4]. والطفولة بوصفها مفهوما أصبحت في ادبيات العلوم الاجتماعية (تلك الفئة العمرية التي تمتد من سن الولادة إلى الثانية عشرة تقريبا وفي داخل هذه الفئة العمرية هناك تقسيمات فرعية

اليهم اموالهم) النساء / 6، ام تحديد سن الرشد قانونا فقد اختلفت التشريعات في تحديه، طبقا للاجتهادات والاراء التي يعتنقها المشرع فالقانون المدني العراقي نصت المادة (106) منه على ان سن الرشد ثمانية عشر سنة كاملة اما القانون المصري حدد سن الرشد بواحد وعشرين سنة حسب القانون الصادر عام 1925.

(1) عبد الباقي البكري، المدخل لدراسة القانون، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1972، ص 515.

(2) منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، الأطفال أولا، الإعلان العالم لبقاء الطفل وحمايته وانمائه وخطة العمل، وقائع القمة العالمية من اجل الطفل اتفاقية حقوق الطفل، المؤسسة الصحفية الأردنية (الراي) للطباعة، عمان الاردن، كانون الاول، 1990، ص60-62.

(3) منظمة العفو الدولية، دليل المحاكمات العادلة، تعريف الطفل، 2002، ص2.

(4) المعجم الديمغرافي، اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا، مصدر السابق، ص68-69.

أخرى يمكن اجمالها في ثلاث مراحل عمرية (الطفولة المبكرة .Early child hood) وهي تمتد من الولادة حتى الثالثة من العمر، (والطفولة المتوسطة Medial child hood) وتمتد من الثالثة إلى السادسة، و (الطفولة المتأخرة Late child hood وتمتد من السادسة من العمر إلى الثانية عشرة)[1].

تحديد الطفولة وفق المدى العمري

إن الأساس المنطقي في اللجوء إلى المدى العمري في تحديد اية مرحلة من مراحل الإنسان، يكمن في إن كل مرحلة من هذه المراحل المتميزة من بعضها بجملة من الخصائص البيولوجية والنفسية والاجتماعية، مما يتيح المجال للتعامل معها وفق خصائصها المميزة، كما إن تحديد الطفولة على أساس المدى العمري يكون لاغراض إحصائية من اجل تحديد الحجم الكلي للطفولة والفئات الداخلة فيها، ولما كانت الإحصاءات السكانية عادة تقسم السكان على أساس الفئات الخمسية (يوم- دون خمسة سنة) وتنقسم إلى (دون السنة) ومن (سنة – دون الخمسة) و (5-دون العاشرة) و (10 – دون الخامسة عشرة) ... الخ.

فان تحديد المراحل العمرية عادة ما يتم على أساس هذه الفئات، فالطفولة تمتد من (يوم إلى دون 15 سنة)، وفق تحديد السن الدولي للطفل عام 1979، وتحدد عمر الشباب من (15 إلى 24) سنة في عام 1985(2).

وتضم مرحلة الطفولة مراحل تختلف في تسمياتها وتركيبها عن الأخرى، سنتطرق إلى أهم المراحل التي تدخل ضمن دراستنا.

أ. مرحلة الرضاعة (الرضع) في اللغة هو شرب اللبن من الضرع او الشدي، نقول المولود يرضع، ويقال امرأة مرضع إذا كان لها ولد ترضعه، قال الله

---

(1) دولة الإمارات العربية ، الطفولة في مجتمع متغير، مطبعة جامعة الامارات العربية، 1988، ص 38.

(2) نجم عبود نجم، ((احتياجات الطفولة في العراق: دراسة نظرية ميدانية))، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بغداد، 1987، ص13.



تعالى:M , - . . / 0 1 2 3 4 5
6 7 8 9 : ; < = > ? @ A L
{الحج / 2 }[1].

ومن الآية القرانية الكريمة في قوله تعالى {وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ....) البقرة/ 233 وتفسير هذه الاية انه لما كان في الآية (والوالدات يرضعن) أي (ليرضعن حولين) عامين كاملين صفة مؤكدة ذلك لمن اراد إن يتم الرضاعة ولا زيادة عليه[2]. وكذلك قوله تعالى M F G H I J K L M
N O P Q R S T U V W L { لقمان / 14} ، توضح الآيتان حكم الشرع الإسلامي بتحديد عمر الرضيع بعامين كاملين[3].

والطفل الرضيع هو الذي لا يزال في سن الرضاعة، ويقصد بسن الرضاعة مرحلة الطفولة التي تنتهي قبل بلوغ الطفل السنة الثالثة من عمره[4].

أما الدراسات الديموغرافية (علم السكان) فقد أعطت تعريفا لوفيات الرضع بأنهم الأطفال الذين لم يتجاوزوا العام الأول من أعمارهم[5].

---

(1) ابو الحسين احمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة ،المجلد الثاني، دارالكتب العلمية، بدون سنة ومكان طبع، ص400.

(2) جلال الدين محمد احمد المحلى، وجلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي تفسير الامامين الجليلين، عالم الكتب، بيروت، بدون سنة طبع، ص500.

(3) المصدر نفسه، ص544.

(4) الأمانة العامة لإدارة العمل الاجتماعي، معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها، بدون مكان طبع، 1983، ص17-18.

(5) المعجم الديمغرافي المتعدد اللغات، مصدر سابق، ص61.

ب. المرحلة التالية هي مرحلة الطفولة التي تقسم إلى ثلاثة أقسام.

1. مرحلة ما قبل الدراسة وتبدأ من (3 إلى 5 سنوات)، او مرحلة الحضانة التي تسمى مرحلة الطفولة المبكرة، إذ تبدأ هذه المرحلة بعد الرضاعة مباشرة، وفي هذه المرحلة يكون الطفل في نمو جسماني وعقلي كبيرين.
2. مرحلة الطفولة الوسطى تبدأ من (6 إلى 9 سنوات)، او المرحلة المدرسية، او مرحلة التعليم الابتدائي.
3. مرحلة الطفولة المتأخرة التي تبدأ من(9 إلى 15) سنة، وهي مرحلة التعليم المتوسط [1].

الشباب Youth

والشباب هم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين (18-24 سنة) أي الذين اتمو الدراسة العامة وتتميز هذه المرحلة بأنها مرحلة انتقالية إلى الرجولة أو الأمومة ويتخطى الافراد فيها مرحلة التوجيه والرعاية ويكونوا أكثر تحررا،وقد حدد مؤتمر وزراء الشباب العرب المنعقد في القاهرة عام 1969 المدة الزمنية للشباب من (15-25 سنة) [2].، إن اختلاف وتعدد وجهات النظر الاجتماعية والقانونيه في تعريف مفهوم الشباب وتحديد السن والشخصية الشبابية من حيث النضج والمسؤولية الاجتماعية والقانونية يأتي اعتمادا على الظروف الحضارية والاقتصادية والاجتماعية لكل مجتمع، حيث يعرف بنلوب هيل Penelope Hall الشباب بأنهم فئة اجتماعية نشيطة وفاعلة تتراوح أعمارهم بين (15-35 سنة) من الذكور والإناث وتستمر لمدة طويلة على العمل والحركة والنشاط والبناء وتحقيق

---

(1) عبد الغفور الاطرقجي، التصورات المستقبلية للخدمات الاجتماعية المقدمة للطفولة، هيئة رعاية الطفولة الندوة العلمية الثانية،بغداد، 1989، ص6-7-8.

(2) عزت حجازي ، الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت 1978 ، ص 34.

الطموحات [1].بينما يعرف كيلسال Kelsall الشباب أنهم "فئة عمرية تتراوح بين (15-36 سنة) [2] في حين يؤكد كل من كلينارد وآبوت Clinard & Abott أن الشباب في الدول النامية من أكثر الفئات العمرية الراغبة في تحقيق أهدافها وطموحاتها وأحيانا تتجاوز إمكاناتهم وقدراتهم تحقيق هذه الطموحات والأهداف الأمر الذي يدفعهم لمعايشة العديد من المشكلات والاتجاه نحو الطرق غير المشروعة ومن ثم يقعون في الأخطاء ويرتكبون الجرائم مخترقين قيم المجتمع ومعاييره وضوابطه[3].

الشيخ المسن

اختلفت الآراء وتضاربت في تعريف المسن ؟ وهل هو الذي بلغ من العمر سنا معيناً 65 عاماً مثلاً فأكثر ؟ أو هو الذي تبدو عليه آثار تميزه بكبر السن ؟. هناك رأي بأن الشيخوخة تغير طبيعي في حياة الإنسان أي أنها تطور فسيولوجي شأنها كمرحلة الرضاعة والطفولة والبلوغ والسن الوسط ثم الكهولة، وهذه سنة الله في خلقه وقد يفسر هذا التغير الفسيولوجي بأنه نتيجة التحول الذي يطرأ علي أنسجة كبير السن وخلاياه.

وهناك رأي أخر بأن الشيخوخة هي نتيجة لتراكم ظواهر كثيرة منها ما هو مرضي -مثل تصلب الشرايين والأمراض المزمنة -ومنها ما هو بسبب نقص التغذية والتقلبات الجوية والحالة النفسية والعصبية والحالة المناعية ومنها ما هو بسبب المؤثرات الداخلية والخارجية والإسراف في تعاطي العقاقير والعدوى... إلي آخره

---

(1)Hall, Penelope "Social Services of Modern England" Roulledge & kegan paull, London, 1976, P-127.

(2)Kelsall, M., "Youth in changing Society" 1985, P-15.

(3)□ A.B.Clinard and D.Aboot, "Grime in Developing countries" , A comparative Perspective, New York, Thornily & Sons, 1973, PP48-86.

مما يؤدي إلي الاضمحلال والشيخوخة، ذلك إذا أتت مبكرة عن ميعادها الافتراضي.[1]

هذا ويلعب الاستعداد الشخصي والعائلي دورا في بلوغ الإنسان مرحلة الشيخوخة قبل الأوان وهو الذي يصدق عليه القول بالشيخوخة المبكرة.والفصل بين هذه الأنواع قد لا يكون بالسهولة أو الإمكان ولهذا تعتبر الشيخوخة خلاصة تلك المسببات جميعاً،ولقد اختلفت الآراء كذلك في الوقت الذي تبدأ فيه الشيخوخة، وأوضحت دراسات عدة أن التقدم في السن، وبالتالي ظهور أعراض الشيخوخة سواء صحياً أو نفسياً أو عقلياً قد يبدأ في أي مرحلة من مراحل العمر... فالقدرات عامة تبدأ في التغير ابتداء من سن العشرين، ومن جهة أخرى فمن المعروف أن سن الشخص قد لا يكون بالضرورة متفقاً واحتفاظه بوظائفه البدنية وعلى هذا يتفق الكثيرون علي تعريف الشيخوخة بأنها مرحلة العمر التي تبدأ فيها الوظائف الجسدية والعقلية في التدهور بصورة أكثر وضوحاً مما كانت عليه في الفترات السابقة من العمر.ومن الناحية الإحصائية لا بد من الاتفاق علي سن افتراضي معين، وقد اختارت لجنة خبراء منظمة الصحة العالمية عام 1972، سن الخامسة والستين علي أن بداية الأعمار (كبر السن)، باعتبار أن هذا السن يتفق مع سن التقاعد في معظم البلدان، علي أن سن الإحالة إلي التقاعد لمعظم العاملين في جمهورية مصر العربية هو سن الستين وعلي هذا فإن القانون يعتبرا المسن في مصر هو من بلغ سن الستين وذلك لأغراض التقاعد واستحقاق التأمينات الاجتماعية والمعاشات. ولذلك فقد تم تقسيم المسنين إلي مجموعتين:

1. المسن النشط أو الصغير من 60 – 75 .
2. المسن الكبير من 76 وما فوقها

(1) www. forum.stop55.com/66073.html

تعريف الشيخوخة أو الكبر في السن

تعرف الشيخوخة بأنها ضعف الجسم المضطرد في وقاية ذاته، مع الزيارة المتصاعدة في عمليات الهدم الذاتي، ونمو الضعف في وقاية الذات يكون ناتجاً عن عجز الجهاز المناعي، وزيادة الهدم الذاتي، وضعف آلية ترميم التلف، وكل هذه العوامل تعود لأسباب عديدة منها التغير في الكفاءة المناعية، والتحولات الجسدية، والنقص في افراز الهرمونات والتغير في تركيب البروتينات وعمليات التمثيل .

كما تعرف الشيخوخة أيضاً بأنها التغيرات الفسيولوجية غير القابلة للرجوع، والتي تحدث في الجسم نتيجة لتقدم العمر وتستمر بصفة تصاعدية .كما تعرف المسن بأنه الإنسان الذي بلغ من العمر 60 عاماً فأكثر، وكبر السن ليس مرضاً في حد ذاته، وإنما هو فترة من الحياة تحدث فيها تغيرات فسيولوجية، وبيولوجية، (جسمانية، وعقلية، ونفسية) تشكل مشاكل لطبيعة وحياة المسن .

تصنيفات المسن

يوجد عدة تصنيفات للمسن ومنها :

1. المسن الشاب والذي يبلغ من العمر 60-74 سنة.
2. المسن الكهل والذي يبلغ من العمر 75_84 سنة .
3. المسن الهرم والذي يبلغ 84 من العمر فأكثر).

1. المعادلات السكانية

الخصوبة والولادة مفهومان

هناك اختلاف قد يغفله البعض بين مفهوم الخصوبة، والولادة.

فالولادة: هي العدد السنوي للمواليد الأحياء لدى مجموعة سكانية معينة، ويعبر عن الولادات بمعدل الولادات الذي نحصل عليه بحساب نسبة مجموع الولادات السنوية إلى إجمالي السكان.

أما الخصوبة: فهي تعبر عن مدى نزعة السكان للإنجاب، إن الخصوبة البيولوجية المرتفعة تقدر بـ(30 طفلا)، وقد يحصل ذلك لو تنحصر وظيفة المرأة في الإنجاب، وتقصر المدة الفاصلة بين حملين إلى الحد الأدنى. تعرف الخصوبة بأنها

المقدرة على الإنجاب، أي قدرة المرأة على الإنجاب، و تبدأ مرحلتها في سنوات البلوغ مع بداية الطمث و ظهور الصفات و الميزات الأنثوية الثانوية و بدأ المبيض بإفراز البويضات.

لا يجوز الخلط بين الولادات والخصوبة، فالولادات تحسب عدد المواليد بالنسبة لعدد السكان، أما الخصوبة فتحسب نسبة عدد الأطفال إلى عدد النساء في سن (15_49سنة)[1].

2. ضعف الخصوبة والعقم

إما ضعف الخصوبة:يعرف ضعف الخصوبة بأنه عدم المقدرة على الإنجاب مؤقتا، أي في فترة زمنية معينة، و بسبب من الأسباب، و إن العلاج يمكن إن يتم إذا ما عرف سبب هذا الضعف، و يمكن للمرأة إن تحمل بعد ذلك بدون أي صعوبة،مكن إن نعتبر ضعف الخصوبة عقم نسبي.

ويعرف العقم بأنه عدم القدرة على الإنجاب إطلاقا، وهي حالة لم يكن يجدي العلاج فيها، ولكن تقدم العلوم الطبية غدا بالإمكان معالجة كثير من حالات العقم التي كانت في السابق مستعصية و معتبرة غير قابلة للعلاج، مثل حالة انسداد الأنابيب أو ندرة النطف المنوية [2].

وتحتسب معدلات الولادات الخام على نحو الأتي:

$$\text{معدل الولادة الخام} = \frac{\textbf{عدد الولادات خلال السنة}}{\textbf{عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$$

ويقصد بعدد السكان في منتصف السنة أي في 30 حزيران من السنة المعنية.

$$\text{معدل الخصوبة العامة} = \frac{\textbf{عدد المواليد الأحياء في السنة}}{} \times 100$$

(1) علي لبيب، جغرافية السكان الثابت والمحول، مصدر سابق، ص 87.

(2) نهى الدباغ ، الخصوبة والعوامل المؤثرة فيها ، مركز الأمان ، 2007 ، ص2.



معدل عدد النساء في سن الحمل في السنة

ويقصد بمعدل عدد النساء في سن الحمل عدد النساء في سن (15-49) سنة.

عدد المواليد الأحياء لأمهات في عمر معين

معدل الخصوبة الخاص = ――――――――――――― × 100

عدد النساء للعمر نفسه

مجموع الولادات خلال السنة – مجموع الوف يات خلال السنة

معدل الانسال = ――――――――――――― × 1000 [1].

معدل السكان في منتصف السنة

الوفاة (Death / Mortality)

تعد الوفيات عاملاً رئيساً مقررا لنمو السكان، فضلا عن عاملي الخصوبة والهجرة، والوفاة بمعناها العام هي الموت كعنصر من عناصر التغيير السكاني فهي حدث حيوي تجمع و تسجل له الإحصاءات[2]، والوفاة في معجمات اللغة، المنية، والوفاة الموت، وتوفي فلان وتوفاه الله إذا قبض نفسه، وفي الصحاح إذ قبض روحه وقال غيره توفي الميت استيفاء مدته التي وفيت له وعدد أيامه وشهوره وأعوامه في الدنيا[3] .وعرف المعجم الديمغرافي المتعدد اللغات الوفيات: بأنها جمع وفاة وهي الموت. ويطلق لفظ الوفيات على معدل الوفيات تسامحا، وقد استعمل المؤلفون العرب قديما لفظ الموتات بهذا المعنى، والمائت المحتضر والميت والمتوفى جميعا بمعنى واحد، وكل هذه الألفاظ وأمثالها تستعمل احدهما مكان الآخر، واحتضر واعتبط

(1) عبد الحسين زيني ، الإحصاء السكاني ، مصدر سابق،ص 164.

(2) فوزي سهاونه، مبادئ الديمغرافية، المطبعة الاردنية، الاردن، (1989) ص55 .

(3)العلامة ابي الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، مجلد (13)، بيروت، (1956) ، ص961

مات صغيراً أو شاباً قبل أن يهرم[1]، أما في المعجم الانكليزي فيعرف الوفاة (Death) ((بأنها نهاية الحياة للكائن الحي))[2].

8. التعريف القانوني للوفاة

أشارت الفقرة الأولى من المادة (34) من القانون المدني العراقي[3] إلى أن الوفاة (هي انتهاء شخصية الفرد) وهذا ما نصت عليها إذ قالت (وتنتهي بوفاته) أي الشخصية تنتهي بوفاة الشخص، وذلك يعني أن الموتى لا يعدون أشخاصاً في نظر القانون المدني العراقي. ويثبت واقعة الوفاة بالسجلات ويجوز الإثبات بأية طريقة أخرى (أي الشهود)[4].

التعريف الطبي للوفاة

بما أن الوفاة هي واقعة طبية، وان الطبيب هو من يحدد هذه الواقعة، إذن لابد من الإشارة إلى الوفاة، أو الموت بمعناها الطبي فهي (انتهاء الحياة اثر توقف الأجهزة الجسمية عن أداء مهامها، أو توقف مظاهر الحياة، كما يعرفه البعض، وهذا هو الموت الجسدي Somatic وعرفه آخرون: بأنه التوقف بدون عودة لجهازي التنفس والدوران)[5].

ويعرف أيضا (التوقف التام والبات في وظائف العقل والأعضاء أو التوقف لجميع وظائف الدماغ بما في ذلك جذر الدماغ)[6]. ويعد الشخص الذي يتوقف عنده التنفس وضربات القلب ميتا، وفي هذه الأيام يتسبب الأطباء أحيانا في

---

(1) المعجم الديمغرافي المتعدد اللغات، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (أسكوا)/ مطبعة السفر العربي، ط2، بدون سنة طبع، ص85.

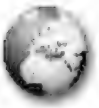
(2)Chief Edrter,A.p.cawce, xford advance Learner's: Dictionary Forth Edicoinory, oxford university press.(1989), p.305.

(3) الفقرة الأولى من المادة 34، القانون المدني العراقي المرقم 40 لسنة 1951.

(4) احمد الكبيسي، الاحوال الشخصية، الطبعة الثانية، مطبعة الرشاد، بغداد، 1972، ص 470.

(5) وصفي محمد علي، الطب العدلي، علما وتطبيقا. ط4، مطبعة المعارف، بغداد 1973، ص67.

(6) Fouci,and ather, principle of in lend Medicine's Herr ions 14,the education , 1947, p.5



استمرارية عمل القلب والرئتين بوسائل اصطناعية، وهناك أجهزة مختلفة تستطيع إن تعيد التنفس وضربات القلب حتى عند تلف الدماغ فقد أدى تطور مثل هذه الأجهزة المساعدة على الحياة إلى تعريف جديد للموت يسمى موت جذر الدماغ، والموت أيضا (هو توقف الأعمال الحيوية في الجسم) ويعتمد استمرار الأفعال الحيوية على سلامة الأجهزة الثلاث في الجسم البشري وهي الجهاز التنفسي، والدوران والجهاز العصبي. فإذا توقف عمل احد هذه الأجهزة اختل عمل الجهازين الآخرين، ثم توقفا وانتهى الأمر بالموت[1].

كما عرف بأنه (توقف الحياة حيث تنقطع عن أداء عملها الأجهزة الجسمية) أما موت الحجيرات فيحصل بعد ذلك بفترات زمنية مختلفة باختلاف طبيعة النسج[2].

التعريف الاصطلاحي للوفاة

إن كلمة (وفيات) تشير في التحليل الاجتماعي أو الديمغرافي إلى العدد التكراري لظاهرة الوفاة في السكان، والوفيات بين السكان تتوقف على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والصحية في المجتمع[3].

والموت بصورة عامة ضد الحياة، هي ظاهرة حياتيه (بيولوجية) اجتماعية[4]، وتعرف الوفاة أيضا ((بأنها موت أعضاء الكائن الحي))[5]. وعرفتها الأمم المتحدة (منظمة الصحة العالمية W.H.O)، بأنها الانتهاء التام لجميع مظاهر الحياة في أي

(1) زياد درويش، الطب الشرعي، مطبعة جامعة دمشق، 1977،ص82

(2) وصفي محمد علي، الطب العدلي_علما وتطبيقا. مصدر سابق،ص74.

(3) إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، مصدر سابق، ص645.

(4) جواد كاظم الحسناوي، التباين المكاني لخصائص سكان محافظة بابل، رسالة ماجستير (غير منشورة) في جغرافية السكان، جامعة بغداد، كلية الآداب، بغداد، 1999، ص107

(5) Wolman. B.D. Dictionary of Behavior Science. New York, 1973 p.31.

وقت بعد حدوث ولادة حية، أي توقف الوظائف الحيوية بعد الولادة دون القدرة على الحياة بعد الإغماء، وعليه فالوفاة هنا لا تشمل وفاة الأجنة Fetal Death [(1)].

وتبين من نتائج مسح اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بان هناك دولاً تتفق في تعريفها للوفاة مع تعريف الأمم المتحدة، والعراق واحد من هذه الدول التي يتطابق تعريفها للوفاة بتعريف الأمم المتحدة[(2)].

وتحتسب معدلات الوفيات الخام على نحو الأتي:

$$\text{معدل الوفيات الخام} = \frac{\text{عدد الوفيات خلال السنة}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة}} \times 100$$

$$\text{معدل الوفيات حسب الجنس} = \frac{\text{عدد الوفيات حسب الجنس}}{\text{عدد (الذكور أو الإناث) في منتصف السنة}} \times 1000$$

$$\text{معدل الوفيات في عمر معين} = \frac{\text{عدد الوفيات لهذا العمر في السنة}}{\text{عدد السكان بهذا العمر في منتصف السنة}} \times 1000$$ [(3)].

الهجرة

جاءت كلمة (هجرة) بوجه عام في اللغة العربية من (الهجر) ضد الوصل ومنها (التهاجر) يعني التقاطع، ومنها أيضاً المفردات (هجرة، هجرا، وهجرانا) أي

(1) W.H.O ,official Recalxed's of World health organization N.28. third world health assembly. Geneva. 8.to 27 may 1950 December 1950. P.17.

(2) الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، واقع التسجيل المدني والإحصائيات الحيوية في دول منظمة اسكوا وتوصيات تطويرها ، عمان 1993، ص22.

(3) عبد الحسين زيني ، وآخران، الإحصاء السكاني ،مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ، 1980، ص 214_216 .

صدمة وقطعة (ضد وصله) [1]، الهجرة العامل الثالث الذي يؤدي إلى تغير سكان مجتمع ما،أدرك المختصون أهمية الهجرة وتأثيرها على زيادة وقلة السكان وتغيير الخصائص الديموغرافية للمجتمعات، والهجرة هي تغيير دائم لمحل الإقامة الاعتيادي بين وحدة إدارية جغرافية وأخرى، ونوع من الانتقال الجغرافي أو المكاني الذي يعكس التغيير في المكان [2].

أصناف الهجرة

يمكن إن تصنف الهجرة إلى أصناف عدة أهمها:

1- **تصنيف الهجرة حسب المكان: قسم الهجرة من قبل المختصون إلى نوعين هما:**

- **الهجرة الداخلية** (أي هجرة الناس داخل حدود البلد).
- **الهجرة الخارجية** (أي هجرة الناس خارج حدود البلد إلى بلد أخر) [3].

2- **تصنيف الهجرة حسب إرادة القائمين بها:**

- الهجرة الإرادية: وتشمل كل أنواع الهجرة التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات بإرادتهم في التنقل من مكان أو منطقة إلى أخر، وتغيير مكان إقامتهم المعتاد دون ضغط أو أجبار رسمي.
- الهجرة الاضطرارية: ونعني بها نقل أفراد أو جماعات من أماكن إقامتهم الأصلية إلى أماكن أخرى، أي إجبار السلطات لبعض الأفراد والجماعات على النزوح من منطقة معينة أو إخلائها خشية العوامل التالية (الحروب، والزلازل، والفيضانات)[4].

---

(1) محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح، مصدر سابق، ص 690

(2) احمد خورشيد النوره جي، مفاهيم في الفلسفة والاجتماع، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990، ص167.

(3) عبد الكريم اليافي، الهجرات وتحركات السكان، مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس ، العدد الرابع، 1975، ص 1-9.

(4) علي عبد الرزاق الجلبي ، علم اجتماع السكان، ط1،مصدر سابق ، ص 260

3- تصنيف الهجرة حسب الزمن الذي تستغرقه إلى: -

- **الهجرة الدائمة:** وتمثل الهجرة الدائمة عملية انتقال من منطقة الإقامة المعتاد منطقة أخرى وما يصاحبه من تغير كامل لكل ظروف حياة المهاجرين المقيمين الذين يتركون محل إقامتهم الأصلي نهائيا ولا يعودون إليه مرة أخرى

تحصل الهجرة الدائمة عندما يغادر المهاجر موطنه بقصد الاستقرار نهائيا في مكان أخر قد يكون بداخل بلده أو خارجه، منذ العهود البعيدة والى فترة قريبة منا، كانت الهجرة الدائمة تنتج أحيانا عن كثرة الولادات في الأرياف وكثرة الوفيات في المدن، وأحياناً عن تفشي البؤس بين سكان الريف، الشيء الذي يدفع بقسم منهم إلى البحث عن العمل في المدينة والاستقرار بها، وشهدت الهجرة الدائمة بالبلدان المتقدمة بداية القرن التاسع عشر تطورا هائلا نتيجة التطور الصناعي وازدهار العمل بالمناطق الحضري، ويعد النمو الكبير الذي شهدته المدن بداية القرن العشرين بالدرجة الأولى إلى الهجرة الدائمة.

- **الهجرة الوقتية:** فهي تمثل الهجرة التي ينتقل فيها الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى انتقالا مؤقتا، كهجرة العمال لفترة مؤقتة ثم العودة إلى محل الإقامة الأصلية [1]. وتعبر عنها عندما يعود المهاجر إلى منطقته بعد إن يقيم بمنطقة أخرى أو ببلد آخر مدة محدودة قد تطول أو تقصر.

كيفية تحسب الهجرة

تحتسب معدلات الهجرة على نحو الأتي:

1- نسبة الهجرة لإجمالي السكان حسب الصيغة التالية:

$$ر = \frac{م}{ك} 1000$$

علما بان:

ر = نسبة الهجرة لكل ألف من السكان.

---

(1) المصدر نفسه ، ص 261.

م = مجموع المهاجرين (للداخل والخارج).

ك = إجمالي السكان المعرضين للهجرة في منتصف الفترة.

2- الهجرة الصافية = ك ن - ك٠ - (و - ف).

علما أن:

ك ن = حجم السكان في التعداد الثاني.

ك٠ = حجم السكان في التعداد الأول.

و = حالات الولادات المسجلة

ف = حالات الوفيات المسجلة.[1]

3- نسبة الهجرة الصافية

وتستخرج بقسمة صافي الهجرة (الداخلية - الخارجية) على أجمالي السكان مضروبا في 1000 وحسب المعادلة التالية:

$$ر_ص = \frac{ل - ج}{ك} \times 1000$$

علما أن:

ر ص = نسبة الهجرة الصافية.

نسبة الهجرة الصافية إلى الإجمالية

وتحسب بقسمة الهجرة الصافية على الهجرة الإجمالية أي (مجموع الهجرة الداخلية والخارجية) باستخدام الصيغة التالية:

$$ر_م = \frac{ل - ج}{ك + ج} \times 1000$$

علما أن:

ر م = نسبة الهجرة الصافية من الإجمالية .

•الكثافة السكانية

---

(1) إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الاقتصادي، مصدر سابق ،ص 65.

كثافة السكان المقصود منها إيجاد معدل عدد الأشخاص الذين يسكنون في وحدة المساحة (كم^2)، وتعني الكثافة السكانية على وفق مفهومها العام،(درجة التركز الجغرافي للسكان، معبرا عنها بالعلاقة بين عنصرين غير متجانسين: السكان وهو عنصر متغير، ومساحة الأرض وهو عنصر ثابت، ويعبر عنها بالمعادلة البسيطة التالية:

$$\frac{\text{حجم السكان}}{\text{مساحة الأرض}}$$

•مقياس الأمية لدى السكان

تتراكم مجموعات الأمية في الفئات العمرية من (15_44)سنة وذلك لأسباب أهمها (عدم ذهاب جميع الأطفال من هم في سن السادسة الى التعليم، فضلا تسرب أعداد الطلبة، وأخيرا النمو السكاني المتزايد) وتقاس الامية بشكل عام على النحو التالي:

$$\text{نسبة الأميين} = \frac{\text{عدد الأميين}}{\text{عدد السكان}} \times 100$$

•التغير العام للسكان

تحسب كمية الزيادة السكانية على النحو التالي: (1)

كمية الزيادة العامة السكانية= حجم السكان في التعداد الأخير_ حجم السكان في التعداد السابق

$$\text{كمية الزيادة السنوية} = \frac{\text{السكان في التعداد الأخير _ السكان في التعداد السابق}}{\text{عدد السنوات بين التعدادين}}$$

(1) عبد الحسين زيني ، الإحصاء السكاني ، مصدر سابق، ص150_ 164.

$$\text{نسبة الزيادة خلال الفترة} = \frac{\text{كمية الزيادة السكانية خلال الفترة بين التعدادين}}{\text{إجمالي السكان في التعداد الأول}} \times 100$$

• **الزواج** marriage

هو عقد شرعي للنكاح أي اقتران شخصين ذكر وأنثى بالشكل الذي تنصه قوانين المجتمع وتجري لعاداته فتترتب عليه بينهما حقوق وواجبات وتجري عليه عاداته وتعد مؤسسة اجتماعية لها نصوصها وأحكامها وقوانينها التي تختلف من حضارة إلى أخرى.المادة الثالثة من قانون الأحوال الشخصية العراقي تعرف الزواج (هو عقد رجل وامرأة تحل له شرعا غايته إنشاء رابطة للحياة المشتركة والنسل)[1].

•**حساب معدلات الزواج**[2]

1. **معدل الزواج الخام** =

$$\frac{\text{عدد الزيجات السنوية}}{\text{عدد السكان الكلي في منتصف السنة}}$$

يكون دليلا على عدد الزيجات في المجتمع

2. **معدل الزواج العام المعدل:** وهو المعدل المأخوذ عن عدد الزيجات بالنسبة لعدد السكان الذين هم في سن الزواج، وهو على النحو التالي:

$$\frac{\text{عدد الزيجات}}{\text{عدد السكان في سن الزواج من منتصف السنة}}$$

(1) احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ،مصدر سابق ، ص258.

(2) عبد الحسين زيني ، الإحصاء السكاني ، مصدر سابق، ص238.

•مقاييس الطلاق

من أهم مقاييس الطلاق هي:

1. معدل الطلاق الخام = عدد حوادث الطلاق السنوية / عدد السكان الكلي

2. معدل الطلاق بالنسبة للزواج = عدد حوادث الطلاق السنوية / عدد حوادث الزواج السنوية

• طرائق تقدير عدد السكان[1]

وهي طريقتان تدعى الطريقة الأولى (بالمتوالية العددية)، أما الثانية فتدعى بطريقة (المتوالية الهندسية).

1. المتوالية العددية

وهي ابسط طرق التقدير، لأنها تفترض تغير سنوي ثابت في نمو السكان طبقا لنظام المتوالية العددية، ولغرض تقدير حجم السكان في هذه الطريقة تستخدم الصيغة التالية

ل= أ + (ن _ 1) د

حيث إن:

ل= حجم السكان في التعداد اللاحق.

أ= حجم السكان في التعداد الأول.

ن = عدد السنوات (بضمنها سنة التعداد الأول).

د = المقدار الثابت للزيادة السكانية (أساس المتوالية العددية).

2. المتوالية الهندسية

وهي طريقة تفترض فيه تغير السكان بصورة مركبة، حيث يضاف تغير السكان السنوي خلال السنة الأولى إلى الأصل مكونا زيادة أعلى في السنة الثانية.

(1) يونس حمادي الحديثي ، مبادئ علم الديموغرافيا، مصدر سابق ، ص40_41.

مسببا ارتفاعا في حجم السكان في بداية كل فترة بصورة تدريجية. ولغرض تقدير حجم السكان في هذه الطريقة تستخدم الصيغة التالية:

$$ل = أ ه^{ن-1}$$

حيث إن:

ل= حجم السكان في التعداد الأخير.

أ= حجم السكان في التعداد السابق

ن = عدد السنوات (بضمنها سنة التعداد الأول).

ه = نسبة التغير السنوية.

خلاصة الفصل

إن تحديد المفاهيم بشكل يتلاءم مع الإطار العام، هو هدف بلوغ كل علم من العلوم لتمييزه عن بقية العلوم الأخرى، ويعد تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية من الأمور المهمة التي اهتم به علم الديموغرافية بشتى فروعه(الديموغرافية الاجتماعية، والديموغرافية الاقتصادية... وغيره) ولعل تحديد المفوم يكشف للباحث الخطوات الأساسية للتمييز بين المعرفة فالمفهوم إحدى وحدات التفكير الأساسية وبشكل منطقي يبنى بوساطته شكلي التفكير الآخرين (الحكم والاستنتاج) يمكن من معرفة الواقع على نحو أعمق من الإحساس والتطور والانطباع وان تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية يعد من الأمور المهمة في البحث العملي ومن الخطوات المنهجية في كل دراسة وكلما كانت واضحة فأنها ستشكل انعكاساً على دقة هذه النظريات والبحوث وان الغرض من تحديدها هو معرفة أهميتها في توجيه فكر الباحث وبيان دلالاتها ومعانيها خلال العبارات والجمل سواء كان ذلك لصاحب الاختصاص ام غيره فهي صمام آمان له لأنها تساعده على تكوين فرضياته ودعمها والكشف عن مصداقيتها ومطابقتها لدراسته وهي توفر جهد الباحث فبدلاً من شرحه معنى المصطلح كلما ذكره في معرض حديثه يكون قد حدد المقصود منه منذ البداية فالمفاهيم تختلف وتتنوع تبعاً للحقول المعرفية التي يتم البحث فيها ومن ناحية أخرى فانه من خلال هذا التحديد للمفاهيم يكون قد بين ما يعنيه تماماً وبالإمكان التمييز بين المعاني الأخرى للمفهوم والمعنى المستعمل في الدراسة.

مصادر الفصل السادس

1. إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، المكتبة العلمية، طهران، بدون سنة نشر.
2. ابن منظور، لسان العرب، العلامة أبي الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم، لسان العرب، مجلد (13)، بيروت، (1956).
3. أبو الحسين احمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة المجلد الثاني، دار الكتب العلمية، بدون سنة ومكان طبع.
4. أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي، أصول الدين، مطبعة الدولة استانبول، ط1، مجلد 1، 1928.
5. معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها، بدون مكان طبع، 1983.
6. احمد الكبيسي، الأحوال الشخصية، الطبعة الثانية، مطبعة الرشاد، بغداد، 1972.
7. احمد خورشيد النوره جي، مفاهيم في الفلسفة والاجتماع، دار الشؤون الثقافية العامة،بغداد،1990.
8. احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، بدون سنة طبع.
9. الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، المعجم الديموغرافي المتعدد اللغات، مطبعة السفر العربي، عمان، بدون سنة طبع.

10. الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، واقع التسجيل المدني والإحصائيات الحيوية في دول منظمة اسكوا وتوصيات تطويرها عمان 1993.

11. جلال الدين محمد احمد المحلى، وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي تفسير الإمامين الجليلين، عالم الكتب، بيروت، بدون سنة طبع.

12. جلال الدين محمد بن احمد المحلى، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تفسير الجلالين، دار الكتاب العربي بمصر، بدون سنة طبع.

13. جواد كاظم الحسناوي، التباين المكاني لخصائص سكان محافظة بابل، رسالة ماجستير (غير منشورة) في جغرافية السكان، جامعة بغداد، كلية الآداب، بغداد، 1999.

14. دنس رونج، علم السكان، ترجمة: صبحي عبد الكريم، مكتبة مصر، 1963.

15. دولة الإمارات العربية، الطفولة في مجتمع متغير، مطبعة جامعة الإمارات العربية، 1988.

16. زياد درويش، الطب الشرعي، مطبعة جامعة دمشق، 1977.

17. صفوح الأخرس، علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1980.

18. طه حمادي ألحديثي، جغرافية السكان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 2000.



19. عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط4، مطبعة الانجلوا المصرية، 1975.

20. عبد الباقي البكري، المدخل لدراسة القانون، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1972.

21. عبد الحسين زيني، الإحصاء السكاني، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1975.

22. عبد الحسين زيني، وآخران، الإحصاء السكاني،مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1980.

23. عبد الغفور الاطرقجي، التصورات المستقبلية للخدمات الاجتماعية المقدمة للطفولة، هيئة رعاية الطفولة الندوة العلمية الثانية، بغداد، 1989.

24. عبد الكريم اليافي، في علم السكان، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، 1966.

25. عبد الكريم اليافي، الهجرات وتحركات السكان، مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس، العدد الرابع، 1975.

26. عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، مطبعة الحرية، بغداد، 1976.

27. عبد اللطيف عبد الحميد العاني، وآخران، مدخل إلى علم الاجتماع، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، بدون سنة طبع.

28. عبد الله العلايلي، الصحاح في اللغة والعلوم، دار الحضارة العربية بيروت، بدون سنة طبع.

29. عبد المنعم عبد الحي، علم السكان، المكتب الجامعي الحديث بالإسكندرية، مصر، 1985.

30. عزت حجازي، الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت 1978

31. فؤاد افرام البستاني، منجد الطلاب، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط23، 1956.

32. فوزي سهاونه، مبادئ الديمغرافية، المطبعة الأردنية، الأردن، (1989).

33. القانون المدني العراقي، المادة 34، رقم 40 لسنة 1951.

34. محمد أبو زهرة، أصول الفقه، دار الفكر العربي للطباعة 1957.

35. محمد ألمؤمني وآخرون، السكان والتربية والتنمية في الوطن العربي، دار الكندي للنشر، الأردن، 1997.

36. محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العرب، بيروت، 1981.

37. محمد بن احمد بن أبي بكر بن فرج القرطبي، الجامع لأحكام القران، المحقق احمد عبد العليم البردوني، دار الشعب، ط2، جزء (12) 1952.

38. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر،1989.

39. المعجم الديمغرافي المتعدد اللغات، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (أسكوا)/ مطبعة السفر العربي، ط2، بدون سنة طبع.

40. منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف)، الأطفال أولا، الإعلان العالم لبقاء الطفل وحمايته وانمائه وخطة العمل، وقائع القمة العالمية من اجل الطفل اتفاقية حقوق الطفل، المؤسسة الصحفية الأردنية (الراي) للطباعة، عمان الأردن، كانون الأول، 1990.

41. منظمة العفو الدولية، دليل المحاكمات العادلة، تعريف الطفل، 2002.

42. ميشيل دنكن، معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980.

43. نجم عبود نجم، ((احتياجات الطفولة في العراق: دراسة نظرية ميدانية))، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بغداد، 1987.

44. نهى الدباغ، الخصوبة والعوامل المؤثرة فيها، مركز الأمان ، 2007.

45. وصفي محمد علي، الطب العدلي، علما وتطبيقا. ط4، مطبعة المعارف، بغداد 1973.

46. Wolman. B.D. Dictionary of Behavior Science. New York, 1973.

47. A.B.Clinard and D.Aboot, “Grime in Developing countries”, A comparative Perspective, New York, Thornily & Sons, 1973.

48. Hall, Penelope “Social Services of Modern England” Roulledge & kegan paull, London, 1976,

49. Kelsall, M., “Youth in changing Society” 1985,

50. W.H.O,official Recalxed's of World health organization N.28. third world health assembly. Geneva. 8.to 27 may 1950 December 1950.

51. Louis Henry, Population, Analysis and Models – Edward Arnold Publishers, Lid,1976.

52. www. forum.stop55.com/66073.html□

53. Berenson.B, Population Policy in Developed Countries, MG. Grow –Hill, New York. 1974

54. Chief Edrter, A. p. cawed, oxford advance Learner's: Dictionary Forth Edicoinory, oxford university press.(1989),

55. Fouci,and ather, principle of in lend Medicine's Herr ions 14, the Education, 1947.


@Ahmedyassin90


تصوير
احمد ياسين
الانفجار السكاني
والتحديات المجتمعية
فراس عباس البياتي